

THE PRINCE GHANI TRUST
FOR QURANIC THOUGHT

2217

مركز غازی للفکر القرآنی
وَقِفْ
THE PRINCE GHAZI MUST
FOR QUR'ANIC THOUGHT



وَقَفَّيْنَا لِامْرِئٍ عَازِيٍّ إِلَى الْفِكَرِ الْقُرْآنِيِّ

THE PRINCE GHAZI TRUST
FOR QUR'ANIC THOUGHT
Est. 2012 CE



وقفية الأمير غازي للفكر القرآني

THE PRINCE GHAZI TRUST
FOR QURANIC THOUGHT



اور
ط

ط
۷۷



۷۷۱۷

۷۷۱۷

حمدك اللهم على ما انعمت علينا من اجناس الجود والكرم وفضلنا على كثير من خلقك بانواع اللطف
وفصول الحكم وشكرناك على ما خصصنا ببدائع خواص الانام واعزتنا عن عامة اغراض العلوم ووصلونا
على سيدنا محمد الذي بين ما هيأت الاشياء حذورا رسما وقطع مواود الاشكال عن الوارد قطعها وحسبها وعلى
واصحابه الذين صدقوا في اخبارنا تصديقا جريا وجادلوا الخصماء بالحكم النبوة جدا لا جفا قدفعوا به التخللات
والاغاليط دفعا عظيما وبعد تفهول فزهن تعليلات عجيبه وتحقيقات غريبة علقفها على الشرع الفناوي
والخواص الاحدية الفاخره على صاحبها وارادة الصدية الاحدية عند الاستغفار بالذكر لم يجمع كثير المستفيدين
وجم غفير من المستفيدين لما اتانا وجداهم ايتاما سائلين والى العلم والتعليم محتاجين مستكين على حواش انشائها
غواش فقلنا لهم يا اهل الكتاب نتفخون بعلومهم ونسبون ذواورام فهل ندرككم على تجارة الابح وطريقه
رايحه فقالوا ان هذا الشيء عجيب وامر مستطاب فأتانا بما يوصل المقصود ويحصل الموعود حتى نكون في ظل
ممدود ومقام مشهود فشرعنا غرضنا من الجهد ونزلنا كل الجهد نجاة من جلاله فوفيقا بدعيه
ونوفيقا منسبة يستغنى بها الصغار والكبار وبقيدها المهرج الاخيار وان رزها الماهل والجاهل
الكبار فلتن فاننا في النشأ الجليل نجسنا ما ارجوا من الثواب الجزيل والارهاق الى سواء السبيل
وهو حبس ونوم التوكل

وبعد فقول الفقيه الامام الملك الباري
استخرج عبد الله بن الشيخ حسن النفاي
الانصاري اسكنه الله الفردوس
الابرارى صلوات

ثم ان في السلول المذكور اشار الى ان مشاركه لك فيما انعم الله من التحقيقات والتدقيقات في هذا العلم لان حرم مثل هذا
يقضي وجود نوع مثل نعمته وذلك ظاهر فغيره غيب للطلبه لانهم كما اتخذوا الشرع مسارح انظارهم ومطامير افكارهم لزم عليهم
ان يتخذوا هذه الخواص ايضا مراة ابصارهم ومراي بصائرهم والامر كذلك فان هذه الخواص مع رجاوتها حاربه لحقائق كثيرة
وفاقد لمهاوت وغيره فعمل الطالب الراغب ان يستحفظ بما فيه المباحث النواقب وسيزيد العلم لهذا المقام حين جئنا الى شرح
العلم المشه امله عند التعبيرين بالذات حذف حرف النون وعوض عنها الميم المشددة في اخره وعند انكروقيان اصدر
يا الله انما بالجهر اى قصدنا به حذف حرف النون واوصل الجدة الى الفعل وحذف المقفول فصار ما صار والخيار هو الاول
لتمر الخطاب تلتذا بلغة الخطابية واشارة الى ان مشاهدته في ذاته وصفاته اذ الجدة تذل على الصفات ولوا التزامية
فقيه اشار الى ان المحقق في ذلك متصف بالمشاهدة في ذلك ان تقول انما اورد الجدة بعد الخطاب اسئلون الى انتم انما اشار
باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته المستفادة من الجدة لا باعتبار ذاته وهذا هو الموافق لما اورد في الاثر عن سيد البشر صلى الله عليه وسلم
الا حقا ان تعبد الله فانك تراه الخريت واذا وقفت على هذه الدقيقه وقفت على حقيقتها قوله ما حمد الله على قول المحدث
عصمة الملة والدين لك الحمد والحمد المفضل النعم على ما منح به اياه اوقف في ايضه اثر الشارح حيث قال في حقيقته في شرح
فقيه توفيق له حيث خصص لك ذلك التخصيص لنفسه بقوله وان الاول لك ان يجعل الحمد عليه نفس المتبحر لا لخصيصه والمعن
اعطى وانعم به فعلى هذا ان الظاهر ان يقول على ما منحته اذ هو متفقد بنفسه وقد قال في القاموس منحه لئلا يفتقر الى غيره
ولعل انما الباء ههنا للدلالة على التكبير والدوام كما في قولهم اخذت النظام واخذت بالخطام فقيه اشار الى ان منحه
فانه غير منقطعة وقد اشار الى مثل هذه الزيادة صاحب المقام في تحقيقه بقوله في باسم ربك باقرا الشاة فانه في جرف
الناظر ههنا من معاني الافاضل الظان طنة من بيانته واجتمعت له بقوة تبعية في المراء بالمعارى مطلق العلوم
تصويره او قصد بقية نظرية او ضرورية اذ لا يخرج من خارجه في بغيضه على النفوس القابل للكمال العلية والافاضل جمع افضل
وهو الزائد على غيره في الكمال وهم الاكابر الذين جازوا اقصيات السبق في مضمار المهارى والفتح من اشار معارف لا فاضل اقول
ان معارف الافاضل قائمة بنفسهم لا بتقدي الاخرين لانها عرض لا تشغل ولا تبع زمانين فالموجود في غيرهم انما هو امتداد هذا
ومنه من قد الجس لتوجيهه ولا يخفى ان العلوم اشكال اجناس فاما ارا بالاجناس الاشكال فمفقد من اول الامر على ان هذا
ليس بتقدير بل بيان ما هو المورق ههنا في امثاله فليعلم ثم ان لنا في هذا البيت طر ما ذكرنا في تعليلنا على الاشكال الفقيه
ومشكر لك اللهم على ما يقضي السبوت فاللهم السابق يجرى ههنا فنذكر زاد الشكر مستحله
لمزيد النعم واشارة الى ان الحمد والشكر لهما اخوان فالله يوفى ان يذكر احد ما عقيب الاخر ولما قدم الحمد واعى ذكره عقيب الشكر
الاول

لان المخطوط في الخطاب انما هو ذلك الذي علمنا
في حيث وضع المصنف ليعاينها هذه النسخة
منها في الاثر المذكور في الوجود في هذا
في حيث وضع المصنف ليعاينها هذه النسخة
منها في الاثر المذكور في الوجود في هذا
في حيث وضع المصنف ليعاينها هذه النسخة
منها في الاثر المذكور في الوجود في هذا

فان قلت في مشاهدتك الخطاب ههنا
هو انما هو في العلم او الفهم على انك
القول لم يشرع ههنا قلت انك لا تعلم
اقله يا اقرع ههنا قلت انك لا تعلم
جملتها وقلنا في كتابنا مستفيضة عن ذلك
المستوفى في لا يخفى

حمد لك اذ اوقف اثر الشارح في النشأ على الله مع بما هو اهل بطريق الخطابية ايماء الى ان مشاركه لك في الجهد
كما ينبغي وهو ان لا يبق لك الجهد الا في حفظ الجود ولا حاضرا ومشاهدا ثم جحد لا يبق لك هذا لان ادنى ان يقال
لك الحمد كما صدر عن بعض الاكابر فادركه انما يصلح وجهه للثبات دون ما ذكره لك والحق ههنا لا نقول ان الظاهر
ههنا انما هو مجروح حمدك فسواء قدم لفظ الحمد على قوله او اقرع جرحي فكنه الخطابية نعم في تقديم مادة الحمد على
ايماء الى ان الاهتمام بالحمد يكون المقام مقام الجداوله فكذلك لا يمنع المشاهدة السابقة والملاحظة الا يقف هذا ثم ان الله
السلوة

وبعد فقول الفقيه الامام الملك الباري
استخرج عبد الله بن الشيخ حسن النفاي
الانصاري اسكنه الله الفردوس
الابرارى صلوات

قضاء الحق الاخر وطلبا لذكر المرقن هذا ثم ان الشكر المفعول وهو فعل ينبغى عن تعظيم الشئ بسبب كونه شئنا واساغة وهو
 صرف العبد جميع ما انعم الله عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق له واعطاه لاجل كثر انظار المصنوع الى مستدله عليه
 وجود الصانع وحدانيته وانصافه بسائر الكمال ونحو هذا سائر النعم الظاهرة والباطنة والحمد لله رب العالمين
 الوصف بالجليل الاختيارى على وجه التعظيم للجليل الاختيارى على وجه التعظيم والتعظيم وعنه وهو فعل ينبغى عن تعظيم الشئ بسبب
 منها والشكر المفعول لان ترقى وان وصول الشئ الى الشكر لازم في الشكر المفعول دون الحمد المفعول ^{المفعول} ولا يترتب في الشكر المفعول
 ايضه وعلى الثاني يكونان متحدين وعلى الاول يكون الحمد المفعول اعلم منه مطلقا والشكر المفعول اخض مطلقا في الشكر المفعول والحمد لله رب
 المفعول والعزم وطرفها اعلم مطلقا منه وبين الحمدين عموم وخصوص من وجه وكذا بين الحمد المفعول والشكر المفعول وبالجملة ههنا
 معان اربعة والنسبة بينهما على ستة وجوه اثان بالعموم والخصوص من وجه وثلاثة بالعموم والخصوص مطلقا وواحد بالاحتواء وهما
 واصا بالخصوص بالعموم والخصوص على الاطلاق فعليك بالمواد ولا تترك من اهل البطالة والعناد ^{رسالة الاجتهاد والافتاء} على ما مننت به على
 بقوله على لخص لخصيص على وقوع الامتنان عليه ولا نه هو الموافق لما ورد في اللغة حيث يقال من عليه اي انعم واما قوله به فهو
 انما انعم المفعول الصريح اذ من ينعدي بنفسه ويعلم ايضه ويجتمع التعديتان في مادة واحده قالوا من ينعدي بنفسه اي انعم
 قول لا تنسوا على اسديكم ووصول البناء في المفعول الصريح للدلالة على التكرير والدوام لما حققناه انفا وفيه اسانح الان من الله
 عليه ونسبه دائمة غير منقطعة وهو المطلوب ههنا فاقبل من ان كلمة المنة انما تستعمل بعلم فالوجه ان يقال مننت على ليس شئنا بل
 ان سمن عن لزوم الضمير في الصلة للموصول فاقبال بطلع على التثنية الدخيلة التي اشترطت اليه في المقام فان قدر للموصول ضمير
 الصلة فير عليه على ما زعمه انما خالف لما في اللغة فما هو جوابه فهو جوابنا والله اعلم
 او بتعقبيه والروايت جميعا رافضة اي السبالة من زوني اي ساك والفواضل جميع فاضله وهو الزايل المتعدي الى الغير كما ان الفضائل
 هي الزايل الفاتمة باصحابها والاضافة من قبيل جود قطيفة والمفعول في الفواضل السبالة الفاضلة عن جنابها مع الاقداس على
 الملمات القابلة لتلك الفواضل علوما كانت او غيرها فالصفة المذكورة من قبيل المؤكدة او التعدية ^{والسبب} ما خوزة
 في مفهوم الفواضل والظاهر انها عيان عن السبالة ثم ان في هذه الفقرة التسمية للعلوم وغيرها على ما اشترطت اليه في تعريفها
 لك حيث اتفق بقطعة باعطاء الله اياه للعلوم والمعارف مع ان من العلوم ان تلك المعارف والعلوم انما تكتسب بالآلات
 واسباب كلها فانضه من الله واللاحق للحامدان يشكرهم في علم تلك النعم والاسباب التي لا تحصل تلك العلوم الا بها
 فلا در الخشع ما اعجب فطنته والطف جودته وصلواته وسلواته على اهل صلواته واسلم سلامه على قافلته فخرنا
 كتبها ليس بواجب الخوف كما في حدائق وشكر الله والشهيرة ان الصلوة في الله مع رحمة وفي الملة استغفار وفي المؤمنين
 والتفصيص ان موضوع التعظيم وان كان ذلك التعظيم من باب افراده التثنية فالصلوة مشتركة معنوية بينها لا مشتركة
 لفظية حقيقة لان اصول اللغة وتدل على قوله ان الله وملائكته يصلون على النبي الاية فلو كانت الصلوة مشتركة لفظيا بينها

فرح خيلدم

بدر الميم

بدر الميم بين معنيي مشتركة في اداة واحده وذات غير جازم والتقدير بان يقال ان الله يصل على ملائكته يصلون على ملائكته
 لا داعي له ثم وجه ايراد الصلوة عقيبا ليراد الحمد هو ان المعارف السابقة والفواضل اللاحقة انما تنفيض عليها فحينها
 الحق ونفيس بواسطه حبس والحمد لله رب العالمين ان النفس الناطقة الانسانية منقصة في العروق البدنية مكندة
 عقيب ايراد الحمد والثناء وتحقيق هذا المقام ان النفس الناطقة الانسانية منقصة في العروق البدنية مكندة
 بالكدورات البشرية والذات الحق غير بشارة في غاية التفرع عنها وقد تقرر في العلوم الحقيقية ان استفاضة القابل في البداية
 النفاض يتوقف على مناسبتها فيها فلا جرم وجب الاستفاضة في استفاضة الكمال الدورية غير الذات الحق جل جلاله بنسب
 يكون ذا صفتين التجرد والتعلق بالجزء الاول يستفيض ذلك المتوسط من ذلك الجنا بالحق في وباطن الثاني يستفيض ذلك
 المتوسط لاصحاب العلة في الكدورات وما ذلت الا الانبياء عليهم السلام المكرم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فذلك
 التوسل في استحضار الكمال العلية والعلية البرية لا سيما الى محمد عبد السلام هو افضل الوسائل للصلوة والسلام عليه
 وبهذا السبب يقول سبحانه في سورة الاحقاف لا اله الا هو الواسط فبيننا وهم الاباء الرجايب لنا ولما لنا انبياء
 جعل في ذلك كله جعل الصلوة عليهم ثبعا للصلوة عليه عليه السلام هذا وانما ان الله بالسلام بعد الصلوة اشارة الى ان الاول
 هو الجمع بينهما وان كان الاقتصار على الصلوة جائزا ايضه فالتفوق عليه من الاقتصار على الصلوة بدون السلام مكروه
 لا بد له من بيان بل لعل ان الامير واقعة في القرآن قال الله ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه
 وسلموا تسليما ثم الاول هو الجمع بينهما لكن لا يفرق في ذلك كراهة في الاقتصار فان ادواوا بالكرهه خلاف الاول في شئنا
 ان ينزع في مثله على نبيك من النبيا بمعنى الجبر ومن النبوة بسكو بفتح النون وسكون الباء وفتح الواو بمعنى الارتفاع فعمل
 الاول هو سهر الامام وعلى الثاني فاقص رايي وعلى التعديين في فعل بمعنى قاعل ثم نقل في اصطلاح اهل الظاهر الى انسان بقية الله
 في الخلق لتبليغ الاحكام والمناسبات بين معناه المفعول على كل من التعديين وبين معناه الاصطلاحى ظاهر فهو لفظ منقول اصطلاحى
 كل من الفرق بينه وبين لفظ الرسول في محل اخر والاضافة الى الضمير للمعهد الخارجى علم ما هو الاصل في الاضافة فتعقيب التعريف
 فوضعه بقوله النبي اي الشريف من ربه نباهة اي شرف شرافة فهو تارة وتبعية من قبيل اسم الدار بان يكونا عظيمي اعني كان صفة مذكورة
 وان لم يكن منها حقيقة لان انباهة انما تؤكد ما يستفاد من الاول بطريق الاستبناع وقوله محمد عطف بيان لا صفة اذ قد شتهر
 ان العلم يكون صفة وان كان موصوفا لا يقال كيف يكون عطف بيان وهو تارة غير صفة بوضوح مشهور ولم يبق ههنا في مشهور
 خفاء حتى يزيله عطف البيان لانا نقول لان عدم بقاء الخفاء في مشهور ههنا اصلا بناء على انه يحتمل ان يكون الاضافة لغيره
 وعلى تقدير كونها للمعهد فلا يتعين المقصود من تعقبيه من محمد صلى الله عليه وسلم امثل الا فاضل جميع افضل بمعنى امثل وعلى
 افضل الاماثل ففي هذا عكس يدعي كما في قولهم عادات السارات مساوات العادات ولهذا لم يفتقر التعديل على ان لا يباس بالسكر
 في مقام الدارج والفظ ان المراد بالفاضل الاصل لا الشئ وكذا المراد بالاماثل ما مثله فيقيد انه عليه السلام افضل الناس ولما
 ان انس افضل جميع الخلق لقرن ان يكون عليه السلام افضلهم ويحتمل ان يكون المراد بالا فاضل والا ما مثله افضل الخلق جميعا واما
 فيقيد صراحة انه عليه السلام افضل الخلق جميعا كونه الاول لا لا لا يخفى ^{وهو} ووجه اى اصحابه قيل كان ذولا ايضا

اشارة الى ما ذكره في خيلدم

في بيان الامور ما ذكره في خيلدم

وغيره من هذا القبيل
بعض صاحب الجهد وصاحب
إضافة إلى الضيق والندم
في راحة فافهم

هذا التفسير مبني على كون البسيلة
ليس جزءا من الشاب وهو الخنار
م

فما لم يحمده

[illegible]

مجلس اول در بیان احوال و اسرار
مجلس دوم در بیان احوال و اسرار
مجلس سوم در بیان احوال و اسرار
مجلس چهارم در بیان احوال و اسرار
مجلس پنجم در بیان احوال و اسرار
مجلس ششم در بیان احوال و اسرار
مجلس هفتم در بیان احوال و اسرار
مجلس هشتم در بیان احوال و اسرار
مجلس نهم در بیان احوال و اسرار
مجلس دهم در بیان احوال و اسرار

نظروا

الجواب الاول للموافق خليل
والجواب الثاني للطرس

نظر ۵۲

القائده الداعية حليمه

[illegible][illegible]

القول الاول
لا كذا الناحية
ههنا والقول
الثاني -
للطريق
م

[illegible]

تحت

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

في الماضي

العوارف
 اهلها واليه جاز الدين حيث جعل في
 معطيه ولا يخفى ان نفس فواز جعله الله
 جميع عاونه بغيره الحسن كسائر
 في يكون عارقه اسم فاعال لا يفسد
 لان الصدر قد تم ان انفسه
 ومع ذلك وقع في الامر الاول
 عندنا الثاني

[illegible]

وبقوله العبد المذنب ما قبل العبد من ان فلفظ الخلق
 يفيد ان ما عليه من العلوم والادراك لا ال
 افضل او شرف من كماله الا فاضل لان شأنا كما لا يشم
 لمكونه خالبا عن الشكوك والاهتمام انما هو علم
 فاعنه انما هو لفظ الخلق كونه متواكفا عليه
 نتائج علومهم ومنه البديان الشايخ توسع للتعديت
 والاصول فلفظ الخلق من انشائه الى ان الاثر
 هم الصانعون والى هذا يستفيض منهم
 والمفسر في انوارهم عما ان هذا قيل الخلق
 ليعلم انهم علم ولا بد ان يكون الاكثر من
 في الوجود ارض عن الدين في كل عقله بالماله
 فلهذا تحدى الخلق والخلق من غيبه
 للطلبه الى ان تدع انهم هذا لهم
 في هذا علم فانه هذا المذنب في
 من الداعي الى التحسين منه

لأنه في إضائق العام المطلق إلى الخاص
بالنظر إلى القصر النجدي لا بد من علم خفي
في محله

وان لم تنج منها

وان لم يكن منها بحقيقه لعدم وجود شرطها فلا بد من محذور او اضداد اما ما قيل يمكن ان يكون اضاف المفعول الى المتعدي على ان يكون
جمع عارفاً بمصدره مضافاً الى الفاعل والمفعول فحينئذ ان المتعدي عبارة عن العطاء ولا يوجد للمفعول المتعدي العارفاً بالا فاضل
حتى يصحح بها اضافتها اليها كما وكذا لانه ايقضه ان فاعله المحذور هو المفعول والعارفاً فحينئذ فانه لا بد من وجود مفعول لا
الافعال والاشياء والاشياء في المفعولات فان اراد بالاشياء المفعولات فذلك ليس وجهها غير مضاف الى ما سبقه المفعول على
فقطه وقد ذكره وجهها آخر فغيره واللام في قوله اي الاحسانات اليهم او احساناتهم اي المحسنات اليهم بفتح السين
او احساناتهم بفتح الهمزة اي الاحسان الذي هو معنى العارفاً بمعنى المحسن بفتح السين فعله الاول فاضاف
اسم المفعول الى المفعول واعني الفاعل هو الذي وعلم ان في اضافته المفعول اسم المفعول الفاعل على الفاعل
فحينئذ يمكن عطف خليفته عليه يدل ذلك على انه لا يخلو بل قوله ان ذلك المفعول على المفعول كقول من قوله محذور
ببأنه كما هو الاول في المفعول عليه ايضاً في يكون فغيره المفعول ما خليفته عنه فحينئذ عوارض الفضائل فيكون المحذور
محذوراً عليه وانما غير صحيح في نفسه فقولنا في محذور من متعلقه بخليفته في يكون فغيره المفعول ما خليفته بسبب
لصاح فحينئذ المفعول لعدم لزوم المحذور المذكور لكن لا يصح في حيث العربية لعدم شرطه جزاء حذف الضمير العائد الى المفعول
ههنا وهو كون الضمير المحرور بما جاز الوصول على ما نص عليه ابن مالك وقوله ان الضمير ههنا محذور بالباء والوصول
يعلم وهذا واراد في الاول اعلم كون من بيانه وكان المحسن اعنته ههنا الى المعنى فاستار الوجه اما ان توجيه المصدر في
يكون من في هذه المفعولات متعلقة لكن اعتناءه سابقاً بقوله وحذف العائد المنصوب الى الضمير بالياء عنه فاستفاد
فوقه لا يصح عطفه عليه من حيث المعنى انه يصح عطفه عليه من حيث العربية غير سديد بهذا وان يقال فخر ههنا كون من
والمحذور عبارة عن ذلك العائد المحذوف اعني عند فكل في موضع الظاهر مع موضع الضمير فلا حاجة للوصول الى الضمير وانما كون
المحذور عليه فاما ما بين علم من ما قيل ان المحسن عند ارباب الذوق فلهذا فيكون تصرفه صوفي خارج عن هذا المقام واما ما بين علم
ان المحسن ههنا ليس بطلق المحن ولا المحن الدنيا كما لا يكون محذوراً عليه بل هي عوارض الفضائل وهي الشكليات التي عرفت
في انشاء المحصول المطالب والنعبات التي حصلت في خللها ولا شك ان المحسن هو الذي سبب الوصول الى العارفين
والعلوم الحقيقية اذ لو لم يحصل المتعدي المعهود وما يتوقف عليه المتعدي فهو متعدي حقيقة وان كان محذوراً فعليه ان يكون
شريعاً للمتعدين وتنشيط للمنفذين وتحريك لادبائهم الفاضل الى الرضى عن الدين في حالهم وما لهم
عوارضه ان الفاعل ان الاعطاء مصدر مضاف الى المفعول والفاعل هو الذي يعجز ان يكون مصدر مضافاً الى الفاعل وعلم ان
المراد بالعارفين اما المسائل او الامور او النكبات وغيرها من الاحداث والاضافات بفتح الهمزة اي اضاف المفعول الى العارفين فيكون الضمير
لامتدله ببيانته وعلم جميع العارفين ان ما كان هذا الضمير بين فلهذا ما اما موصول او مصدرية وعلى العارفين ان يكونوا دون الفاعل والفقير
المعتمد ثمانية او المتعدي ما جمع او مصدر وعلم ان الضمير بين فلهذا ما اما موصول او مصدرية وعلى العارفين ان يكونوا دون الفاعل والفقير
المتعلقية فلهذا ثمانية اربعة منها مستقيمة واربع منها منسوبة واحدها منها لا يكون انكرار وثلاثة منها بوجهها كمال فعمل الاضافة
علم البائية بتدفع انكرار في الصور الثلاثة لكن لما لم يخل من هذه الاضافة لا يجوز مندرجه تحت فغيره كون المتعدي مصدراً وكون
ببأنه اذ لم يشأ ما قبل المصدر الاربعة اما الاول فلهذا واما الثاني فلهذا كون اضاف المتعدي الى العارفين ببيانته انما يكون اذا كان المتعدي

[illegible][illegible]

الاسم

القاهرة المسموعة
ساجدكم العبد المذنب

لأنهم الكفرة انما يكون فيها عدل
عز انظر الى خلافة الامام رضا البشير
كما لا يخفى

الحسنه
محمد الفقيه
مصدره كرون الحيد
عصره القاميه على كونا
ورقة الموهوم خليل حبيب

ثم حجب باقوا معنى له في ارجاء الشد من اشار بنحو وصف الربان هما معنى العواصف فقول الخاء وصف سائر
 في نصف من معناه كما في قولهم الجبل المطول الرطب المثلج كجاء الفراغ قابيل يستفاد من كنب اللفظ ان العصف ينبني عن معنى
 السخن والسرعة والا حد له بوصف بالريح ويجب بحسب مقتضى القام فلا مساع هنا هذا التنبية والاستعانة ليس جدي بل يقول
 ان ادعى الاستعانة التام ثم وان ادعى الناقص فغيرهم مفيد بل الظاهر اشار الى المحتمل وقد انقضت التنبية في قوله كرماد استندت بالريح
 في يوم عاصف علم التام وصف اليوم بالعاصف وصف بخازن بناء على ان العصف استند بالريح وصف به زمان للبيان في قوله لم
 صائم ولبله قائم فلو كان الامر كذلك لخرج القائل لكان الوصف على حقيقته فالظاهر ما خرج المحتمل ثم عبر عن تلك الاشياء بها
 اربطة العواصف حارصا كون تلك الكلمة استعانة وهي الكلمة المستعملة في غير ما خرجت له لعل في المشابهة مصرحة وهي ما بين
 المذكور وهو المشبه به بخلاف الاستعانة بالكتابة فانما المذكور فيها المشبه بتحقيقه وهي ما يكون المستعار له اعني المشبه متحققا
 او عقلا كما سنرى فيما الى الاستعانة في الحاشية المتعلقه بقوله لفراد الرسالة الاثيرة او شبه الفضائل عطف على قوله
 شبه اه وكلمة اول التخيير ولله ثنائان في كلامه التبيين في قولهم في الظلم واعلم ان في الاستعانة بالكتابة ثلثة مذهب ارجحها
 ما ذهب اليه السلف ان الاستعانة بالكتابة لفظ المشبه المستعار للتشبه في النفس المراد به بذكر لونه وقايتها ما ذهب اليه
 وهو لفظ المشبه المستعمل في التشبه بآراءه انه عينه وثالثها ما ذهب اليه صاحب التخصيص وهو ان الاستعانة بالكتابة التشبه
 في النفس وعلم هذا لوجه تسميتها الاستعانة بالكتابة وما ذهب اليه السلف في نحو تلك الحقائق كتبت في البنية في الحاشية
 اذ عرفت هذا فاعلم ان ظاهر قوله في النفس يفيد انه اختار مذهب صاحب التخصيص لانه قد عرفت ان الاستعانة بالكتابة عين
 عبارة عن التشبه في النفس وقوله في غير التشبه بلفظ التشبه يشير بان اختار مذهب السلف في لان الاستعانة بالكتابة
 عين كما عرفت لفظ التشبه المستعمل في التشبه ولذا قيل عليه انه خلط بين المذهبين او بنحو قولهم علم على مذهب واحد علم مذهب
 الآخر بخلافه ان يسمع كلامه على احد المذهبين ولعلنا نقول لا ينبغي لمثل المحتمل ان يقرأ المقام علم ما لم يخرج الاله الا علم فالظاهر ان معنى قوله
 في غير التشبه به اه انه اشار الى التشبه بالمرور بلفظ المشبه وهذا حق بالنظر الى مذهب السلف اذ لفظ التشبه يشير الى التشبه بذكر
 لان معناه انه ذكر التشبه واراد به التشبه به على ما يستفاد من ظاهره غير يكون كلامه هذا اعني مذهب السلف في ويرى عليه ما بين
 التشبه في التشبه به بالتشبه طريقتان الاولى وانما سلك هذا لبيان طلبا لكل المبالغة بين القرينة والكتابة اذ في الاولى عبر عن التشبه
 المشبه به في الثانية بالكسوف والا فكل منهما علم ما هو المختار عن لفظ عبارة عن لفظ التشبه المستعمل في التشبه وان كان لفظ التشبه
 مراد اليه في الكتابة وصححنا في المصترحة والتفريضة على ما مرنا انه اختار في حاشية قوله لفراد الرسالة في الاستعانة بالكتابة مذهب
 كما لا يخفى عليه استعانة تخيبيه وحلهم وهو الامر الذي ثبت للتشبه من خواص التشبه به وهو مستعمل معناه
 الحقيقي والمجاز في اثباته للتشبه آية ذهب السلف وتبعهم صاحب التخصيص او يجوز استعانة في بعض النواحي بالادب المشبه به والية
 صاحب الكشاف في قوله مع الذين يتفقون عهدا لا حيث استعمل الجبل المعجزة لا لفظ لا لفظ على سبيل الاستعانة القرينة او هو قول
 في امر تشبه بمعناه الحقيقي والية ذهب السلف في التخصيص في قوله فان قلت في المختار في الاستعانة التخييلية الذهب الاول وهو في هذا
 المذهب ان يضاق الى التشبه لازم التشبه وخاصة مما به فراق التشبه او كما له كما في لفظ التشبه والعواصف ههنا ليست بلوزم
 البنات الحقة وخاصة ولا مما به قوام وجه التشبه اعني الموعوب ومفيدة الفرج والاشياء قلت العواصف في نفسها وحدها
 واعلم نحن في لوازم البنات لكن العواصف الصفا لا الفضايل كما ههنا من لوازم البنات التي شأنها الهدوء والقناعة

فعل على ما ينضم ما قبله على الصواب ان ينضم الى
او بعد عن ان ينضم ما قبله من قوله في النفس
ما من نفس الا وذهب السكاكي عما انتمى
بهم مقفاه السناد العجى وزعم الاول ان المقفاه
او ان لم يبق مقفاه من ذهب السكاكي على ما
سلف ايضا وغرله في النفس اوله
الاول فمن ابن بقرم الخط الذي هو من الشاطبية

ان البيانات وان كانت في اول حالها على ما ظنهم خضعت لكنها متفقته للمبدئية والفناء والزوال لا دوام لها قطعا وان هذا كبرها
وزوالها يكون باثر باح كما قالوا فيهم من الخلق الدنيا لما انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح خشيا تذوق
الرياح على ان الكرم العادى كان في امتار هذا المقام فضلا عما ذكر في القوام وان ادعاء بعض الاكلام
على تقدير الاول اعني كون العواصف مستفاعة مفرقة حقيقة ظاهرة او اما على التقدير الثاني فليس ما انشأ اليه من ان لا يستفاعة
بالكنايه على مذهب السلف قد يكون استفاعة حقيقة في بعض المرات لما يلزم المنسبة به فقول من ان الاشياء المركبة انسان الى
المزولة وقوله في كبر باح انسان الى المنسبة المذكور وقوله لما اصابته من النباتات لا مدخل في هذه الاستفاعة لكن ان في انسان
الا لا يستفاعة بالكنايه على التقدير الثاني علم مذهب السلف والا فلا مدخل له في تصور الاستفاعة بين السابقيين وبين الباقين فخطي
تفصيل على بطلان الانطباع على جميع التقادير ومن يظن كلام المحقق سابقا على مذهب السابقيين وادعى ههنا الانطباع على جميع
التقادير فقد اخطى بما يجب وان يحجب منه ان يقال ان الاول ان يترك قوله في كبر باح او لا يتركه فيبقى في نزع بلا مدخل قطعا
واما تشبيه اولائه القضاة بل بالعواصف او المنسبة هو المولى برهان الدين وليند التشبيه وجهان احدهما ان يشبه الاول المذكور
بالعواصف ويستعمل الثاني في الاول وعلى هذا يكون استفاعة مفرقة وهذا الظن مبدى ان المحقق ههنا وثانيا ان يجعل اضافة العواصف
الى القضاة بل اضافة الصفة الى الموصوف على ان يكون الصفة مجازية لا حقيقة فانه بالموصوف فلك ان يقول لزيد اضافة
المنسبة الى المنسبة كما في قوله الما فيكون الغنى اخرج من فمحي اولائه المسائل المشككة الشديدين التي هي في كبر باح العاصفة وهذا
المصرح به في كلام المولى المذكور فكل من التقديرين المذكورين غير مناسب لان شئنا على تشبيه اولائه المسائل بالرياح الشديدين
على انما تشبهنا ما لا يكون الاول وسبلة للبقاء والرياح الشديدين وسبلة للفناء واما ما نيا فله في اولائه مما يتقدم به في
الشديدين مما جعلهم فيها يتألم منها واما اننا قلنا في الاولائه حسن مدح والرياح الشديدين بخلافه وما قبل من وجه تشبيه بينهما
سببا لاضطراب لولا اولائه المسائل سببا لاضطراب لولا ان العواصف سبب لاضطراب النباتات فليس يشبه الاولائه
انما يترتب على الاضطراب فهو سبب في الاضطراب لا سبب له بخلافه والعواصف على ان وصف غير مشهور ولا بد ان يكون في الاول
المشهور وما قبل من ان البيان المذكور مبني على التسامح ورايه ان مشتاق ذلك الاولائه كالعواصف في افناء الوجود وجه
اعني افناء الوجود موجود في كلامنا الطرفين مع كونه مع الاوصاف المشهور لها ففقيه ان الكلام في تشبيه اولائه المسائل على ما
صريح كلام القائل وعلى ما ذكره يكون لفظ المحي مستورا او يكون اضافة المحي الى العواصف اضافة الشئ الى نفسه فلا بد ان يحل
الفقيه السابقي من ان لا وجه لا اعتبار في اخرها وجعل اضافة المحي المذكور الى بيانته واما ما قبل من ان العواصف ان يجعل التركيب
في اضافة الصفة الى الموصوف كما في جرد قطيعة ففقه كون الفضائل عواصف هوسنة ما في الاستفاعة ومبرعتها في البعد والاباء
الاولائه وكما هي الشدائد في تحصيلها والتخليص في حثها هو تشبيهها وجعلها مظهر امة بحيث تستحق ما في التفات
فانما يصح لو كان العواصف موضوعا لمطلق الشئ وليس كذلك لما عرفت انما واثق لعل الاول ان يجعل العواصف مجازا
مرسلو عن الشدائد والاهوال والا فكل هذه الكلمات سواد كان اضافة الى الفضائل لا لية او اضافة الصفة الى الموصوف
ومعنى الكلام ظاهر في بيان البيان وهذا اقل تكلفا مما ذكره المحقق والناظرين وعلى ذلك لا شك في
اقول لما طال العهد بينه وبين ما يتعلق بقوله من ذلك من البيانات المتعلقة به والمزايا فضل ما يتعلق به بعض التفصيل
واحال الباء على القابضة لا قياسا كما ذهب اليه الرضخ في مثل هذا ولا سيما كما ذهب اليه ابن الحاجب في بعض
اشياء

في مثلها اما الثاني فلو ان مراد السماع مقصود عليه لا نقده واصله على حد ليس منها واما الاول فلو ان الغرض من وضعها
وضعها لبيانها هي ما يبينها فاعل ذلك المصدر او مفعوله باللام او الاضافه وقوله واصله على حد ليس منها في شئ من الاعمال
الاربعة واذ انظر الى الراد بالفعول الواقعة في تلك القاعض هو المفعول بدونه واسطة حرف الجر والمفعول ههنا ليس كذلك ولو سلم
كونه اعم فلا بد ان يكون ذلك البيان باللام او الاضافه دون ما عداها والبيان ههنا وضع بلكة على فاقيل ان عاملا المصدر
واجب المذوق علميا هو المفعول عن الرضخ لبيان مفعول المصدر بحرف الجر ليس يشتمل وانكته اذ هي طائفة من الكلام متفحة
على لطيفة مؤثرة في النفس نوعا ما تشبه تشبها كان او بسط كما في الانوار وقيل هي الدقيقة التي تشتمل على بقولنا نظر لما تشتمل
لها غالبا من تحت الارض با صبح او غيرها اطلقت عليها اول بخلاف صا جها غالبا من تحت الارض بنحو الاصبح او لمصورها
بالحالة الفكرية المنسوبة بالكنيت هذا كمن في هذا ان لا يكتفي في هذا ان لا يكتفي في هذا ففقه حذق لمصورها
وابقاء صلته وقيل مستفاعة ليجي وكما قولهم ما انا ثلث ورتوبان للكل على الاستفاعة فنصرف ذهب اليه الاخفش والقرطبي
ما جاء من العرب وحيي كمن منهم غير معلوم والقياس في امثاله غير جائز نعم لمصورها ذلك علم الاغلاط الشايف في عبارة المصنفين
كجاء لا هو الشئ ولا شئنا في القصر لم يكن بعيدا جدا اقول انصرف المذكور مما انشأ اليه ابن هشام في مفتاح اللبيب وخضرت ذلك بضم الحاء
كما في قولهم ما انا ثلث فكس قرا ابن مالك في الفقه وما رواه في تحريكه قس نذكر كذا كذا وكذا في انهم في هذا صريح في ان مثل كذا
من العرب وان كان نادرا وتشهد بعض شارب بقوله الشاعر ولا تشر بعلوه ولا حائله كقولك كذا الا فلهذا ثم قال وهو يخص
بالكفر من كمن كلام ابن مالك على اطلاق وهو اطلاق بناء على ان بعضهم صرح بان الكوفيين والفقهاء لا يكتفون ذلك بالكفر من فعل
يندم تحريك الفاعل السابقي ولا حاجة لتصحيحه الى جعل العبارة المذكورة من الاغلاط الشايف او الى اي لفظ اول صرح في انشأ
الان التحسين من انما هو للمضام فقط ولا تفرق بين المصنفين في هذا الموضع فلهذا يشهد لبيان من التفصيل في البيان
لا ينفق فيه في الكلام انشأ لا داعي له هذا وهو الظاهر في هذا المقام اما انما لفظا ففقه انما يشبه
اعني انشأ في قوله انشأ اليه قوله والاشبه بقرينه وكون الرعاية بالاشبه باللفظ امرها في المثال هذا المقام اعني يشبه
وانشأ اليه مستفاعة بناء على ان المقصود ههنا حاشا هو انشأ الى سبب لزوم الصلوة والسلام على الانبياء عليهم السلام فلا بد
ان يكون ذلك المشار اليه سببا باعنا وواعيا مستفاعة للزوم ايراد الصلوة والسلام عليهم وذا انما يتم اذا كان كلمة او مفعولا
المرتب ان يكون المراد به الايمان والاسلام وخوفا من الشئ والرسالة ولا شك ان الظن في حيث هو مظهر واحد سبب للزوم
الصلوة والسلام عليهم لان الانبياء عليهم السلام بذلك الاوصاف الجليلة استفاضوا من الله الملك العليم فافاضوا علينا
ما استفاضوا من الله فكل من علمنا من لا يمكن استقصاؤها فوجب علينا الصلوة والسلام عليهم والى بعض الحقوقيين
الاسكان ولو كان اول مضمون انهم المرتب يكون المراد به الشئ الاول منه والمستفاد منه الاول فيجب الزمان وما زاد من اللفظ الوهمي
ومر البين ان فقه الزهور ليس سببا وواعيا للصلوة والسلام عليهم اذ هو من الخلق مشتركة في تلك الشئ ولو كان ذلك سببا
وواعيا لزم انما يكتفي الصلوة والسلام على جميع الموجودين وفساده ظاهر فلا بد ان يخل باول تلك الاول فيجب الشئ الى
ختم بصاحبه كونه وجها وسببا لادراك الصلوة ههنا ولما كان مضمون فتح المرتب خاتما على هذا الشك كان راجعا على المصنفين الثاني
هذا هو بيان الرهان المعنوي لمصروف فتح المرتب ولها رجان لفظي ففقه هو الانبياء مقلد انما اشد اعني علم وانشر
فولكون الرعاية للتشابه اللفظي امرها في امثال هذا المقام صرح به ثانيا والا فلا حاجة الى التصريح به فكل من انشأ اليه ان ههنا

قوله في القوام كسب الغنى
وهو الموصوف في ما يشبه
وههنا الموصوف في المنسبة
كما ان ادعاء المسائل متله

فمن غلب

على قول العاصفة في تشبيه الرسانه
وقوله في قول العاصفة في تشبيه الرسانه
الفرق في قول العاصفة في تشبيه الرسانه
في تشبيه الرسانه في قول العاصفة في تشبيه الرسانه
ثم قال في قوله في تشبيه الرسانه في قول العاصفة في تشبيه الرسانه
الان في قول العاصفة في تشبيه الرسانه في قول العاصفة في تشبيه الرسانه

قوله في تشبيه الرسانه في قول العاصفة في تشبيه الرسانه
قوله في تشبيه الرسانه في قول العاصفة في تشبيه الرسانه
قوله في تشبيه الرسانه في قول العاصفة في تشبيه الرسانه
قوله في تشبيه الرسانه في قول العاصفة في تشبيه الرسانه
قوله في تشبيه الرسانه في قول العاصفة في تشبيه الرسانه
قوله في تشبيه الرسانه في قول العاصفة في تشبيه الرسانه

قوله في تشبيه الرسانه في قول العاصفة في تشبيه الرسانه
قوله في تشبيه الرسانه في قول العاصفة في تشبيه الرسانه
قوله في تشبيه الرسانه في قول العاصفة في تشبيه الرسانه
قوله في تشبيه الرسانه في قول العاصفة في تشبيه الرسانه
قوله في تشبيه الرسانه في قول العاصفة في تشبيه الرسانه
قوله في تشبيه الرسانه في قول العاصفة في تشبيه الرسانه

عطف نقیضه و ملحقه

فما
هذه
فرهم

البحر السور
الحج هذا هو القائل
في الطب لا تخفى على أهلها

عنه
هذا
وما مفسد كما في قوله زنا فبينا
ان ما ابراهيم بن علي ان قول
الاخراج من النور

اعلموا ان هذا اليوم كمنابذة بين جميع العلوم

عبدان يكون ما ولا يلا عطا و خيرا م

[illegible]

وذلك العلوم معجزة
في الخارج ما ينظر اليه
قد اقصى بها الشرف
السؤال فمن موجوده
في الخارج مع

والاول

والاول موجود والثاني مقدوره فلما لم يوجد
ومثل هذا وود في الامر على سيد البشر حيث قال عليه السلام اللهم اجعلني في عبيد صغيرين واعين الناس كبريا وفي ذلك رغبوا فيه غايه رغبه فاقبل من غايه الرغبه
حيث قربان هذا في عبيدك صغيرين واثبات في اعين الناس كبريا وفي ذلك رغبوا فيه غايه رغبه فاقبل من غايه الرغبه
بناء على ذلك فظهر في اعتداده للرد على ما عانه في قوله الخ لا جوابه استحاله هو الامتنان لطلب الصادق ع
فظهر الصادق ساقط علم ان يكون ذلك الا في مستثنى من نفسه حيث قال اخي لي وما ذلك الا يكون صادقا فلا حاجة
الى تميز عن غيره مما انه لا حاجة الى الامتنان في مثل هذا المقام وكثير من الفضله تنكروا عن زمانهم وطلبت ومع ذلك صدر منهم
مستغفات كثيره لان الله يحب الصادقين ولو بعد حين وكذا ما قيل من ان الاستحقاق مطلوب المسائل وانه لا يكون امر
سريعا وعقل مع القدرة على قضاء الحاجه وهذا هو الاكبر ملك نصبا وجاها عليه السلام ولا يعطى لكون الاستحقاق علما كسبته
في قصر الايام لا يلبثه فالواجب ان يقال في اعتداده بالعلم انما رده ردا لينا لا اشتغال بما هو اهم منه كاستيفاء العلوم
والتمسك بها او غير ذلك من الموانع والاصح فالواقع في مثل ذلك قضاء المسؤول عنه فلا راد انما ولا فدا لان العلم بالاستحقاق
المذكور لا يكون مقبولا في الشرع والسند ظاهر مما مر وما قايلا فلا القياس المذكور قياس مع الفارق وهو طرأا ما نشأنا
فلا قال في عدم الملازم بينه وبين الكتب المذكور كيف ولو كان شيئا عظيما لاحتاج تحريم الايام كثيره واسما لا يصدق
الحشم من وجهه الاول لا ينافي ما ذكره الفاضل ايضا ان الاستحقاق يحتمل ان يكون لكونه مستغفرا بما هو مستحق العلم من ذلك علم
ان ما ذكرناه في توجيه الاستحقاق اولى مما ذكره الفاضل من الوجه المشهور بالاستسكان فالحق ان ما اعتبر المحشم من وجهه الاول
والطيف انما هو المطابق بظاهره فكسبه توبم من قصر الايام مع الاشارة الى الكمال المتواضع والطف منه ان اسند علم الجواب بقوله
عليه السلام اغنهم عن السئله وجعل كتابه كسقي تمح ككسبه الش في نصف دون وهو اليوم الذي هو نصف دون
بل اشارة بوصف اليوم بالقصر الى انه اقل من شق الثمر وهو السابق للعبث والخطا والرجل يصالح هذا وتكون انهم غفلوا عن
وقايق الهدى وقالوا ما قالوا فلما انوا بالاحتاجه اه فله انوا بقصر الزمن من الايام والليله في السئله كسقي تمح
لقد بطل علم السئله والعلوم كسقي تمح والاولان لا ينافيان مستغفرا فله انوا بقصر الزمن من الايام والليله في السئله كسقي تمح
مستغفرا لا يشهدان في العباد انما اشار هذا المقام وارجو ان يكون من الاشارة الى ان توبه كثيره اعم من كثيره
ما في قوله من ان له لابل وان له لغنا واكثر من عليه قوله الا في بطايعه الاخوان فله حاجة في توجيهه الى القول بان مثل هذا السؤال
هو طالب تخفيف فالاجاب مسئله عن نفسه اصداله وعن غيره نيابة فلا يختص السؤال في الاجاب بل هيها المحلوم فم من الصغير اجمع
البره هذا علما ان النيابة غير مقبولة ههنا لعدم تحريكه في نشاطات الباعث علم الكتابه كما لا يخفى على من له فطنة اجابهم بحكم
يعنه ان وان عذر او لا معدوما كمال تواضعه لكن لما الخوا عليه وعدوه امر اعطاهما كمال رغبته فيهم فيه وكان اجابة السؤال في مثله لازما
اجابهم بحكم قوله عليه السلام اى بحكم الشائب بذلك لانه عباد في الامر بالاغنا باعتبار مسائل المال كما يدل عليه قوله ولو يشق
لان اذا كان قضا حاجه مسائل المال امر بها قالوا ان يكون قضا حاجه يصل مسائل العلم امر بها فيكون الحديث المذكور مثل الاول
المذكور في اول الخاصيه فدار الحانه علم الفاعله فما عجز عنه
الغبان خضم المعجزه خضم الثمن من الاغنا ومسلته من مصدر ميم في بفتح السؤال وقوله ولو يشق متعلق بالاغنا لا بالسئله والمعنى ان
اغناؤكم اياهم يشق ثم لا بالسئله انما مضى له فيقال ولو كان ذلك اذ يكون الغنى ولو كان ذلك السؤال يشق ثم لا يخفى ان
وذلك لو وصلته والاول للحاجه علم ما احتاج صاحب الكسوف واللعطف علم مقدور على ما احتاج الى غير او اعراضه علم اخوان الرضا

على ان يكون قوله بالمال في فارق الفقدان مطلقا
 ولا اطلاقا وانما الفقدان في حقه فانه اذا
 عو استوفى له ما كان له من المال فلا عيب وجدل
 ان كان له من قبله ما كان له من المال فانه
 لا يبيد ولا يلازم على التبرع والاداء بل يثبت
 الغنى كما لا يخفى

ووهذا القبر اشارة الى الاولاد
للحسين ان يقول علم سيدنا
او الاصلحكم كما من حين

الحمد لله الذي جعل
هذا اليوم فرجاً لعلكم
تخرجوا منه
بإذننا يا أيها
الذين آمنوا
لا تفرحوا
بما آتاكم الله من
الغنم ولا من
الزروع ولا من
ما أنفقتم من
الأنفوس في سبيل
الله ففرحتم به
ففرحتم بما آتاكم
الله ففرحتم به
ففرحتم به

[illegible]

البعض من توجب تعلقه بطريقه وجهه هو مولها ولما تعلقه قبله اول المقوم من المسلمين جهة وجابت من الكعبة والنسب بدلا الاضافه
هو مولها احد المقبولين اي هو مولها وجهه او الدم مولها اي اياه انتم فعملها مع العباد ههنا للثبوت الغايلين او لثبوت وجهه
وجهه من الكعبة هو اي واحد من تلك الوجوه فذهنه او انتم موله من تلك الوجوه الى طريق واحد منها فلا تغفل
فان قيل اذ معارضه من القائل الثاني لرجح توجب علم التوحيد الاول كما ان المحتمل اربع رجحان فوجهه عليه وقصود مذاق
الحتم واما وجهه لرجح التوحيد الثاني فهو ان كتابه مثل ذلك الشرح في مثل ذلك الوقت قليل ليس الاصوله العلوم وعصانه كما لا اولى الاصوله
وعنه كما اطلع على العلوم والمخاطبه فما يصدر عن مثله وثقوت وقت قليل ليس الاصوله العلوم وعصانه كما لا اولى الاصوله
والفهم بجناح وجهه الى الانظار الدقيقه والافكار الفقيهه مع الهمم الصادقه والغرام الخالصه بحتم ان يكون ذلك
التميز مخدنا بنوع الله مع عليه بناء على ان الطريق المتصور وان يستحيل النعم الاخر علم ما قاله لمن تشككتم لا يزيدكم وهذا لا يوافق
محل لمصنف مثل ان بناء على ان الترتيبه من غير ما بقوله قد تركوا انفسكم ولا يبق لمثل ان يرتب فاذ ان المقصود به هو
التحديث لا يكون المقصود منه مدح الكتاب خصوصه بل هو ان القصدان متبايران لاسباب وتدوين القصد الثاني الى الترتيبه
المتميز عنها فاقبل من انه لا منافاه بينهما الا التزام بين الكتاب ليس بشيء وانما غير بحمله او بحتم ان يكون المقصود منه بيان
الواقع لا التميز ولا التحديث لكن لما كان الاخير ظاهر كما هو المناسيب لقوله ان كل من لم يبق وانعام اخذ من الحتم بالذكر
وبهذا يتضح ان العمل التحديث بناء على الاستحسان السابق انتهى وذلك لان هذا الظاهر ليس بتمامه في التحديث بل بحتم ان يكون
بيان الواقع من ابن يلزم المنافاة والحاصل ان الاستحسان القطعي وهو المذكور فيسبق لا بناء على اجزاء تحديث النعم علم ان
لا يلزم من الاستحسان الثاني بل غاية التواضع كما حققناه ومن البين ان التشكك على التيق ولو حجة لازم علم النعم على
واما قبله وفي المنافاة من ان زمان التحديث والاستحسان مختلفان او الاول انما هو بعد حصول التوقف بالتوقف الاول
والثاني انما هو في زمان الاتزام وقبل العلم بما حصل له من العناية الارثيه والتوقف الزباني فليس يشبه لان كل ذلك يقتضيه
ان غير عالم قبل التأليف بما حصل له من العلوم والمخاطبه بل هو حرجي وبما قد انتم اباه علم مثل التأليف المذكور ولعل ان
هذا قريب ما فيها مرتبه وقد تقرر ان كل اناء يترشح بما فيه وصاحب البيت ادرك بما فيه وهل رأيت احدا يضع الموائد قبل ان
الاطبق والعهود فخير من اول الرضا وبعبارة الحق والسداد شبه المسائل ان خص المسائل بالذكر على
مع ان في الرسالة مبادي تصوره كالتعريفات وما يتعلق بها ومبادي تصديقه ذكرت فيها لدواعي مقتضى ور
وقد تشرع ان كل منها كما استشف عليه اننا ان المقصود من الرسالة هي المسائل وبما فيها بملها وان المقصود المسائل
هي الفرائد وان كان غير مبادي مبادي من جملة اللوح وهو اي الفرائد في ضمن الفرائد لان الخبر يشهد عن رجوع الضمير الى
الفرائد ولان التعريف لها جهة لانه فرائد كما هي الظاهر من الفرائد وتكون اندك الكبر السفاقة في العادة محفوفة في طرف
على احد وغير مختلطة بالاولى لشرها اكتبها كما ذكر ههنا ولم يلتفت الى ما طوله بعضهم حيث قال وجه الدرع التنبه النعم
في طرف علمه ولا تخطط بالاولى لشرها انهم فاقول بان هذا نوع من تصور كونه اعلم منها ليس بشيء في المنافاة وال
اي المرغوبه اسان الارجح ان يشبه بينهما وبين ان يعلم ان يكون وجود علاقه المسابه كما هي لا يكتفي بالاستعانة بالاولى
لان بقصد التمسك بالاطلاق علم التعريف الجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي مثلا اذا اطلق نحو المشفر علم تشبه الا ان كانا ان يشبهها
بمستشرق الاول في الفلح فمداستعان وان ارد ان اطلق المقيد علم المطلق كما اطلق الرئيس على الاف من غير قصد الى التشبيه
نجا من رسلنا لفظ الواحد بانسبه الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعانة وان يكون مجازا باعتبار ما صرح به القضاة في شرح النسخ

انساب الاشراف في تطبيق النفس على النباه
وهذه قولهم ما نظر القول في النباه
قولوا جاب فوجد ما نظر القول في النباه
قولوا جاب فوجد ما نظر القول في النباه
انساب الاشراف في تطبيق النفس على النباه

التحقيق

شده ۲

الحاج الميرزا قليچ بيلى

[illegible]

١٠٠
 بقوله تعالى انزلنا من السماء ماء فاعلينا به ثمرات من كل شجرة
 فيها حياة لهم ايهم جعلوا اناءا لاسم الله
 في شجرة الواصف في حواشيها اناسا
 لهم موضوع بارز العلم بذلك الظاهر
 شامل لقران عز وجل العلم وان بها اوزر
 ع كان هذا مجلسه وعلم القدر من قديم
 كان رساله الجب وعلم القدر من قديم
 في العلم من قديم وعلم القدر من قديم
 حقيقا ما هو تصور سائر القدر
 لتدقيقات العلاقة بها وبين
 في عوالم السرخ وفي القدر من قديم
 تفصيل بالنظر في القدر من قديم
 وهو علمه ورسام

اشياء غريبة
ان الله لم يعب
ان يقول

روایات

١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ان لا نؤمن معرفته بملك الجنة لاجل طلب الطالب آياه ورايه ان هذا يخرج في كل كثره خبره القرائن كمال الشهور ههنا
 على سواد القرائن الا يبرهن انهم خبره جوده وقول يا اهل الفقه فبينتم شيئا حيث افاد الشهور فيها العلوم لانها بل الفقه
 هي في الاول مشهور الخبر اعني الخبره مسائل لكل الترات وهو شرط في الثاني كون العلم في مقام الدعاء وذلك انما يكون بان يكون
 في جميع الشهور وهذا هو ظاهر وان وقع على الناظر هذا
 اما بما سبق واما بان المهلة عند علماء التلوه اخر ارجاعها عند اهل العقول فان المهلة عندهم في حد ذاتها مع قطع النظر عن
 القرائن والمواد المخصوصه في حق المرحله كما يظهر من كتبهم في حق المرحله على علمها قد يكون في حق العقول وذلك اذ كان المقام
 فيمنع فيه بالنظر كما هو هنا لا يستدل ليا يطلب فيه التبيين وذلك العلوم لدفع نزاج احدا لتساوي بين علم الاخر وهكذا في بعض
 في جواز الادارة فلو جعل علم بعضها دون بعض يلزم نزاج بله مرجع وقد اشار اليه صاحب الفتاوى في بحث افاذه اللام
 حيث قال اذ كان المقام خطيبا لا استدلالا فيكون له الحق في جميع النسخ فربما في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
 على الاستغراق بعله اي ان القصد الفرد دون فرد مع تحقيق الحقيقة فيما ترجح لحد المساوي بين علم الاخر وهكذا في بعض
 احوال متعلقات الفعل فلو كان صاحب الفتاوى صريح في ان المهلة في حق العقول في بعض الاوقات اعني المقام الخطا انما هو بالنظر
 النفس المهلة مع قطع النظر عن القرائن ولا يقول بملك اهل العقول وان قالوا بالجنه المهلة بحسب خصوص المادة كما صرح
 شارح القسطاس وغيره فظهر من هذا لبيان الفرق بينا كتبه المتخصص بان الاول بالنظر في وجود القرائن هنا كما نزلها وان
 الثانية انما هي بالنظر في نفس المهلة مع قطع النظر عن القرائن وظهر ايضاً وجه تخصيص الثانية بعلماء البلوغ وانهم في بعض
 ههنا في حصص وبصيص ثم انهم لم يفهموا ما اراده المحقق ههنا وخبره ههنا في جوابات اقرتها ان الكثرة في الاثبات قد قسم
 بصفة عامة على ما فقهنا في اصول الفقه ولا شك ان ضبط تلك الجنة بملك الكثرة شأنها جميع الكثرات ومنها ان يعلق الحكم على
 بالوصف الشق بسواء ذكر الموصوف او لا يشعربان ما أخذ الاستشاق على ذلك الحكم فيكون الحكم عام ما يعود عليه اعني الطالب
 ومنها ان الكثرة قد قسم في الاثبات باقتضاء المقام مخبره خبره جوده وتكون في علم نفس ما قدرت الابه وقد عرفت شأنها وقول
 ههنا الشق الثاني في الكثرة في الكثرة الاولى للجنه وشما هذا المضاف وهو شأنه اي طالب كل كثره كما قد عرفت في بعض النسخ
 من جهة اى طالب كل كثره في كثره وليس لشك واحد الا قلب واحد لا قلب واحد لا يكتفي استغناء ههنا اذ لا ضرورة في ارتكاب الخذف
 ههنا مع استغناء الفقه المقصود من الشهور استغناء واخيه ومما ان كل كثره في كثره وليس لشك واحد الا قلب واحد لا يكتفي استغناء ههنا اذ لا ضرورة في ارتكاب الخذف
 فكان اعتبره في كل كثره على طالب بعد الاضافة الى الكثرة في كثره ليس لشك واحد الا قلب واحد لا يكتفي استغناء ههنا اذ لا ضرورة في ارتكاب الخذف
 الطرافه في الاشياء متغاييرين ولو كان مثل ذلك لصاح الاستجاب في الوجبات الكلية ايضاً فيعلم ان يكون المراد من المحلول فيها
 الافراد وهو يربط بانفاق اهل العقول ولا فرق بين تركيب واصناف واستناد في ذلك اذ المبدأ الاجتماعي موجوده في الكل علم انه خلاف
 لما نص عليه الا انه في قولنا في ذلك بطبع الله على كل قلب متغير الابه اوله مع مثل هذا لم يكن لهم حاجة الى تقدير المضاف في الابه الكثره و
 وقد حكوا بوجوبه بل يجوز بعضهم بالقلب في الابه الكثره كما قد عرفت في كثره الشاع فكل حنف امر يخرج بقدره مع ان هذا كلف لا داعي له
 اصله مع ظهور الوجه الصحيح الذي اشار اليه المحقق تامل تدبر بعد استئذان الرضا عفيف ما حققناه والام التبرير فيها وكما علم
 الاول استئذان الاستسلة ههنا والثاني الا لا يجوز عنها اما الاول فبان بقول المحقق اما الاول فبان كون الشهور سواد القرائن غير صحيح
 ولغيره في لا يحصل القرائن واما الثاني فبان على التوجيه لثان ان يكون كبر الشهور الاول مهلة وان كانت في حق العقول وقد نصوا على لزوم
 كثره ما واما الثاني فبان على التوجيه لثان ان يكون كبر الشهور الاول مهلة وان كانت في حق العقول وقد نصوا على لزوم
 البلوغ في بعض ما هو الواجب على اهل العقول واما الثاني فبان على التوجيه لثان ان يكون كبر الشهور الاول مهلة وان كانت في حق العقول وقد نصوا على لزوم

على ما علم ان الشق الثاني في الكثرة الاولى للجنه وشما هذا المضاف وهو شأنه اي طالب كل كثره كما قد عرفت في بعض النسخ
 من جهة اى طالب كل كثره في كثره وليس لشك واحد الا قلب واحد لا قلب واحد لا يكتفي استغناء ههنا اذ لا ضرورة في ارتكاب الخذف
 ههنا مع استغناء الفقه المقصود من الشهور استغناء واخيه ومما ان كل كثره في كثره وليس لشك واحد الا قلب واحد لا يكتفي استغناء ههنا اذ لا ضرورة في ارتكاب الخذف
 فكان اعتبره في كل كثره على طالب بعد الاضافة الى الكثرة في كثره ليس لشك واحد الا قلب واحد لا يكتفي استغناء ههنا اذ لا ضرورة في ارتكاب الخذف
 الطرافه في الاشياء متغاييرين ولو كان مثل ذلك لصاح الاستجاب في الوجبات الكلية ايضاً فيعلم ان يكون المراد من المحلول فيها
 الافراد وهو يربط بانفاق اهل العقول ولا فرق بين تركيب واصناف واستناد في ذلك اذ المبدأ الاجتماعي موجوده في الكل علم انه خلاف
 لما نص عليه الا انه في قولنا في ذلك بطبع الله على كل قلب متغير الابه اوله مع مثل هذا لم يكن لهم حاجة الى تقدير المضاف في الابه الكثره و
 وقد حكوا بوجوبه بل يجوز بعضهم بالقلب في الابه الكثره كما قد عرفت في كثره الشاع فكل حنف امر يخرج بقدره مع ان هذا كلف لا داعي له
 اصله مع ظهور الوجه الصحيح الذي اشار اليه المحقق تامل تدبر بعد استئذان الرضا عفيف ما حققناه والام التبرير فيها وكما علم
 الاول استئذان الاستسلة ههنا والثاني الا لا يجوز عنها اما الاول فبان بقول المحقق اما الاول فبان كون الشهور سواد القرائن غير صحيح
 ولغيره في لا يحصل القرائن واما الثاني فبان على التوجيه لثان ان يكون كبر الشهور الاول مهلة وان كانت في حق العقول وقد نصوا على لزوم
 كثره ما واما الثاني فبان على التوجيه لثان ان يكون كبر الشهور الاول مهلة وان كانت في حق العقول وقد نصوا على لزوم

والسائل

وقفت الامير غازي للفكر القراني

والسائل العلية فكله لا مانع من ان يكون سواد القرائن في مسائل هذا العلم واما الثاني فبان على أنهم انما نصوا على لزوم كثره كبر الشهور الاول
 في الباطن العقول والمقصود لانه مسائل هذا العلم من المبادئ على ان التصريح المذكور منهم غير مسلم وقد نصوا على ان الشك في كثره
 مقام الكلية فكله على المهلة واما الثاني فبان على التوجيه لثان ان يكون كبر الشهور الاول مهلة وان كانت في حق العقول وقد نصوا على لزوم
 امر في بعض العلوم القطعي مثل هذا المقام واما الثاني فبان على التوجيه لثان ان يكون كبر الشهور الاول مهلة وان كانت في حق العقول وقد نصوا على لزوم
 على التواتر مثل هذا لبيان خطه لا يصلح حاتم لا يستدل باب الاضافة والاستغناء اذ لا شك ان افاذه المعاني واستغناءها متعلق
 بالانفاذ وما يتعلق بها هذا واما الثاني فبان على التوجيه لثان ان يكون كبر الشهور الاول مهلة وان كانت في حق العقول وقد نصوا على لزوم
 يقع ان طالب كثره اه ههنا في النسخ التي عندها وهو العارف لما سبق في بعض النسخ طالب كل كثره في كثره شأبه لفظ
 في كثره طالب وكل هذا فغيره الثاني في كثره انما في الحق انما في حق سبب ما بعدهما بمعنى في علم ما في النسخ وان
 غاية مترتبة على ما قبلها وصورت تلك السبب مترتبة او حاصله ان ذلك الشعور الاجمالي مبني على تلك الكثرة بسبب الجدة لكون
 يستلزم التوفيق لاجل علمها وذلك التوفيق لاجل يستلزم التمييز بين ما فيها وبين ما ليس فيها وذلك يستلزم الامن لكونها اما الاول
 والثالث فكل واما الثاني فبان على التوجيه لثان ان يكون كبر الشهور الاول مهلة وان كانت في حق العقول وقد نصوا على لزوم
 بفهمه شأنه جميع تلك الكثرة فاذا اردت عليه شئ من ذلك ينظر في ذلك المفهوم فان كان ذلك المفهوم شأنه علمه
 وحده وان لم يكن شأنه علمه انما ليس فيها ثم ان كان المراد من كثره التوفيق الاجمالي اعني التمييز بين ما فيها وبين ما ليس فيها
 العلم بما هو منها والعلم بما ليس منها هو العلم الاجمالي الذي به القدر في التامة على التمييز بين ما فيها وبين ما ليس فيها
 لا العلم بالفعل اعني به الاطلاع على علم تلك الكثرات اذ هو مع كونه غير لازم لسابقه خدش الواقع ايضاً مثلاً من تصور التوفيق في علم
 باصول يعرف بها احوال وافر العلم من حيث الاعراب والبناء حصل عند مقدته طينة وهي ان كل مسألة من مسائل التوفيق لها مدخل
 في تلك التوفيق فاذا اردت عليه مسألة معينة منها فبان على التوجيه لثان ان يكون كبر الشهور الاول مهلة وان كانت في حق العقول وقد نصوا على لزوم
 اعراب العلم وبنائها وكل مسألة من مسائل التوفيق فبان على التوجيه لثان ان يكون كبر الشهور الاول مهلة وان كانت في حق العقول وقد نصوا على لزوم
 كسلة الواو والياء وينتهي اذ تحركت وانفاج ما قبلها فبقيا التفاضل بان يقول ان هذه مسألة ليس لها مدخل في التوفيق فبان على التوجيه لثان ان يكون كبر الشهور الاول مهلة وان كانت في حق العقول وقد نصوا على لزوم
 وكل مسألة من مسائل التوفيق فبان على التوجيه لثان ان يكون كبر الشهور الاول مهلة وان كانت في حق العقول وقد نصوا على لزوم
 حصل عين مقدته طينة هي ان كل مسألة من مسائل التوفيق فبان على التوجيه لثان ان يكون كبر الشهور الاول مهلة وان كانت في حق العقول وقد نصوا على لزوم
 تميزنا ما بالنقص من المذكور ايضاً والى اصل ان تصور علمها برسمه ففد عرف خاصيته وعلم ان كل مسألة من مسائل التوفيق فبان على التوجيه لثان ان يكون كبر الشهور الاول مهلة وان كانت في حق العقول وقد نصوا على لزوم
 تلك الخاصة وبذلك وقد عرفت ان اردت عليه مسألة ان يعلم منها واما ليس من قدره فبان على التوجيه لثان ان يكون كبر الشهور الاول مهلة وان كانت في حق العقول وقد نصوا على لزوم
 بحجبه التوفيق المذكور والنقص من المذكور قد حصل له العلم بالفعل بتميز مسائله عن غيرها فبان على التوجيه لثان ان يكون كبر الشهور الاول مهلة وان كانت في حق العقول وقد نصوا على لزوم
 خدش الواقع ايضاً ههنا ينبغي ان يقر هذا المقام
 المشتبه ان يكون الطالب في تحصيل تلك الكثرة اذ لو كان مقتداً بالنظر الاستشاق المدعون لا يكون منه ففقد المبدأ الثاني
 الا بعد العتق ههنا لا يقال بل من كثره من كثره الطالب كثره مقتداً بالنظر الاستشاق او كثره ما يكون كثره من كثره الطالب كثره
 غير مقتدي بالنظر الاستشاق كثره من كثره الطالب كثره مقتداً بالنظر الاستشاق او كثره ما يكون كثره من كثره الطالب كثره
 بالنظر الاستشاق وان كان مقتداً بالنظر الطالب فالا عند ايضاً كثره من كثره الطالب كثره مقتداً بالنظر الاستشاق او كثره ما يكون كثره من كثره الطالب كثره
 في تقديره فانه من كثره من كثره الطالب كثره مقتداً بالنظر الطالب فالا عند ايضاً كثره من كثره الطالب كثره مقتداً بالنظر الاستشاق او كثره ما يكون كثره من كثره الطالب كثره

من فوائد الوثائق

توفيق المدعو في طلبه في كثره ههنا التوفيق الاجمالي
 على ان كثره العلم انما هو كثره التوفيق الاجمالي
 في كثره ما يورد ههنا ففقدت ما ينبغي من كثره
 الى ما لا ينبغي من كثره

ثم أقول وإنما كان معرف تلك الغاية المراد من تلك الطائفة الكثرة أو قلها لكان شرفه في تحصيلها وطلبها بعد علمها
عزها وأما إذا علم تلك الغاية المراد فيكون جرح قطعاً ولا بد أن تكون تلك الغاية التي ترتب على تلك الكثرة كما
انتهى إليه المحقق بقوله المترتبة عليها فالواقع الأول ليس أياها فربما ينشأ لربما زال اعتقاده بعد الشروع في عدم المناسبة بينهما
فجبره سبحانه في تحصيلها عتباته ونظراً صلاً وأما إذا علم الغاية المترتبة عليه فإنه يستكمل رغبته فيه ويبلغ في
تحصيله كما هو مقتضى الاعتقاد بعد الشروع بواسطته مناسبة تلك الكثرة لتلك الغاية كذا انتهى إليه الشافعي
فقلنا قد نص في الآلات من هنا شيئاً من الاعتقاد والترتيب عليه في الواقع فاشارة المحققين الذين غابوا عنه أخذ المراتب
بدلاً المقتر بها وما ذلك إلا لكون الأول مستلزماً للآخر كما انتهى إليه ثم هذا امر آخر سبيل التحقيق مقدم على ذلك الأمرين
وهو التصديق بما شرعنا تلك الكثرة بناء على أن الطلب فعل اختياري ولا يصدر من غير علم على الأقل لا بعد التصديق بما شرعنا
والألا متنع صدور ذلك الفعل منه كما بين في موضعه ولعل من لم يترك المحقق لأن الكثرة الذاتية اعتقاده لا بد من إزاده أنها تقوم على
الأمرين لا على التصديق بما شرعنا وهو شرط في تركه الكثرة لا بد منه لئلا فعل اختياري فلو حادثة الاعتقاد لا بد من إزاده أنها تقوم على
بان ذلك على قاعته القليلة فاما على قاعته المتكبرين من تحريرهم في هذا المسار به على الأقل في غير مرجح فلا اختيار كاف في صدور
أله الاختيار من الفعل على فلو حادثة التصديق بما شرعنا ما بعد تسليبه لا يكون له رتبة في ذلك الأمر وهذا بل الوجه ما انتهى إليه
وهو المستفاد من بعض من تقرر السيد الشرف في هذا المقام ولا يفرض السعوى من القصور أو قل لعل قولنا لا بد من إزاده أنها تقوم على
فكون تلك الغاية من تلك الطائفة وقوله ونشأطاً بالنظر إلى كون تلك الغاية مترتبة عليها في الواقع وذلك لأن النشاط لا بد
على الحد كما أن الترتيب المذكور زائد على المرتبة وقوله الحجة ولا يفرضون أي سروراً وتلدوا تفسير النشاط وهو شرط وأما عدم القصور
فهو لا بد من الحد والنشاط لأن من أزداد جرح ونشاط لا يفرض السعوى في تحصيلها فهو عطف على ما سبق فالقول بأن عدم
لا يفرض من لزام الشروع في القصور فالشراح المحققين ولأن كل علم به يخص بعد التعميم متعلق بقوله جرح إلا أنه
قدمت له اهتماماً أو لكونه الأصل أو لكونه شأن من شأن العلم أنه حكم معلل كثر في أي مسائل كثر في بناء على ما نفردان حقيقة علم
مسائل تلك العلم وعلى هذا فالنظر في مقدار مضطربها أي تلك المسائل الكثرة جرحه وحده وتجزئتها واحداً بعد ما كانت
فكثرة في زواياها وتلك الحجة أما ذاتية أي منسوبة إلى الذات علم هو قاعته النسبة أي الحقيقة أو الأمر القائم بذاته فله ففعل
باعتبارها أو باعتبار تلك الذاتية متعلق بقوله قد قدم عليه للأهم مسائل أي مسائل ذلك العلم فالصيرار
العلم وقد عرفت أنه عبارة عن مسائل الكثرة ففعله أضاً في الشئ النفس فبدق ما جمل الأضائة على البائية أو بان يرتب
الاستخدام بان يكون الضمير راجعاً إلى العلم بمعنى الملكة كما اختار كثير من المحققين في توفيقنا العلم وعلى هذا الضمير صريح بالسما
ليكون نصاً فيها هو المقصود لأن طاعاً على واحد إنما هو باعتبار المسائل وإنما عدت تلك المسائل باعتبار تلك الحجة علماً
واحداً لأنها امتازت بها عن المسائل الأخر المتعلقة بالحجة الأخرى فاستحسن جعلها علماً واحداً مما زاد في العلوم والمسائل المتعلقة
بالحجة الأخرى وإنما خص ذلك العدد بتلك الحجة الذاتية لأنك قد عرفت أن معنى قوله جرحه وحدة ذاتية جرحه منسوبة إلى الذات
صحة والمراد بالذات موضوع العلم فلهذا ذات رجمان علم جرح من الجوانب الوضعية والغايات ولذا قبل تأخير العلوم بحسب تأخير
الموضوعات فجمع مسائل العلوم وإن كانت متشابهة فظهر من هذا أن جهة الوضع الذاتية ليست غير الموضوع وأن مسائلها
في ذلك بل هي كونه تلك كونهما أو تلك الكثرة باجته عن الأراض الذاتية لشئ واحد على معنى تلك الأراض الذاتية
على ذلك الشئ الواحد لا على ما هو المتبادر من كون تلك الكثرة محمولة على تلك الأراض إذا كانت من كونها عتبات غير مجزئة

الأراض

وقفية الأمير غازي الملك الناصر

الأراض والشئ الواحد فإذ علمت تلك الحجة من قبل وصف الشئ بحال متعلقه الذاتية
أما هو الموضوع لا يكون تلك الكثرة باجته عن الأراض الذاتية أي الموضوع ليس بشئ من الموضوعات ذاتها بل هو موضوع
على ما ذكره كون الشئ منسوبة إلى نفسه وبإياه أبهض قوله وحقق حقيقة أو اعتباراً من الذاتية التي هي عين الموضوع كيف
يكون واحداً وحقق اعتباراً من فالحق أن كل علم الشارح خارج المسألة وإن جرحه الوضع الذاتية هو ما استأثر به ولا يستشبهها
جهة الوضع الذاتية إنما هي كونه تلك الكثرة وإن منع جهة الوضع الذاتية طريقاً وبسبب جعل تلك الكثرة شيئاً واحداً منسوبة
ذلك الطريق أو ليعمل المتبادر إلى الذات أي الموضوع وهذا ليس لا كون تلك الكثرة باجته عن الأراض الذاتية لشئ واحد
أي الموضوع ووحدة ما هو حقيقته كالجسم الطبيعي موضوع الحكمة الطبيعية والحدود موضوع علم الحساب أو اعتباراً
بان ينظر الموضوع شيئاً منسوبة متشابهة أما في أمرنا في الخطر والسطح والجسم الطبيعي موضوع علم الهندسة المتشابهة
في المقدار الداخلي وان خرج الشئ من سببان موضوع علم الهندسة المقدار كغيرهم فاحسوا أن العلم على الخط والسطح
والجسم التعليم مقام المقدار تسريلاً للامر على التقاليد وكما لكتاب والسنة والجماع والقياس المتشابهة في الدليل الذي هو
الأربعة وأما في أمره كوضوعات مسائل الطب المتشابهة في الانسحاب إلى الصحة وكما لعلوم التصوير والتصديق في الشئ
في الأوصاف المجموعات عند عدمه فيقول بان موضوع المنطق المعلوم والتصورية والتصديق في موضوعه
الذاتية فهو أي الموضوع واحد وحقق حقيقة كما يستفاد عليه تركا أن تلك الكثرة تضبطها جرحه وحدة ذاتية على ما حققناه
جهة وحقق عتباته الذاتية المتسوبة إلى العرض القائم بالغير المتماثلة المتعلقة به فكما أن العرض تابع للملك كذا في الجرح
به تتبع الجرح الذاتية في ذاتها فقد المسائل الكثرة باعتبارها علماً واحداً وللشروع فضل ورجحان على التابع وقد عرفت
بالجرح الأولى في كثرها لا جرحاً وتلك الحجة الذاتية هي المتسوبة إلى العرض كونهما أي تلك الكثرة في العلوم الذاتية كالقصور
والمنطق وغيرها والآلة هي الوسيلة بين الفاعل ومنفعلة في وصوله إلى العلم كالمستأثر للنجار فعمل الآلة على العلوم
محمول على التنبيل أو حقيقة عتباته واستنباطها بالعلم على الكون والضمير ما رجع إلى الآلة علم ما يقضيه القرب أو لا بد من ذلك
من غايتها وما هيها العتبات الخاطئة فالحق وكذا جرحاً أخذاً معاً في توفيقه وقيل أنه ذاتية تعصم مراعاتها الذهنية على الخطأ
وأما راجع إلى تلك الكثرة والمعنى في استمرار تلك الكثرة غايتها أي كونها متشابهة في الغاية الواحدة ولا تنسج في أية علمها
أنفلاً لأن معنى الجرح الوضع الوضعية جرحه كونه متسوبة إلى العرض وذلك عين استمرار تلك الكثرة الذاتية التي هي عرضها
ثم إن تلك الغاية في العلوم الذاتية ظاهرة جرحاً وأما في العلوم الغير الذاتية فالحق كعمل الفقه والحديث والتفسير بل المقام والحكمة أيضاً
أيضاً أولاً بل على علم جرحاً بل على كثره وطلوبه من غايتها علم ما ترض عليه الله سابقاً وأما ما قبل من غايتها تعصم العلوم الغير الذاتية
حصول أنفسهم وغايات العلوم الذاتية حصول غيرها فهو بالنظر إلى تحصيلها كالمقصود من لفظ الحصول والعلوم في غايات
العلوم أنفسهم ولا بد لعل علم في غاية علم ما ترض عليه المحققون من غايات العلوم وغيرها وتلك أن تقول معنى قوله غايات العلوم الغير الذاتية
حصول أنفسهم أن تلك العلوم لا تكون وسائل إلى العلوم الأخر ولا تكون لا بد من أن لا يكون لها غايات أصلاً بحيث تعد مسائلها
باعتبارها علماً متفرقة وهو المطلوب فلهذا يلتفت إلى ما صدر عن بعضهم من هذه الكلمات العارضة على الغاية فالشراح العتبات
جرحاً كذا العلماء وهو الفعل الاختياري الذي كان وقوعه دائماً وكثيراً على تقديم الشعور أي تقديم ما يفيد أو لا يفيد تقديم
الشعور أي العلم الأجالية بمسائل العلم بتعريف العلوم أي سبب تفرقها ورسمها في أول فضايقهم بأحد الجوانب
ليكون الشارح على بصيرة في شروعه فإن إذا تصور العلم برسمه وقف على

الأراض

وإنما كان معرف تلك الغاية المراد من تلك الطائفة الكثرة أو قلها لكان شرفه في تحصيلها وطلبها بعد علمها
عزها وأما إذا علم تلك الغاية المراد فيكون جرح قطعاً ولا بد أن تكون تلك الغاية التي ترتب على تلك الكثرة كما
انتهى إليه المحقق بقوله المترتبة عليها فالواقع الأول ليس أياها فربما ينشأ لربما زال اعتقاده بعد الشروع في عدم المناسبة بينهما
فجبره سبحانه في تحصيلها عتباته ونظراً صلاً وأما إذا علم الغاية المترتبة عليه فإنه يستكمل رغبته فيه ويبلغ في
تحصيله كما هو مقتضى الاعتقاد بعد الشروع بواسطته مناسبة تلك الكثرة لتلك الغاية كذا انتهى إليه الشافعي
فقلنا قد نص في الآلات من هنا شيئاً من الاعتقاد والترتيب عليه في الواقع فاشارة المحققين الذين غابوا عنه أخذ المراتب
بدلاً المقتر بها وما ذلك إلا لكون الأول مستلزماً للآخر كما انتهى إليه ثم هذا امر آخر سبيل التحقيق مقدم على ذلك الأمرين
وهو التصديق بما شرعنا تلك الكثرة بناء على أن الطلب فعل اختياري ولا يصدر من غير علم على الأقل لا بعد التصديق بما شرعنا
والألا متنع صدور ذلك الفعل منه كما بين في موضعه ولعل من لم يترك المحقق لأن الكثرة الذاتية اعتقاده لا بد من إزاده أنها تقوم على
الأمرين لا على التصديق بما شرعنا وهو شرط في تركه الكثرة لا بد منه لئلا فعل اختياري فلو حادثة الاعتقاد لا بد من إزاده أنها تقوم على
بان ذلك على قاعته القليلة فاما على قاعته المتكبرين من تحريرهم في هذا المسار به على الأقل في غير مرجح فلا اختيار كاف في صدور
أله الاختيار من الفعل على فلو حادثة التصديق بما شرعنا ما بعد تسليبه لا يكون له رتبة في ذلك الأمر وهذا بل الوجه ما انتهى إليه
وهو المستفاد من بعض من تقرر السيد الشرف في هذا المقام ولا يفرض السعوى من القصور أو قل لعل قولنا لا بد من إزاده أنها تقوم على
فكون تلك الغاية من تلك الطائفة وقوله ونشأطاً بالنظر إلى كون تلك الغاية مترتبة عليها في الواقع وذلك لأن النشاط لا بد
على الحد كما أن الترتيب المذكور زائد على المرتبة وقوله الحجة ولا يفرضون أي سروراً وتلدوا تفسير النشاط وهو شرط وأما عدم القصور
فهو لا بد من الحد والنشاط لأن من أزداد جرح ونشاط لا يفرض السعوى في تحصيلها فهو عطف على ما سبق فالقول بأن عدم
لا يفرض من لزام الشروع في القصور فالشراح المحققين ولأن كل علم به يخص بعد التعميم متعلق بقوله جرح إلا أنه
قدمت له اهتماماً أو لكونه الأصل أو لكونه شأن من شأن العلم أنه حكم معلل كثر في أي مسائل كثر في بناء على ما نفردان حقيقة علم
مسائل تلك العلم وعلى هذا فالنظر في مقدار مضطربها أي تلك المسائل الكثرة جرحه وحده وتجزئتها واحداً بعد ما كانت
فكثرة في زواياها وتلك الحجة أما ذاتية أي منسوبة إلى الذات علم هو قاعته النسبة أي الحقيقة أو الأمر القائم بذاته فله ففعل
باعتبارها أو باعتبار تلك الذاتية متعلق بقوله قد قدم عليه للأهم مسائل أي مسائل ذلك العلم فالصيرار
العلم وقد عرفت أنه عبارة عن مسائل الكثرة ففعله أضاً في الشئ النفس فبدق ما جمل الأضائة على البائية أو بان يرتب
الاستخدام بان يكون الضمير راجعاً إلى العلم بمعنى الملكة كما اختار كثير من المحققين في توفيقنا العلم وعلى هذا الضمير صريح بالسما
ليكون نصاً فيها هو المقصود لأن طاعاً على واحد إنما هو باعتبار المسائل وإنما عدت تلك المسائل باعتبار تلك الحجة علماً
واحداً لأنها امتازت بها عن المسائل الأخر المتعلقة بالحجة الأخرى فاستحسن جعلها علماً واحداً مما زاد في العلوم والمسائل المتعلقة
بالحجة الأخرى وإنما خص ذلك العدد بتلك الحجة الذاتية لأنك قد عرفت أن معنى قوله جرحه وحدة ذاتية جرحه منسوبة إلى الذات
صحة والمراد بالذات موضوع العلم فلهذا ذات رجمان علم جرح من الجوانب الوضعية والغايات ولذا قبل تأخير العلوم بحسب تأخير
الموضوعات فجمع مسائل العلوم وإن كانت متشابهة فظهر من هذا أن جهة الوضع الذاتية ليست غير الموضوع وأن مسائلها
في ذلك بل هي كونه تلك كونهما أو تلك الكثرة باجته عن الأراض الذاتية لشئ واحد على معنى تلك الأراض الذاتية
على ذلك الشئ الواحد لا على ما هو المتبادر من كون تلك الكثرة محمولة على تلك الأراض إذا كانت من كونها عتبات غير مجزئة

الأراض

انما يدرك ما ذكره لو كان قوله وموضوعه ما قيل عطف المقدر كما هو اللفظ لكن يحتمل ان يكون من قبيل عطف الجملتين بتقدير من
اعادتهم ايضا بتقدير الشعور بموضوعه عطف على جرم العقل المذكور قبله فلا بد من ما اوردوه ولهذا امر بالتأمل وتبينه في الوقت
الذي قيل فيه الشعور لا يمكن توجيهه على ما هو ظاهره الفساد ولا يخفى ما فيه على انه جرم يقال ما وجه جرمه ان كان من قبيل
ليس له وجه يلزم ان يكون عينا خاليا عن الفاعل وهذا قاصد مع ان الامور الاتفاقيه لا تكون ذاتية او كثرية على ما افترقه محله
وان قيل له وجه وبسبب يقال ما وجهه فان كان وجهه ما اشار اليه الله في قوله عليه ما اوردوه المحقق وان كان اما من قبيل
لا بد من بياض هذا فاما لعلنا نشاهد ان الشئ المذكور وببانه ان لما كان من قبيل طالب كثره من قبيلها جرمه
ان يعرفها كجمه وجدها لزم على ذلك الطالب او لا ان يعرف اول جرمه وحق تلك الكثرة حتى يعرف تلك الكثرة
بتلك الجمة المتعقبات ولذلك الجمة ان كان موضوعا او غير كمن لعلوم القلبية بتدريج مفقود لزوم معرفة الموضوع فيه فعلم
هذا لولا ان يقع به لزم الامر كمن يصدق لان تلك الجمة تسامى للقبالة ايضه كمن صرح بلزوم معرفتها ثانيا انسان الى الابد
بنسائها واصحابها اخطا طرقة معرفة الموضوع عن رتبة الاعتبار لوجه الموضوع كمن يصدق ان الثاني من موضوعات امر استقام
على ما صرح به فاقبل من ان الاعم لا يدل على الاخص اصيله ليس يتبين ان ذلك ليس بطريق ولا الاعم على الاخص بل بطريق اندراج
العقل تحت عموم القلبية كما اشارنا اليه هذا ما ذكره في التلخيص وفيه انما ذكرنا لموضوع تلك الكثرة بتلك الجمة معرفة تلك الجمة انما هو
او بتقدير وجودها والحق ههنا التصديق بموضوعه الموضوع في التلخيص مع انه في موضوع تلك الكثرة بتلك الجمة
خط ولو كان الاو كما ذكرنا لزم صدمهم عليهم بتقدير التصديق بموضوعه الموضوع على التلخيص مع انه في موضوع تلك الكثرة بتلك الجمة
من ان قوله ان يعرفها بتلك الجمة انسان الى التصديق بالتعريف المأخوذ منها وقوله ويجعل الشعور بها انسان الى التصديق بموضوعه
بمعرفة الموضوع غايته ان على جميع الامور استعمال او على التقدير في نظم الكلام ان كان من العلوم المدونة حذف لظهوره كلف جدا
مع ان باباها تحصيله لانه الشعور في قوله جرم عاده العلماء الى التصديق بالتعريف المأخوذ منها بل باباها عاده ان يكون ضمه ما في قوله
بيان الغاية على بيان الموضوع ولو كان الامر كما ذكرنا لزم ان يكون الامر على العكس وكذا ما قيل في ان يكون ضمه ما في قوله
ويحصل الشعور بها راجعا الى الجمة مراد بها المعرفة الموضوعية على الاستخدام او الاخرى على ان يكون المراد بالشعور بالتعريف
بالموضوع بناء على ان لا لزوم للتصديق بموضوعه الموضوع فيكون من قبيل ذكر الاول وادارة المعلوم ان اولئك ان مثل هذا المراد
عليه سوزن الكلام في باباها بيان القوم وعادتهم وسباق كلام الله ايضه كانه التوجيه السابق مع انه لا يكون بجرا لكونه
غير من الموضوع الاول وانما يكون كناية على هذا صعب البعض في اهل البيان وظهوره كونه بجرا لعلنا ان يجامع في القيد فانت
العلوم المدونة على ما استشف عليه فاذكرناه اوله في توجيه الكلام ان صحت اعمدها وسببين وجه الحق بحيث يقبله صاحب
ان كانت ان تلك الكثرة علما مدونة في بعض النسخ ان كان علما لعله ان كان ما ذكرنا في الكثرة المطلوبة علما
والنسخة الاولى لكونها عادية في النسخ المذكور اوله وما قيل في ان اسم كان في الاصل مبتدأ والمبتدأ عن الخبر فيجوز مطابقة
له كطابقه للرجوع كما في قوله من كانت امك فلا حاجة الى التأويل بل المطابقة للخبر كونه كخط الفاعل اوله فالتأويل
بل التأويل اوله فحقه ان مطابقة المبتدأ للخبر كونه كخط الفاعل اوله فالتأويل اوله فالتأويل
في مثله اوله المطابقة للخبر وقوله من كانت امك ليس فانتب الاسم قبل لاجل المطابقة للخبر بل لا شأن الى ان الرجوع فيه وان كان
مذكرا لصحاحه لفظا لكنه مؤنث معنى وفيه البين ان التذكير والتأنيب في مثله سواء وانما رجحنا احد الجانبين من جهة اخرى كما في التلخيص
يكون ذلك الجانب اوله وما ههنا في جانب التأنيب رجحنا في وجهه الفاضل ان كيف يشبه عليه اشار هذا لعلنا انما في الجمة
لان بعض تلك الكثرة ليس له موضوع بحيث يجرى اعراضه الذاتية فيقيد شأنه انما في موضوعه انما في موضوعه انما في موضوعه

نسخ حليم
هذا هو الذي اشارنا اليه في التلخيص
الذكر والامر به في كاشف
عليه من قبيل (م)
او بموضوعه الموضوع

ولا بد من

نسخ حليم

ولا بد من هذا القيد واللفظ ان هذا القيد بيان ما هو الواقع في الموضوع المعهود ههنا انما يحتاج اليه في العلم المدونة
لكان اوله والثاني انما اشارنا اليه في التلخيص الاول انما في قوله في قوله الله انما عدم الانبياء التام فيقيد
من قبيلها جرمه وجدها لزم على ذلك الطالب او لا ان يعرف اول جرمه وحق تلك الكثرة حتى يعرف تلك الكثرة
بتلك الجمة المتعقبات ولذلك الجمة ان كان موضوعا او غير كمن لعلوم القلبية بتدريج مفقود لزوم معرفة الموضوع فيه فعلم
هذا لولا ان يقع به لزم الامر كمن يصدق لان تلك الجمة تسامى للقبالة ايضه كمن صرح بلزوم معرفتها ثانيا انسان الى الابد
بنسائها واصحابها اخطا طرقة معرفة الموضوع عن رتبة الاعتبار لوجه الموضوع كمن يصدق ان الثاني من موضوعات امر استقام
على ما صرح به فاقبل من ان الاعم لا يدل على الاخص اصيله ليس يتبين ان ذلك ليس بطريق ولا الاعم على الاخص بل بطريق اندراج
العقل تحت عموم القلبية كما اشارنا اليه هذا ما ذكره في التلخيص وفيه انما ذكرنا لموضوع تلك الكثرة بتلك الجمة معرفة تلك الجمة انما هو
او بتقدير وجودها والحق ههنا التصديق بموضوعه الموضوع في التلخيص مع انه في موضوع تلك الكثرة بتلك الجمة
خط ولو كان الاو كما ذكرنا لزم صدمهم عليهم بتقدير التصديق بموضوعه الموضوع على التلخيص مع انه في موضوع تلك الكثرة بتلك الجمة
من ان قوله ان يعرفها بتلك الجمة انسان الى التصديق بالتعريف المأخوذ منها وقوله ويجعل الشعور بها انسان الى التصديق بموضوعه
بمعرفة الموضوع غايته ان على جميع الامور استعمال او على التقدير في نظم الكلام ان كان من العلوم المدونة حذف لظهوره كلف جدا
مع ان باباها تحصيله لانه الشعور في قوله جرم عاده العلماء الى التصديق بالتعريف المأخوذ منها بل باباها عاده ان يكون ضمه ما في قوله
بيان الغاية على بيان الموضوع ولو كان الامر كما ذكرنا لزم ان يكون الامر على العكس وكذا ما قيل في ان يكون ضمه ما في قوله
ويحصل الشعور بها راجعا الى الجمة مراد بها المعرفة الموضوعية على الاستخدام او الاخرى على ان يكون المراد بالشعور بالتعريف
بالموضوع بناء على ان لا لزوم للتصديق بموضوعه الموضوع فيكون من قبيل ذكر الاول وادارة المعلوم ان اولئك ان مثل هذا المراد
عليه سوزن الكلام في باباها بيان القوم وعادتهم وسباق كلام الله ايضه كانه التوجيه السابق مع انه لا يكون بجرا لكونه
غير من الموضوع الاول وانما يكون كناية على هذا صعب البعض في اهل البيان وظهوره كونه بجرا لعلنا ان يجامع في القيد فانت
العلوم المدونة على ما استشف عليه فاذكرناه اوله في توجيه الكلام ان صحت اعمدها وسببين وجه الحق بحيث يقبله صاحب
ان كانت ان تلك الكثرة علما مدونة في بعض النسخ ان كان علما لعله ان كان ما ذكرنا في الكثرة المطلوبة علما
والنسخة الاولى لكونها عادية في النسخ المذكور اوله وما قيل في ان اسم كان في الاصل مبتدأ والمبتدأ عن الخبر فيجوز مطابقة
له كطابقه للرجوع كما في قوله من كانت امك فلا حاجة الى التأويل بل المطابقة للخبر كونه كخط الفاعل اوله فالتأويل
بل التأويل اوله فحقه ان مطابقة المبتدأ للخبر كونه كخط الفاعل اوله فالتأويل اوله فالتأويل
في مثله اوله المطابقة للخبر وقوله من كانت امك ليس فانتب الاسم قبل لاجل المطابقة للخبر بل لا شأن الى ان الرجوع فيه وان كان
مذكرا لصحاحه لفظا لكنه مؤنث معنى وفيه البين ان التذكير والتأنيب في مثله سواء وانما رجحنا احد الجانبين من جهة اخرى كما في التلخيص
يكون ذلك الجانب اوله وما ههنا في جانب التأنيب رجحنا في وجهه الفاضل ان كيف يشبه عليه اشار هذا لعلنا انما في الجمة
لان بعض تلك الكثرة ليس له موضوع بحيث يجرى اعراضه الذاتية فيقيد شأنه انما في موضوعه انما في موضوعه انما في موضوعه

هذا هو الذي اشارنا اليه في التلخيص
الذكر والامر به في كاشف
عليه من قبيل (م)
او بموضوعه الموضوع

هذا هو الذي اشارنا اليه في التلخيص
الذكر والامر به في كاشف
عليه من قبيل (م)
او بموضوعه الموضوع

29

28

عطف على قوله اما فائدة ١

خداوند را بخدمت

[illegible][illegible]

بل قد رها على ما هو الظاهر منها بغير المساحة التي كانتا فيها الشريف انما يكون اذا حل الجمل المشابه على ما هو المتعارف وهو
الجمل على موطنه اذا لم يكن له موطنه على ما هو متعارفا واما اذا كان الجمل على موطنه فليس الجمل متعارفا على ما هو المتعارف
الشرافة في حواشي المطالع فينبغي ان المساحة المتعارفا بها ثلاثة الالام اجليته فينبغي ان المساحة متعارفا على ما هو المتعارف
وكذا في الكلام في الاخيرين
الماخذ واما ان المساحة على تقدير ان يراد بالحق الجمل كما هو متعارف في حقها والحق هو الجمل على ما هو المتعارف
في التمثيل مساحتها قطعاً بل وضع التمثيل بما هو المتعارف وقدرت انما تحققت في حقها والحق هو الجمل على ما هو المتعارف
السابعة لذلك الالام اما بطريق الاشارة او بطريق الحقيقة والحق في التمثيل على ما هو المتعارف في حقها والحق هو الجمل على ما هو المتعارف
اللاحق لا مر خارج فالمراد هو العلم الاول والمراد به هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق
ليس في الاشارة انما هو العلم بالعلم الثاني لا بالعلم الاول الذي هو المتعارف في حقها والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق
من النفس الشاطئة وما لم يكن العلم بالعلم الثاني لا بالعلم الاول الذي هو المتعارف في حقها والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق
العلم هو النفس الشاطئة وما لم يكن العلم بالعلم الثاني لا بالعلم الاول الذي هو المتعارف في حقها والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق
حقيقته اذا لا حق ليس في العلم بالعلم الثاني لا بالعلم الاول الذي هو المتعارف في حقها والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق
قد يندفع المساحة بالبناء عليه ايضا لان هيل الاشارة ليس متعارفا في حقها والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق
بالحرية بالارادة هو الاشارة في حقها والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق
وما وقع في تعريف الحيوان بان جسم حساس متحرك بالارادة فالمراد به هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق
فالحرية بالارادة هي الاشارة في حقها والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق
والصاحك لا يشك وهو على ما هو المتعارف في حقها والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق
والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق

هذا هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق

هذا هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق

الارادة في العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق

هذا هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق

هذا هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق

هذا هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق

هذا هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق

هذا هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق

هذا هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق والحق هو العلم الاول بالحق

أما ما سألنا ان اردوا اليك فاجبه اليك
 لجهة الاعاضة الثانية فاجابه بان
 لما سألنا ان اردوا اليك فاجبه اليك
 ووجه قبوله وانطقت بكونه قيدا للوضع
 وقد بينا في اولية حتى تكلم عليه
 وان اردنا في النوع هو المراهق
 ووجه هذا
 البحث الاول
 انك المعتبر في كتابه
 وهو الذي سأل بقوله قد وضع
 مقيد بعد الاعاضة وهو النوع
 فالى ان يضع بعضه

هو الذي محمد بن عبد الله بن
أربعه الدار في خيل

خز خلدیم

واعلم ان بعض الناس قد قالوا قول وما نفهمه عليه
 فيقدره فقل انتم وجه ثانيا بانما على ظاهره
 باجابه بان نفهمه على الاصل المفهوم لا ما
 وقد عرفت ما في توجب هذه التصورات لانه ان
 التوجب الساتر قوله يكون انما هو على ما هو في
 المراد به التكميل والجزء وجعلها عبارة عما هو في
 تكميل سائر ما في قدره على الاصل المفهوم لا ما
 فهو يكون التصورات المقام في كل واحد من هذه
 الا ان المجموع التصورات المقام في كل واحد من هذه
 اوسطها وانما ان الاول من هذه الاول والثاني
 ثم وجه قوله في قدره ما في B ان الثاني والثالث هما
 علم موضوعا فعمل ما في B يكون في قدره وكل هذا
 الا ان الاول من قبله بوسط في الاول والثاني
 فانتم قبله التام وهو التكميل بل الاول والثاني
 محضان الاول بل كما ان الثاني من قبله التام
 يكون وخصه فاما ثانياه مبني على التكميل فلهذا
 اوسطها لا انما انما في من التوجب التام فلهذا
 فليس له بان في قدره الاول ولا في الاوسط فلهذا
 في هذا المقام

[illegible]

۱۸۵۹

هذا مستحب على ما هو عليه عند
العلماء من أن من علم
جسم الدنيا هو الله وأما علم
ما هو سر فيها فهو
مكون النفس الطائفة بوقوع
٢٢

09

[illegible]

قائمة كتبه في النسخة
المولودة في
صاحبها

وان عوقوها بعد ارض لا يحاذونها
امر في الخارج علمها في الدنيا الطام
وتبين حكمه في بيان النعمان
نظم العلويان والنصوريان
اعلم ان الفضول الثمانية
لها في ان العلويان
والنصوريان

صاحب الرسالة محمد باقر

hic

70

75

71

1

١٢١ الفراء

نور علیہم

75

وأنا خسرانهم بالحكم بما
 اذنا علم نعم الرب لابرارنا ان
 العاقبة تزدنقص فيها الاجر المذكور
 نعم الحق انه هو وصف القضايا
 لا الحكم بما نكده وصفها ههنا
 بي زان الخطي الامر المذكور

[illegible]

٢٧
 ٢٦
 ٢٥
 ٢٤
 ٢٣
 ٢٢
 ٢١
 ٢٠
 ١٩
 ١٨
 ١٧
 ١٦
 ١٥
 ١٤
 ١٣
 ١٢
 ١١
 ١٠
 ٩
 ٨
 ٧
 ٦
 ٥
 ٤
 ٣
 ٢
 ١
 ٠

[illegible]

والاسور

الحاجي
جواز
الوجود
اللازم
الموجب
اللازم
اللازم
اللازم

قوله خليل
الاعراب النافعة في الابداع
مؤلفه العلامة خليل بن خلدون
في تاريخه

71

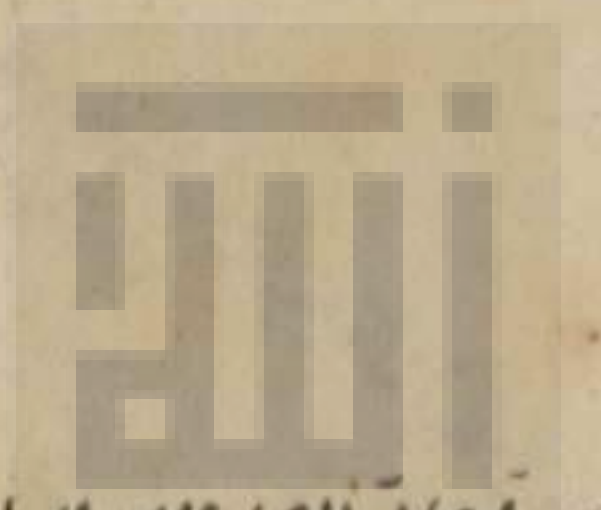
[illegible]

التوفيق بالمعذور المتعلق بالدرجة الاولى لا يصدق عليه ان لا يجازى بها امره الخارج بها عن العقل والاول قطعاً وهو
وما قيل من ان الوصول على غير علم الفوارض والافروض وقد سبق علم التوفيق العلم له وغيره مما لا يرد ذلك فلا بد من التوفيق بالمراد
المذكور لان التعليلات الفرضية انواع لا تفردها الفرضية وليست بعوارض ووافاض فقد عرفت ان ضيقه مما قطعاً واما
اولاً ولعل على تخصيص الوصول بالعوارض قطعاً واما التصريح بالعوارض بان يقال عوارض لا يجازى بها امره الخارج فلا بد من
والمعنى في ذلك خبر والله الموفق وكذا الحكم في قول المعقول الاول انه بقية الحكم ههنا لا لعدم في السابق بل بان
المراد بالمعقول الاول معناها المقصود الى الامور المتصلة بالدرجة الاولى لا معناها الاصطلاحى المعبر فيه القيدان المذكوران
والا لكان قوله القيدان بما هو مستنداً ولا يجوز فيكون المجموع عن المعنى الاصطلاحى للمعقول الاول ولا يجوز ان يكون هذا
القيد صفة كما نشق عن حقيقة لانه ينقص بالمعذور المتعلق بالدرجة الاولى ولا يصدق عليه ان يجازى امره الخارج مما
مع من انفراد المعقولات الاولى فلا انقضاء ههنا بعدم الجمع في السابق بعدم المنع هذا اورد عليه انه لو كان المجموع معنى اصطلاحى
للمعقولات الاولى كما اشار اليه لا تنقض التوفيق لاصل للمعقول الاول ايضا بالمعذور المتعلق بالدرجة الاولى ولا يصدق
المجموع وهو ظاهر فلو نشق في العلم على المعنى المذكور لكان من رغبه ولا تنقض ايضا بالاضافات على القول بتحقيقها الخارج الاول
عليه التوفيق بل على اننا متعلقة بالدرجة الثانية مع انها لا تفرق في المولى بل على القول بعدم تحققها في الخارج
ايضا لانها متعلقة بالدرجة الثانية ولا يجازى بها امره الخارج واقول اما النقص فتدعيه بان مشتق الانقضاء في الاضافات
موضوعاتها الخارجية فلما متعلقة بالدرجة الاولى فلا تنقض بها علم هذا المذهب وقد مر ما يتعلق به واما كنهه فلو ان
ما كانت موجودة في الخارج عند الفاعلية لكانت معقولة بالدرجة الاولى بالنظر الى وجودها الخارجى وان كانت معقولة
في الدرجة الثانية بالنسبة الى موضوعاتها المعقولة فقاية ما مر صدق تعريف المعقولات الثانية والاولى عليها بالاعتبار
على اننا نلاحظ المظهر على انه اذا قطع النظر ههنا الى وجودها الخارجية لكانت معقولة في الدرجة الاولى واما النقص ثم لعل
الاولى علم المعنى الاصطلاحى لم يرد هذا النقص في الخارج قطعاً وحمل الصفة على الصفة الثانية لم يرد هذا النقص في
فقد مر في المورد بين الطرفين فتدرك ذلك فقول مراد المحقق من قوله هذا المقام ان لوجول المعقولات الثانية علم المعنى الاصطلاحى
وحمل الصفة على الصفة الثانية لانه لا ينقض لمر ولا انقضاء بالمعذور المتعلق بالدرجة الاولى قطعاً ولوجول علم المعنى المقصود لم يرد هذا
فه قطعاً كما فصلناه ولما حمل المعقولات الثانية على المعنى المقصود لعل ذلك الداعي الى اننا سبل ان يحمل المعقولات الاولى
على المعنى المقصود اولاً لخلوص ههنا من النقص بالمعذور المتعلق بالدرجة الاولى كما بيناه وان لم يكن الخلل من النقص المذكور
من ان لا يقررت التماسيب بين المعقولات الثانية وبين المعقولات الاولى ههنا سيما اذا انضم اليه ان التماسيب ههنا
العلم لا تعريف موضوعه وعبر موضوعه هذا هو تحقيق المقام فدرج عليك خرافات الوجود واما الحق بان المعقولات الاولى على
معناها الاصطلاحى وان الصفة المذكورة كانت في النقص المذكور بالمعذور المتعلق بالدرجة الاولى مشدود عند حمل الوصول
الافروض والعوارض ولما كانا متعلقين بعدم كون المعذور المتعلق بالدرجة الاولى لكانا متعلقين بالدرجة الثانية
ينضم النقص المذكور عننا ايضا بحمل الوصول على الفوارض كمن قد بينا اختلافه اولاً ولعل على حمل هذا
المتحققين في لوجه فخرج عن اننا انما لا يفرق بين الفوارض لان الصفة العامة تنفع لاي سبب مساوانها فيجوز ان يحمل المعقولات
على المعنى الاصطلاحى ويحمل الصفة كما نشق قد عرفت اختلافه على ان اذا كان الصفة كما ينضم على حقيقة تكون اخص من
الموصوفى لعدم شمولها بالمعذور المتعلق بالدرجة الاولى مع شمول المعقولات الاولى اياها ولم يقل احد بتخصيص الصفة
الخاصة على الموصوفى وانما لا يفرق البعض بعمرها من الموصوفى وانما اطينا الحكم صولاً لا وجهاً الاخوان على التوفيق بالمعذور
كمن يقع فيه اوجه التوفيق لانه لا يفرق بين المعقولات ثلثه لان هذه كلها امور اعتبارية لا وجود لها في الخارج على ما مر في الكتب
او وجود الشئ الطاقى ووجوبه وانما كان معقولات ثلثه لان هذه كلها امور اعتبارية لا وجود لها في الخارج على ما مر في الكتب

کتابخانه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

10



الاولى التي لها نفع في الاصل الى الجوهري يدل على ان البحث عن اصولها باعتبار ان لها نفعاً في الاصل فيه ما جاز اولاً دليل على نفسه
المعقولات الاولى الواقعة في التوفيق بذلك الفقيه حتى يتم ما ذكر في كتابه من اراد ان ذلك الفقيه من ادب معرفة في الاصل في كل واحد من
من ان يصار الى ما حققناه آنفاً وأعلم ان هذا هو الحق في الاقدام ومعارضة الاضمار فلو بد ان يبين قول الفريسي وما هو الحق في
فقول وجهاً هل التحقيق من الاصل والاولى ان موضوع المنطق المعقولات الثانية لان المنطق يبحث عن احوال الاول والثاني
والثالث والجنس والفصل والخاصة والعرض العام والحد والرسم والهيئة والشرطية والقياس والاستفهام والتمثيل حيث تقع
في الاصل الى المجموعات ولا شك ان هذه معقولات ثمانية عا رقت لطبايع الاشياء المتمثلة في العقل بل هي حتمية لها وان
عنها ليس بغير حيث وانها بل حيث ان كيف يمكن التأويل بواسطة هذه المعلومات المجموعة كما ان بحث النجاة في علم
والفهم ليس من حيث ذواتها من كونها من الاعراض البسيطة ومن الاسرار المعروفة في الباطن في المباشرة المتعلقة بخواص الكائنات
المتكونة في كتب العلوم بل من حيث اعرابها وبنائها من حيث فاداه في المعقولات الثانية موضوع المنطق وبحثها انما هو في احوال
من الطبيعة المتكونة سواء كانت تلك الاحوال واقعة في الدرجة الثالثة او الرابعة او فيما بعدها من مراتب علم ما يظهر من حيث
المنطق وقول المتأخرين اكثر المتأخرين كما ان المنطق يبحث عن احوال المعقولات الثانية كذلك يبحث عن نفس المعقولات الثانية
ايضا كالكيفية والذاتية والذاتية والذاتية فلا يكون موضوع علم موضوع المنطق واللازم ان يكون العلم باحوال
عن نفس موضوعه وقد قالوا موضوع العلم لا بد وان يكون مستمراً فيكون فاما موضوع ما هو علم في المعقولات الثانية وهو
المعلومات التصورية والتفصيلية الشاملة للمعقولات الثانية والاولى وبحث المنطق عن اعرافها الذاتية فانه يبحث
عن التصورات من حيث انها توصل الى مجموع تصوراته ايضا لا سيما في واسطة ضمنية كما في الحد والرسم وايضا لا بعيد
كيفية وذاثية وعرضية وجنساً وفصلاً فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى تصور ما لم يتقدم اليه امر اخر يحصل منها
ويبحث عن التصديقات من حيث انها توصل الى مجموع تصديقاتها ايضا لا سيما في كافي الاقيسة او بعيداً ككونها قضية وعكس قضية
قضية فان كل ما لا يوصل الى التصديق ما لم يتقدم اليه امر اخر ويبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى التصديق ايضا لا
ككونها موضوعات ومجولات ومقدمات وقولاً كما فصلناه سابقاً ولا شك في اننا ايضا في التصديقات والمعلومات الى المطالب
ايضا لا سيما في ابعادها في العوارض الذاتية فتكون هي موضوع المنطق فان في كل ما يبحث عنه المنطق اما تصور او تصديق في الحقيقة
فقد قلنا جعل موضوعه التصورات والتصديقات يكون البحث عن نفس موضوعه لا عن عوارضه احبب بان الطبيعة المتكونة واحدة
في المسائل خارجة عن الموضوع علم انه ان اعتبر الطبيعة المتكونة علم انها خارجة عن التصديقات لم تكن بحيث انها وان اعتبر
علم انها واحدة لم يلزم ان يكون البحث عن نفس الموضوع من وجهها عن التصورات والتصديقات التي هي موضوعها هذا
كلام المتأخرين ههنا واعتبر عليهم الفريسي الاول بانكم اذ كنتم ان المنطق يبحث عن الكيفية والذاتية والذاتية والذاتية
تصور اننا فليس في المسائل وذلك ظاهر وان اذ كنتم التصديق ما لا يشياد فهو ليس في المنطق في شئ من هذا المباحث
في المنطق لا بناء ما حققناه من ان بحثه عن موضوع المعقولات الثانية وبحثه عن احوالها واستدل المتأخرون على موعدهم بان
كان المنطق يبحث عن احوال المعقولات الثانية يبحث عن احوال المعقولات الاولى فانه يبحث عن ان الحكم الطبيعي موجود في الخارج
والنوع ما وجد كحكمة والجنس ما جده مبهمة والفصل على الجنس والذاتية والذاتية وغيره موجودان في الخارج في غير ذلك من الحكم
ولا شك ان الوجود الخارجي وكون الماهية النوعية مستقلة عن كونها في العقل والذاتية وكونها في العقل على الجنس احوالها
هذه الاشياء التي هي معقولات اولها لا مفهومها انما هي في المعقولات الثانية فربما ان يكون موضوعها ما يتناول المعقولات الاولى
في كل باب منها ما يليق به ويحصل له زيادة ضبطه ان يضبطه الايجاب فيضبطه كجملة المسائل في كل باب موضوعات المسائل وهو

الاولى التي لها نفع في الاصل الى الجوهري يدل على ان البحث عن اصولها باعتبار ان لها نفعاً في الاصل فيه ما جاز اولاً دليل على نفسه
المعقولات الاولى الواقعة في التوفيق بذلك الفقيه حتى يتم ما ذكر في كتابه من اراد ان ذلك الفقيه من ادب معرفة في الاصل في كل واحد من

وكان بحثها في علم الاصل والاحكام ليس من حيث ذواتها من كونها من الاعراض البسيطة ومن الاسرار المعروفة في الباطن في المباشرة المتعلقة بخواص الكائنات
المتكونة في كتب العلوم بل من حيث اعرابها وبنائها من حيث فاداه في المعقولات الثانية موضوع المنطق وبحثها انما هو في احوال
من الطبيعة المتكونة سواء كانت تلك الاحوال واقعة في الدرجة الثالثة او الرابعة او فيما بعدها من مراتب علم ما يظهر من حيث
المنطق وقول المتأخرين اكثر المتأخرين كما ان المنطق يبحث عن احوال المعقولات الثانية كذلك يبحث عن نفس المعقولات الثانية

وتلخيص هذا الكتاب اننا قد اقمنا في هذا الكتاب ما وجدناه في كتب الفقه والعلوم من اصولها وبنائها من حيث فاداه في المعقولات الثانية موضوع المنطق وبحثها انما هو في احوال
من الطبيعة المتكونة سواء كانت تلك الاحوال واقعة في الدرجة الثالثة او الرابعة او فيما بعدها من مراتب علم ما يظهر من حيث
المنطق وقول المتأخرين اكثر المتأخرين كما ان المنطق يبحث عن احوال المعقولات الثانية كذلك يبحث عن نفس المعقولات الثانية

وهي المعلومات التصورية والتفصيلية الشاملة للمعقولات الثانية والاولى وبحث المنطق عن اعرافها الذاتية فانه يبحث
عن التصورات من حيث انها توصل الى مجموع تصوراته ايضا لا سيما في واسطة ضمنية كما في الحد والرسم وايضا لا بعيد
كيفية وذاثية وعرضية وجنساً وفصلاً فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى تصور ما لم يتقدم اليه امر اخر يحصل منها
ويبحث عن التصديقات من حيث انها توصل الى مجموع تصديقاتها ايضا لا سيما في كافي الاقيسة او بعيداً ككونها قضية وعكس قضية
قضية فان كل ما لا يوصل الى التصديق ما لم يتقدم اليه امر اخر ويبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى التصديق ايضا لا
ككونها موضوعات ومجولات ومقدمات وقولاً كما فصلناه سابقاً ولا شك في اننا ايضا في التصديقات والمعلومات الى المطالب
ايضا لا سيما في ابعادها في العوارض الذاتية فتكون هي موضوع المنطق فان في كل ما يبحث عنه المنطق اما تصور او تصديق في الحقيقة
فقد قلنا جعل موضوعه التصورات والتصديقات يكون البحث عن نفس موضوعه لا عن عوارضه احبب بان الطبيعة المتكونة واحدة
في المسائل خارجة عن الموضوع علم انه ان اعتبر الطبيعة المتكونة علم انها خارجة عن التصديقات لم تكن بحيث انها وان اعتبر
علم انها واحدة لم يلزم ان يكون البحث عن نفس الموضوع من وجهها عن التصورات والتصديقات التي هي موضوعها هذا
كلام المتأخرين ههنا واعتبر عليهم الفريسي الاول بانكم اذ كنتم ان المنطق يبحث عن الكيفية والذاتية والذاتية والذاتية
تصور اننا فليس في المسائل وذلك ظاهر وان اذ كنتم التصديق ما لا يشياد فهو ليس في المنطق في شئ من هذا المباحث
في المنطق لا بناء ما حققناه من ان بحثه عن موضوع المعقولات الثانية وبحثه عن احوالها واستدل المتأخرون على موعدهم بان
كان المنطق يبحث عن احوال المعقولات الثانية يبحث عن احوال المعقولات الاولى فانه يبحث عن ان الحكم الطبيعي موجود في الخارج
والنوع ما وجد كحكمة والجنس ما جده مبهمة والفصل على الجنس والذاتية والذاتية وغيره موجودان في الخارج في غير ذلك من الحكم
ولا شك ان الوجود الخارجي وكون الماهية النوعية مستقلة عن كونها في العقل والذاتية وكونها في العقل على الجنس احوالها
هذه الاشياء التي هي معقولات اولها لا مفهومها انما هي في المعقولات الثانية فربما ان يكون موضوعها ما يتناول المعقولات الاولى
في كل باب منها ما يليق به ويحصل له زيادة ضبطه ان يضبطه الايجاب فيضبطه كجملة المسائل في كل باب موضوعات المسائل وهو

وهي المعلومات التصورية والتفصيلية الشاملة للمعقولات الثانية والاولى وبحث المنطق عن اعرافها الذاتية فانه يبحث
عن التصورات من حيث انها توصل الى مجموع تصوراته ايضا لا سيما في واسطة ضمنية كما في الحد والرسم وايضا لا بعيد
كيفية وذاثية وعرضية وجنساً وفصلاً فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى تصور ما لم يتقدم اليه امر اخر يحصل منها

وكان بحثها في علم الاصل والاحكام ليس من حيث ذواتها من كونها من الاعراض البسيطة ومن الاسرار المعروفة في الباطن في المباشرة المتعلقة بخواص الكائنات
المتكونة في كتب العلوم بل من حيث اعرابها وبنائها من حيث فاداه في المعقولات الثانية موضوع المنطق وبحثها انما هو في احوال
من الطبيعة المتكونة سواء كانت تلك الاحوال واقعة في الدرجة الثالثة او الرابعة او فيما بعدها من مراتب علم ما يظهر من حيث
المنطق وقول المتأخرين اكثر المتأخرين كما ان المنطق يبحث عن احوال المعقولات الثانية كذلك يبحث عن نفس المعقولات الثانية

وتلخيص هذا الكتاب اننا قد اقمنا في هذا الكتاب ما وجدناه في كتب الفقه والعلوم من اصولها وبنائها من حيث فاداه في المعقولات الثانية موضوع المنطق وبحثها انما هو في احوال
من الطبيعة المتكونة سواء كانت تلك الاحوال واقعة في الدرجة الثالثة او الرابعة او فيما بعدها من مراتب علم ما يظهر من حيث
المنطق وقول المتأخرين اكثر المتأخرين كما ان المنطق يبحث عن احوال المعقولات الثانية كذلك يبحث عن نفس المعقولات الثانية

تولزم ان يكون خصوصيات احوالها في كل باب موضوعات المسائل في كل باب موضوعات المسائل وهو
وهو الذي لا يخفى على من يتفكر في هذا الكتاب من اننا قد اقمنا في هذا الكتاب ما وجدناه في كتب الفقه والعلوم من اصولها وبنائها من حيث فاداه في المعقولات الثانية موضوع المنطق وبحثها انما هو في احوال
من الطبيعة المتكونة سواء كانت تلك الاحوال واقعة في الدرجة الثالثة او الرابعة او فيما بعدها من مراتب علم ما يظهر من حيث
المنطق وقول المتأخرين اكثر المتأخرين كما ان المنطق يبحث عن احوال المعقولات الثانية كذلك يبحث عن نفس المعقولات الثانية

مكتبة
مكتبة
مكتبة

وعلو الجبل وادب صاحب السان حيث من عظمته
 شيا في قوله وعباد الله في الذكر والعبادة
 بالعبادة مع شيوخه الخاضعين له في العلم
 بالعبادة مع شيوخه الخاضعين له في العلم
 سادته في شأه والعبادة التي يعلق بها قلبه
 اصلا في شأه الكاشفة لقلوبه في شأه
 الشاكرين لملكه في شأه في شأه في شأه
 والواجب ان يجد في شأه في شأه في شأه
 اولى من العباد في شأه في شأه في شأه
 السادة وعباد في شأه في شأه في شأه
 في شأه في شأه في شأه في شأه في شأه
 العباد بعد ما جازله في شأه في شأه
 على غايته ما كان في شأه في شأه في شأه
 انقلبه بالعبادة في شأه في شأه في شأه
 انقلبه بالعبادة في شأه في شأه في شأه
 انقلبه بالعبادة في شأه في شأه في شأه

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

من الترتيب في الوسط الوضع بالانوار
التي بالانوار او اهاد انهم في ذلك
فانهم في

وهرافاضل الدين في قوله اني
وسعد اكثر الشاكرين هذا منهم
حيث قالوا اني تسعدنا ولا
ما يسبق فيهم اني تسعدنا ولا
وعقله كذا ان الاثر على الكثرة
صحيح ان يترى ما يترك عليه
سالكون

لا تقص الكيفية بكم

هذا علم باو كثر في النسخ في قوط طبعه
علم اوان طبعته واما علم ما بعد النسخ
فمن قوط طبعه علم اوان طبعته فليس يساوي
فقم هذا فنشور فيما بينهم سكون ايام القوت
وفا عرق النسخ ان تكون في حق السام القوت
والنسخ في حق النسخ هو هذا فقيونا
الدلائل نسق الى الطبع كما ان صدور
اللفظ نسق الى الطبع كما ان صدور
فما هذا الانشاخ في
في النسخ في النسخ
فما هذا

[illegible]

توفي في اليوم العاشر من شهر ربيع الأول سنة
التي قبلت من الفلك في يوم الاثنين
سنة ١٠٠٠

قرن فلبلم

[illegible]

هذا هو النسخة التي كانت في
مكتبة الملك الناصر

اعني قوله لا يملك علي الاثر

يعلم ان لا يكون غريب الطائفة مانعا من دخول
الكنس والاشرايم فيه ولا يكون غريب النسخ
ايضا مانعا من دخول الاشرايم ايضا مانعا
ولا يكون غريب الامم ايضا مانعا
ودول الطائفة والنسخ يكون
منه انصارنا انفسه فاسد الكون
فوقنا بالاسم
فوقنا بالاسم

نقد و نظر

عليه
واما ما قاله فلان في بيان الموضع المذكور ان الاماكن كلها
التي ذكرها في كتابه هي في الحقيقة واحدة ولا يفرق بينها وبين
سائر الاماكن الا بالاسم والوجه والوجه هو الذي هو في
وسطها من جهة القبلة

۱۵۵۲

[illegible]

في الموروثات المتصلة بملكية الأرض واصل
شأنها على أن المصادر الراضع هو الوضع بالذات
وأيضا ذلك لأن الحق في الترخيص

في الذهن
ثم بقية العاد

نوم خلیلیم

طاروس م
 قول قبة بيت الماشي والقبيل
 عليا في بيتي والقبيل
 نطقه في بيتي
 يكون في بيتي
 متعلقا باسم في قول القائل
 من الزهد فالوجه ما في بعض النسخ

أما إذا علم أن فعل القيد هو كذا بالعلم بالصدق وأما في المتوسط الوضع فما صدق في المقبول ولا في
المستبعد من القيد كونه حلالا أو حراما في بيانه فلهذا لا يقدر المقاض على معنى من ذكر القيد وعلم في تقديره بتدريج ما يمكن
أن يتوهم من أن لفظ القيد جامد لا يعمل في المقبول ويجوز أن يكون له ولعل هذا هو الظاهر لعدم احتياج اللفظ إلى ما
احتياج إلى التأويل عند كون مقبول لا للصدق لكن في الأول التقدير وقد عرفت أن العمل عند التنازع للمعنى
وغير نظر لأن على تقدير التقيد بذلك القيد أيضا صدق كما علم في تقدير التقيد بذلك القيد لا يتوهم في الانقضاء بل
بالدلالة بناء على أن المتبادر من القيد المذكور هو الأمر الواحد وهو متوسط الوضع لما وضع له كما سبق من حيثها وليس
وهذا موجود في دلالة لفظ الشمس على الصور مطابقة وقضنا وأنزما فما ينقص حد كل منها بالدلالة الثانية الأخيرة كما فصلنا
وله شأن في الإيضاح هذا المعنى أو قد قوله أو يصدق على دلالة
وأنزما أو صار كونها قضنا وأنزما أو سواء كانت قضنا أو أنزما
أو المتبادر منه أن مدعى السائل إنما هو التقيد بالصور المختلفة في المواضع الثلاثة لكن تكون خلا والميتاد مرتبه
بتوسط الوضع لـ أي تمام ما وضع له وقد عرفت أنه على تعريف المطابقة الذي أورده عليه النقض فتناقض هذا السؤال والظن
أنما هو دفع الغشاق عن تعريف النفس والأنزما وما قيل من أن التقيد بالصحيح في المطابقة أيضا كون صلة الوضع على المعنى
المطابق فينبغي في ذلك الانقضاء عن تعريف المطابقة أيضا فقام لا دليل عليه وسوف حقيق الحار أيضا
في هذا التقيد في النفس والأنزما غير متبادر من السور أي سوف التوفيق للدلالات أو لما كان صلة الوضع في تعريف المطابقة
هو تمام ما وضع له فالمناسب أن يكون صلة الوضع في تعريف النفس والأنزما هو تمام ما وضع له وتخصيصه بالعلم
والمرزوم بقدر الظن والدلالة لا يخرج عن شوب مصداق والحق أن الملحوظ في الوضع إنما هو تمام العلم بل نفس المعنى ولا يلا
فيه حقيقة ولا مدعى منه وإنما ذلك أمر راضى يترتب عليه في الواقع والعقول بأن هذا وإن كان خلاف السور لكنه ما يمتدح
فوقه كما فعلوا لا دليل على أن تعريف القيد السائل هو التقيد بمثل ما فعلوا في التعاريف الثلاثة يدل عليه قوله كما فعلوا
على هذا ينبغي انقضاء حد المطابقة بالآخر أيضا أيضا لا يمتدح لانقضاء ما علمتم أو لا بالمعيار مثل والحق أن ذلك القيد
في ذلك انقضاء ولا كلام فيه بل الكلام في أنه هل يجب ذلك التقيد لذلك الدعي أم لا بطريق آخر فالسائل حصر طريق الدعي
أن يقول بأن لا طريقا آخر غير المذكور وهو اعتبار قيد الحبيبة في تلك التعاريف كما في تعريفات الحبيبات للشر منظره لتمام
أمر السائل ذلك بل مراده مطلق التقيد بقيد بتوسع وسط الوضع ولو سلمنا فافعلوا إنما هو التقيد بما أشاء والمعنى
لأن قيل يشهد به التبع والحق أن سوف كلامه أن وراءه أقصى الشوب بين التقيد بالقيد المذكور وبين اعتبار الحبيبة
الحبيبة في التعاريف الثلاثة وإن ردا أنه إنما هو متوسطه بالنظر إلى أبعاد السائل وجوب التقيد بالقيد المذكور لكن في ذلك
أن اعتبار القيد المذكور في التعاريف إنما هو لاجل الضرورة فلا وجه للمعقول عمر القيد المذكور أو دفعه لانقضاء الاعتبار
حبيبة لاجل دفع الانقضاء فعول المص عن اعتبار القيد لأن فعلوا الاعتبار الحبيبة إنما هو لاجل أن ذلك القيد غير واقع
نراض بالحقيقة كما أشاء بالحق ههنا ولعل هذا هو مرادك وإن لم ينقل في المناظرين لا يتوهم به انقضاء حد
فيه بالآخرين لأن حاصل تعريف المطابقة في اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام المعنى بسبب أن اللفظ موضوع لغناه ونز
أن هذا صادق على دلالة لفظ الشمس على الصور مطابقة وقضنا وأنزما لأن كل منها بسبب وضع لفظ الشمس لغناه والظن
أن يكون المعنى الدال بالوضع يدل على تمام المعنى بتوسط الوضع لذلك المعنى المطابقة لا دليل عليه وجعل المطابقة

[illegible]

على
بلان ما شروع ابي عبد الله
باب القول اوله بلان
ام عبد الله
والله اعلم
انما
الاول
لعل

في التفسير... ان يكون المعنى بتوسط... ان يكون المعنى بتوسط... ان يكون المعنى بتوسط...

ان يكون المعنى بتوسط... ان يكون المعنى بتوسط... ان يكون المعنى بتوسط... ان يكون المعنى بتوسط...

ان يكون المعنى بتوسط... ان يكون المعنى بتوسط... ان يكون المعنى بتوسط... ان يكون المعنى بتوسط...

في التفسير... ان يكون المعنى بتوسط... ان يكون المعنى بتوسط... ان يكون المعنى بتوسط... ان يكون المعنى بتوسط...

ان يكون المعنى بتوسط... ان يكون المعنى بتوسط... ان يكون المعنى بتوسط... ان يكون المعنى بتوسط...

في التفسير... ان يكون المعنى بتوسط... ان يكون المعنى بتوسط... ان يكون المعنى بتوسط... ان يكون المعنى بتوسط...

ان يكون المعنى بتوسط... ان يكون المعنى بتوسط... ان يكون المعنى بتوسط... ان يكون المعنى بتوسط...

في التفسير... ان يكون المعنى بتوسط... ان يكون المعنى بتوسط... ان يكون المعنى بتوسط...

[illegible]

وَيَدُلُّ الْمَرْبُومَ
بِالْأَرْبَعِ فِي حَقِّهِ
أَوَّلُ الْمَرْبُومِ

لا يخفى ان لازم آخر وهكذا بل لا ينفك البعد بالعلم الاصل لعدم انطباق بناء علم انه ربما يكون بشيا بالنسبة الى شخص دون
درون شخص ولذا قال صاحب الكشف ان المعبر هو البيان بالنسبة الى الكل فلا يبراد المذكور من انشأه لا ينبغي لظهور
فقيه ما فيه لان هذا كلام متعلق بكون الدلالة التزامية صحيحا لم لا يجوز في العلوم والمفاهيم ههنا علم ما هو المشهور
فيما بينهم والعلوم ههنا بيان فان قيل فينبغي بقوله في ذهنه فاشبهه احد النواعين بالآخر ما لا ينبغي والحق ان بحث
انه ههنا مبني على كفاية اصل للزوم في الدلالة ان التزامية وعدم كفايته بحث اخر لا يتعلق بعرضه علم ان
الطامع قال ان انصاف ان اللفظ اذا استعمل في الدلول الاثراني فان لم يكن هنا قرينة صادرة عن الدلول المطابق في الدلول
لم يصح ان السامع يفتقر الى العلم من اللفظ معانيها المطابقة فلم يعلم ان القوارم مقصودة اما اذا قام قرينة معينة للدلول فقلنا
في جوارح غايته ما في الباب لزوم التفتيح لكنه مستفيض بشياع في العلوم حتى ان الله هذا الفرض صرحوا بتجوز في التوفيق بل في
عين هذه الدعوى متجوزون او مرادهم ليس انشاء الدلالة بل عدم الاستقلال فلا يكون الدلالة ما يجوز بل الاستقلال ما يجوز
فالعلم الدلالة وادوا الاستقلال ثم قال هذا البحث لا يختص بالدلول الاثراني بل هو جاري في سائر القوارم والمعاينة النفسية
وعبرها ان في فطرته هذا ان ما قاله الفاعل السابق من انه لو كفى مطلق للزوم لكان للفظ واحد مدلولات غير متناهية حتى
لان الدلول الاثرانية انما توجد عند قيام القرينة وعند قيامها ^{يكون} لللفظ على ما كانت القرينة ليس الا بالبرهان
تسارع الطامع حيث خرج بالمراد الا انه استعمل الدلالة الاثرانية واما نفس الدلالة فغير متجوز في جوارحها فقلنا
انه ههنا خبر ببيان ما خرج ان ما ذكره الفاعل خلط بين المعاني مع عدم خبر برملهم في العلوم الثابتة بغيره
انما حقيقة الخارج في قال التسارع العلامة ان لا يتم حصولها في الاستقلال واللفظ بالزوم الخارجي بمعنى ان لا يتم حصولها
اللزوم على ما هو مدعى السائل ولما كان مطلق للزوم نشأ مدلول للزوم والذهن والخارجي وكان حصول الاستقلال واللفظ
بالزوم الذهن مسلما مع بين السائل والجيب صرح بما هو مرد عليه المنع فكان قال لا يتم حصولها بمطلق للزوم او لو حصل
بمطلق للزوم حصل بل هو من الزوم الذهن والخارجي لكن حصولها بالزوم الخارجي ثم وان كان حصولها بالزوم الذهن
سلما ثم شرع في بيان حصولها بالزوم الذهن حيث قال فان الزوم كونه بحيث اه وبنينا عدم حصولها بالزوم الخارجي
حيث قال بالزوم الخارجي الموقر ولا يلزم من ذلك استقلال الذهن منه اليه وبهذا البيان اندفع اعراض المحقق ههنا بالذهن
وان ادعى بعضهم ظهور روده فتدبر مستدرسه انما دخل في الاستدلال بالعلم المذكور قد اشترنا الى اندفاعه الا
الا ان يقال مراده انه مستدرسه بالنظر الى ما هو مذكور في اللفظ وان امس ربطه بالممكن مذكور في اللفظ كما اشترنا اليه
لكن انت جبر بان لا ينفك الا استدلاله في اللفظ في انشاءه من المباحث كيف والذهن علم المانع تحقيقه بنفسه لستم
مقصوده ولا يحصل تحقيقه الا بما فصله انت وقد اشترنا الى ان الفرض في هذا البحث بيان فان قيل فينبغي بقوله في ال
الذهن فلا بد من التسليم في شأن الزوم الذهن فمع ابيان بيان انت
تحقق الذهن في جوارح استقلال الذهن من الممكن في ذلك الزوم الخارجي فلو تم قول السائل وهي حاصلون باني لزوم
كان فلو يتم اشتراط مطلق للزوم او الزوم الخارجي اما الثاني فلفظ واما الاول فلان اشتراط مطلق للزوم بنفسه لا يكون
لفظ للزوم الذهن والخارجي شرط والاشترط في الثاني لانهم فكذلك المطلق ضرورة ان نزاع السائل في كل ما يجب انما
في هذا الفرض المطلق فانفاته بسلزم انشاء المطلق وهذا هو الوجه في تخصيصه في الجواب بلفظ اشتراط الزوم
الخارجي وبهذا سقط الاعتراض الذي علم انه بعدم مقابلة كلامه بل عدم السائل فينبغي تحقيق الجواب ان الزوم الذهن
ينفك صحة الاستقلال للزوم في الزوم على ما يقتضيه مفهومه بخلاف الزوم الخارجي او غاية عدم الاستقلال لانها

[illegible]

فَكَتَّ

فرخ خلیلم

۱۰۰

22

اجتماع القسمين في لفظ مع قطع النظر عن الفاعل المستتر ايضاً اي كما يكون للفظ جزء ويكون ذلك
 المعنى معناه المقادير لهذا القسم مأخوذة من اضافة الفعل الى الفاعل المستتر او المبادر منه ان يكون ذلك
 المعنى معناه مقصوداً منه والمراد بالقسمة ان لا يقال هذا خبر من غير وضع صاحبه او الوجود في التوقيف هو الاداة
 لا نقول اننا نريد ان الاتحاد القصد والارادة على ان هذا لبيان انما هو ما وقع القصد فيه كقوله التسمية
 القصد الجاري على ما قارن الوضع اي وضع اللفظ الموافق له فلا ينقص تعريف المركب معنا ولا تعريف المكون
 يزيد اذا اريد بجزم منه مثل الرضاء الدلالة على شئ من اجزائه مثل رأسه او ظهره او رجله وكذا اذا اريد بالبناء او الدلال
 الدلالة المذكورة لان تلك الارادة ليست على قانون الوضع وهو ظاهر وذلك ان نقول المعنى اذا اريد بجزم منه مثل الرضاء
 او البناء او الدلال القدر ولا تلك الارادة ليست على قانون الوضع بل على قانون الحساب وما قيل من ادخا في تعريف
 المركب لصديق عليه فلا وجه للتجيز المذكور فليس يشبه لانا انما نضع مركب على الاصطلاح المراد ههنا وان كان
 على الاصطلاح الاخر فلا بد من التجيز المذكور وبالجزء الجزئية في السمع بانه يسمع بعض الاجزاء اولاً وبعضها ثانياً
 وثالثاً لا يقال اذ لا لجزء المطلق من المقدر المطلق اذ لا مجازية فيحتاج الى اربعة ولا خمسة ههنا لانا نقول ان
 في جزء اللفظ لا في جزء الدلال والا لا يخص من الشا في كونه مجموعاً مرتباً في السمع بخلاف الثاني فانه اعم وقد حققنا ان
 باللفظ المقسم اللفظ الحقيقي دون ما هو اعم من الحقيقة والحكمي وان كان يطلق اللفظ على الرتبة مجازاً او لا نشك
 المبادر ما هو الحقيقي فيجب حمل عليه وكذا الفاظ التوقيف ايضاً فالفعل باعتبار رتبته خارج عن القسمين وعن القسم
 ايضاً فافتراده انما هو باعتبار مادته وان دل على الحدس الزمان باعتبار رتبته ثم اقول هذا على تقدير عدم مسوعيته
 الرتبة واما على تقدير مسوعيتها علم ما وقع في الحقيقة الصغرى حيث فلا ان المادة والرتبة مسوعيتان معا فنقول
 في الدلالة وعدمها بالكاوة بناء على ان الرتبة ليست بلفظ وجزء حقيقه واللفظ في الماد بالجزء جزئ اللفظ الحقيقي
 خارجة عن التوقيف ايضاً ولكن ان وقع في الشرف ان المادة والرتبة مسوعيتان معا ان مسوعية الرتبة نافية لمسوعية
 المادة والا فلا يتصور السماع في الرتبة المستقلة ولا لعل هذا معنى المعية الواقعة في كلام الشريف فالمراد بالجزء الجزئ
 اصطلاحاً على ما هو المتبادر ومنه فيندفع الاعتراض المذكور جداً ولو جعل كلام المحقق على هذا لم يكن بعيداً ايضاً هكذا ينبغي
 بحقق هذا المقام ويصير اي الرتبة الخاصة باعتبار ترتيب لادى وحررنا نحضرب او حررنا وسكننا نحضرب
 انما ربه العطف الى ان بناء الايراد المذكور على استقلال المادة في الدلالة على الحدس واستقلال الرتبة في الدلالة على الزمان
 ان الرتبة انما تدل على الزمان باعتبار دلالة المادة على الحدس فالرتبة في الدلالة تابعة لدلالة المادة على الحدس لا تفرق
 ايضاً كما حققنا بمثله في المسوعية ثم اقول ان المراد بالجزء الجزئ في السمع حصل للفرق باعتبار ذلك في كل قسم
 أحدهما ما لا يكون له جزء وقيل ذلك في الشرح وثانيهما ما يكون له جزء لكل ما يكون مرتباً في السمع كالجمعة كقوله الدال رتبة
 على الزمان ولم يذكر ان هذا القسم قد سبقنا ان ههنا قسم اخر ما لا يكون للفظ جزء ولا معناه جزء كقوله التسمية
 اقسام المكون سبعة كما حققه بعض المحققين لا اربعة كما قرع عند الجمهور ولا خمسة كما عندك ولا ستة كما عند صاحب
 والظاهر اننا انما نذكر لفظه جودى القسمين المذكورين مع امكان اندراج القسم الثاني في بيان ان سابقاً كما انشأ الله
 فنذكر في الدلالة وبالحجاة الاجسام المعينة اي بالتعيين النوعي اعني تجزئتها بناء على ان الكلام للمعنى واللفظ وتعيين فرد ما يكون

انما يراد به ان الرتبة
 في الدلالة على الزمان
 وفي البناء على الزمان
 الدلالة على الزمان

وبالحجاة اجسام المعينة

ه لا يشك فيها ومعنى التسمية النوعي ان المراد من نوع لا من نوع اخر لان النوع متعين في ضمنه ضمن تقييد الفرد او لا
 كما نرى اولاً تعيين للفرد ههنا حتى يكون النوع متعيناً في ضمنه مع ان تعيين الفرد لا يقتضيه تعيين النوع فالمراد
 النوعي ههنا بمعنى ان المراد من نوع لا من نوع اخر لان النوع متعين في ضمنه ضمن تقييد الفرد او لا
 ان مقصودنا ههنا تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب حيث صدر الكلام باللفظ لا بالمعنى واحصاه المتكلم
 وتوقيف المفرد والمركب بتعيين واستطردى ذلك ان نقول ان الكلام في قوله وهو الذي اه في الموضوع بيان وجه الاحتجاج
 وان لم يصدق بلام التعليل فالمقصود انما هو ان الكلام في التوقيف فالتقسيم انما هو التقسيم والتعريف
 ضمن حيث يحصل من التقسيم تعريف فلو قسم على ما قرره من ان التقسيم يقتضي تعريفات لا اقسام وعلى تقدير ان يكون
 ان يورده ههنا من قوله والتعريف ضمن غير صحيح فلفظ المقسم انما هو صريحاً في تعريف كل منهما ووجه اندفاع ظاهر
 لان عددي كونه عياناً غير عددي لان جزءه على جزء معناه ومفهوم المركب وجودي كونه عياناً غير اذ ارادة
 ولا جزءه على معناه والاعيان كونه مضافاً الى ما قبلها انما هو تعريف بل لا تالان من موق المضاف
 على موق المضاف اليه ثم ان حاصل تعريف المركب تحقق القيود الخمسة وحاصل مفهوم الفرد عدم تحقق هذه المجموع
 انتفى بعضها او جميعها وتبين ما يتعلق به والمكان جمع مذكور في كيفية راسخ في النفس وكيفية ههنا في شئ لا يقتضيه
 لذاتها خمسة ولا ستة وهو بقولنا قسم كميان محسوس راسخ او غير راسخ وكيفية نفسانية حالات كالكتابة
 في ابناء الخلق ومطابق كالكتابة بعد الرسوخ والعلم وغير ذلك وكيفية استعداده وكيفية تحضنه بالكتابة
 بالكتابة والرتبة والتفصيل في الحجة فظهر ان الملكة كيفية راسخ في النفس هذا بالعلم المذكور ههنا في الدلالة
 اوصاف للفظ ولا تصدق على المفهوم وذلك لان المفرد ما لا يراد بالجزء من دلاله على معناه والمركب ما يراد به فيهما
 وصفان للفظ ولو كانا وصفين للمفهوم يلزم ان يكون لجزء المعنى دلالة على جزء المعنى وعدم دلالة عليه وهو ظاهر
 وكذلك انما مفهوم الكل ههنا لا يمنع نفس تصور مفهوم جزئ الشركة والجزء ما يمنع نفس تصور مفهوم غير النوع
 وظاهر ان هذين المفهومين وصفان للفظ ولو كانا وصفين يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم وهذا واضح في زوايا
 والحاصل انما على هذا التقدير يلزم ان يكون لللفظ معنى وفي الاخيرين ان يكون للمفهوم مفهوم واللفظ فاسد
 قلت المقادير مقصودات ان المعاني الحقيقية لها ما هو وصف للمفهوم ما يمنع ليس مقصوداً ان هذا اقسام
 للمفهوم مطلقاً او لا وبالذات بل مقصود ان المعاني الحقيقية لها اوصاف ما هو وصف للمفهوم ان هذه الاقسام
 حقيقة للمفهوم او لا وبالذات ولللفظ ثانياً وبالعرض ولفظنا بحال المتبين اعتبار التقسيم الثاني المجازي هذا هو
 التفسير لموافق الكلام ان كان لما كان قولاً في بيان العلاقة تسمية للدال باسم المدلول غير موافق لظاهر القول
 للمفهوم او لا وبالذات ولللفظ ثانياً وبالعرض كون الدال والمدلول عبارة عن الذات والمفهوم من الحقيقة والمجازية
 من قبيل الاوصاف فليس شئ منها والا ولا مدلولاً انما هو ان المعاني الحقيقية ما هو وصف للمفهوم انما هو المسامي
 في كلام الشارع وان مراده تسمية لوصف الدال باسم وصف المدلول ولكون غرضك ههنا انما هو بيان على المجاز
 ووضع ان التسمية المذكورة انما هي بالنظر الى المفهوم ولا اوصاف في سماع الكلمة فيه فلا ينبغي ان يتبادر في ذهن
 كلام المحقق ههنا ان لفظ الكل مثلاً يطلق على مفهومين أحدهما ما يمنع نفس تصور غير نوع الشركة وهذا مفهوم حقيق
 وثانيهما ما يمنع نفس تصور مفهوم غير نوع الشركة وهذا مفهوم مجازي لان المراد باللفظ لفظ الكل اولاً

المتعارف في هذا القول خلاصته انما هو ان
 تسمية الدال باسم المدلول غير موافق لظاهر
 القول وانما التسمية المذكورة انما هي بالنظر الى
 المفهوم ولا اوصاف في سماع الكلمة فيه فلا ينبغي
 ان يتبادر في ذهن كلام المحقق ههنا ان لفظ الكل
 مثلاً يطلق على مفهومين أحدهما ما يمنع نفس
 تصور غير نوع الشركة وهذا مفهوم حقيق
 وثانيهما ما يمنع نفس تصور مفهوم غير نوع
 الشركة وهذا مفهوم مجازي لان المراد باللفظ
 لفظ الكل اولاً

التاريخ فيه مولانا في
خليفة و قوله نعم بيان
لنشاء عظمه

البريد مولانا احمد

[illegible]

150

۲۵۷۶

فرخ خلید و عماد

[illegible]

فمن مفهومه ان ذلك مستقلا المتبادر منه استقلال المفهوم في ذاته المنع مع قطع النظر عن كون منصورا
 في العقل بل بالنظر الى الوجود الخارجي فيخرج مثل الواجب فله بدنه زيادة قيد التصور لا زاد هذا الوهم فاهو
 فهو موجودا بناء على ان هذا الوجود لا يتناقض مع كيف لا وقد ادوروا عليه القصد بالمراد المفروض
 فله ينفك القول ثم يوجب جانب السيد وشايع المطالع وقوله وما ذكر المفهوم جواب عما قيل انك قد حقت في
 قيدي النفس والتصور فله يكون قيد المفهوم مستدرجا بل مستلزما للزوم ان يكون للمفهوم مفهوم وحاصله
 انما يلزم ان لو كان مورد القصد هو هذا المفهوم وقد عرفت انه اعتبر التقييم المجازي لقوله ان نفسه لا ينفك
 فلا يلزم الاستدلال ولا ان يكون للمفهوم مفهوم لان نفس مفهومه ما تباها به يعني انه لو قيل ما لا ينفك
 مفهومه عن وقوع الشك في ان المتبادر منه ان ذلك باعتبار الوجود الوجود الخارجي فيخرج عن التعريف مثل الواجب
 الواجب والقياسات الفرضية لان نفس مفهومه ما تباها باعتبار الوجود الخارجي ما تباها بالواجب فله
 انشراك فيه واما القياسات الفرضية فله وجودها فيه كما انشاد اليك والقول بان اعتبار الوجود الخارجي
 ضم البرهان الى المفهوم فيكون معنى التعريف لا ينفك نفس مفهومه ولو لم ينفك عن البرهان فمفهومه البرهان
 الشك وظاهر ان المنع في الواجب انما هو باعتبار ضمنية البرهان لا بد منها فيدل الواجب في التعريف ليس بشك
 في انشائه بل بالزوم قفائته ان اعتبار الوجود الخارجي يلزمه عدم ضمنية البرهان فالمنع في التعريف
 الاكتفاء وهو بقيد النفس انما هو الاول لا الثاني ونريد ان احد هاتين السبعين الاخرى لا مساو له
 ولو كان المراد نفس المفهوم لا نه جواب عما قيل فله لا يجوز ان يكون المراد نفس المفهوم في غير اعتبار رتبة اصله
 الخارجي ولا الوجود الذهني فاجاب بهذا وحاصله ان المراد لو كان نفس المفهوم فحيث هو هو مع قطع النظر عن
 لزم ان لا يكون التعريف مانعا ولا مانعا اي لزم ان لا يتصف باحدهما اذ لا يتصاف باحدهما فرع احد الوجودين
 ضرورة ان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المتيقن له ان ذهنا فذهن وان خارجا فخارج وفهم اليه ان نفس المفهوم
 مع قطع النظر عن الاعتبار لا يثبت له في احد الوجودين فليكون ذلك المفهوم معدوما مطلقا فيجوز ارتفاع
 المانع والمانع عنه قطعا وما قيل ان لا يلزم في عدم اعتبار رتبة اعتبار عدمه اذ الاول اعلم من الثاني فلا يكون
 ذلك المفهوم معدوما مطلقا فليجوز ارتفاع المانع والمانع عنه فالصواب ان يقال في اعتبار عدمه نفي ولا يفسر
 بعضهم بقوله اي شرط اعتبار رتبة في نفس على النقطة غير المقام اذ الهم ههنا في المنع وعدمه وكل منهما ناشئ عن اعتبار
 المذكور وحيث لا اعتبار فله منع ولا عدم المنع فمقدوره في محله ان الماهية لا يشرط شئ اعلم من الماهية بشرط شئ
 الماهية لا يشرط شئ لغير الهم ههنا ليس ذلك فتدبر والدمع لما ههنا ذلك فليكون اي تعريف الكلي مانعا
 ولا مانعا وقد بينا وجهه وفي بعض الشك التسامح فله يكون جامعا ولا مانعا وفي بعضها فله يكون مانعا ولا مانعا
 فمحدثا لكتنا التماثلين انشاز في تعريف الكلي والاخر في تعريف الجزئي والكل غلط تنشاز اعتبار الشرح وصواب
 ولا مانعا وتفسير ما بيننا ايضا ان لا يحصل فانه الاخر اعني مثل الواجب اذ انك في قيد النفس
 قلنا ان بيان هذا القانع لاجل تأخير قيد التصور عن قيد النفس في التعريف الاول الاكتفاء بقيد النفس يستلزم
 ايضا خروج القياسات الفرضية بخلاف الاكتفاء الثاني فكان الاكتفاء الاول اقوى تساويا في الثاني وجهه ان
 في الاكتفاءين مستلزم تساويا فيهما سيما في الحد ولا كما ذكر السيد وشايع المطالع ان الاكتفاء الثاني لا يستلزم الحد
 وما قيل بهما

في الجليل

في الجليل

واما ما وقع في بعض نسخ هذا الكتاب
 في قوله لا ينفك عن البرهان
 بل ان الثاني في قوله لا ينفك
 انظر ان يخفى

والله اعلم

وما قيل من ان الاكتفاء الثاني لا يستلزم الحد اعلم بسبل القطع بل زيادة قيد النفس بعد قيد التصور انما هو لغير الوهم
 الرجوع على ما حققه من ارجح المطالع وتحت الشرح فهو وان كان وجهنا لآخر هذه القانع لكنه لا يرضيه ان
 هو انفسه والمختم كما عرفت تحقيق المقام في شرحه فندرس ما منع ذكره باعتبار ان اضافته الضمنية الى البرهان
 بيانية او باعتبار ان انشا في الضمنية لا زمة للكلية فتدبرها وتأنسبه سيما في الافاظهار ان يقال مانعة ايضا
 اي كما ان اعتبار الوجود الخارجي مانع والمانع كما انه بدون ضمنية البرهان مانع اذ عدم ضمنية البرهان لا زمة باعتبار الوجود
 الخارجي وقد اشرنا اليه لا خفاء في عدم الحفظ لا دخل فيه لانه نصاف وان فهم ذلك من فهم الشايع بناء على ان
 عدم الحفظ بالنصف يشوبه على ماخذ الاستقفاة اعني لا نصاف لعدم الحفظ وظاهر ان لا دخل في ذلك اذ ثبت
 يكون منصفنا ونجف عليه ذلك لعدم فطنته او لعدم تأمله وتفكره وربما يتصور لا يكون منصفنا ولا يكون تمام حقا
 عليه لفطنته او لتأمله وتفكره فلا بد ان يقال بما يكون على عدم الحفظ مثل ان يقال كما لا يخفى على القطع او المتأمل
 او غير ذلك ويمكن ان يقال الانصاف في ان لا فطنته او انشامل والتفكر فله في قبل ذكر الله وادارة المذموم واما قائل
 انشاز ان هذا المقام غير خفي على منصف فطنته او غير متأمل وغير وقير بالمبالغ ما لا يخفى وقيل الانصاف لا يزيل
 في الظهور اذ العنان يمنع ادراكه المقدمات على الوجه الذي فيكون الانصاف مبالا لئلا يعلم ان في كلام الشايع وهو
 او الفطن وقبه ان لا ينفك ان العنان يمنع ادراكه المقدمات قال الله في الذين اتيناهم الكتاب يعرفون كما يعرفون ان لا يكون
 يكون الانصاف مبالا لئلا يعلم ان العنان يمنع ادراكه المقدمات قال الله في الذين اتيناهم الكتاب يعرفون كما يعرفون ان لا يكون
 الذي نحن ان نجد في الذين قالوا فان مفهومه الات الى الماهية الغير المانعة عن الشك مع العيان اي ما لا يتنازع
 يعني ان مفهومه هذا المجموع وباعتباره يمنع الاشارة فهو جزء من شخص في الذهن ولعل الشايع قد فهم انما انشاز
 حيث تطبيق ذلك المفهوم على الوجود الخارجي فحيثية التطبيق داخله في ذلك المفهوم وهو غير متوضعه كما انشاز الله بقوله
 كما يمنع تصور نفس تصور الهندية اي مفهوم هذا من حيث انه منصور في الذهن من حيث تطبيقها على الموجود الخارجي
 وما يقال من ان هذا هو الوجود الخارجي فهو جزء من هذا انما هو حاصله في العقل انصف بالجزئية فالطابق مفهوم هذا الطابق
 بقائه البناء وان الوجود الخارجي فله يلزم ان يكون الجزئية وصف الوجود الخارجي وما يقال من ان كماله في الخارج فهو جزء
 ان اذا حصل في العقل انصف بالجزئية وهذا بخلاف مفهوم الذات فانه اي مفهوم الذات من حيث انه متصور على حقيقته
 فهو غير مانع من الشك فله تعين ههنا حيث يكون حيثية التطبيق على الموجود الخارجي داخله فيه فليعلم ان يكون الكلي جزئيا
 ان اعتبار جزئية التعيين يقتضي ان يكون حيثية التطبيق داخله في المفهوم كما في الجزئية واعتبار عدم جزئية يقتضي ان يكون
 خارجا عنه كما في الكلي فلا بد عليه ان الكلي ايضا منطبق على الموجود الخارجي كما في زيد انسان فليعلم ان يكون جزئيا ههنا
 ينبغي ان يقر هذا المقام قال الله قلت اه حاصله ان ان كان المراد في الحكم عليه في التصريح هو ما صدق على كل مفهوم
 فهو مستلزم فله بدنه ان يكون المراد في الحكم عليه في التصريح هو ما صدق على كل مفهوم
 لا ذبة بل سائلة مع ان اجاب الصوي بشرط في الشك الاول وان امسك وقعه يجعلها معدومة كما هو الظاهر فله هذا يلزم
 الشك المذكور في القياس المذكور ايضا وهو قوله ان ما لا يكون صغيرا مسلما لا يكون نتيجته مسلما ايضا
 وان كان المراد في الحكم عليه لفظ الجزئية اي هو الواقع فالقياس المذكور على تقدير تسليم انما هو بناء على ان صوريه في كل

في الجليل

في الجليل

في الجليل

في الجليل

في بعض نسخ هذا الكتاب
 في قوله لا ينفك عن البرهان
 بل ان الثاني في قوله لا ينفك
 انظر ان يخفى

[illegible]

سلب الشبهة عن نفسه ليس بمحمول بل بصدق
أي صحت الشبهة على نفسه لا أن يثبت الشبهة

اولا في الفاتحة

لأن غرضه إنما هو بيان مفهوم حال حمل المفهوم المذكور على مفهوم لفظي لا على لفظ يدل عليه سوق السؤال والطلب
غايته أنه لم يقرب عبارة المقصود في تعريف علم أن السؤال والطلب المذكورين جاريان عند كون تعريف المفهوم اللفظي كما عرف في المثال
فلا يكون مثل هذا وجهاً للمثال قال المصنف في حقيقة جزئية في الحقيقة الماهية التي يجب بها على السؤال بما هو
فمن شقته عما هو وهو وقد يقال إن مابه الشئ هو هو باعتبار حقيقة وباعتبار شقته هو هو مع قطع النظر
عن ذلك ماهية والمحمول على الجوانب جميعه لا جزئية وإنما جمع على ذلك اعتباراً بالنسبة لغيرها على كل وجه
علم الصاعقل لقلته والمرد منه ما هو الواحد فيدخل في الأثنان وأكثر أي يدخل مفهومه اشار به إلى الوصول
وصف المفهوم أو لا يتصور ذلك في اللفظ وإنما احتج بالاذن في التقسيم للفظ لا للعلم على ما سبق فلو
لم يفسر لزم دخول اللفظ في حقيقة جزئية وذلك مما لا يتصور فلا بد من التوجيه المذكور وذلك إما بان يكون اسماً
الوصول إلى الضمير الرابع إلى اللفظ اسماً أو مجازياً لما يستلزمه بين المقصود واللفظ أو بان يكون مجازاً لا لأبواب كما قيل في قوله
وجاء ذلك أي امر ربك لكن لفظ هو الأول فإن اعتبار خذ في المضاف في صور الاستسار إلى الضمير فكيف وما قيل في هذا
إذا كان الوصول في التعريف عبارة عن اللفظ كما هو اللفظ فلو قدر هذا على علمه والاذن يدخل في معنى إلى التوجيه المذكور
مع كونه أقل خذفاً واطبق بالمثال فلا يخفى ذلك على الاشارة أولاً بدليل التعريف من جزئية ولا جزئية هنا بخلاف التعريف في دخول علم
علم أن مثل هذا التعريف أحق بان يقال في حقه هذا كغيره الخ في الوصول إلى الماهية أي اضراباً من علمه عاد عوداً صحيحاً
أي كما أن نسبة يدخل في اللفظ تحتاج إلى التعريف كذلك إضافة الجزئيات إلى الضمير الرابع إلى اللفظ تحتاج إلى التعريف
بالوجهين المذكورين أي اللذين هما إما ما أراد ان المراد بالانسان والفرس حقيقة تمام حقيقة ما يفرضه كونهما
تمام الحقيقة علم ما هو المذكور في التعريف سواء كان المراد من الجزئيات الجزئيات الإضافية كالانسان والفرس اللفظي أو
الحقيقة كحر كالا انسان والفرس الجزئيات مثل زيد وعمر وهذا الفرس وذلك الفرس فلا حاجة إلى التوجيه المذكور في ذلك
هذا يكون المراد بالجزئية من التعريف ما يطلق عليه الجزئية علم سبل عموم المجاز حقيقة وهو ما يمنع ففهمه من وقوع
الشك أو إضافياً وهو المندرج تحت العلم وهذا وكان أنه آخر زعم استعمال المجاز في التعريف من غير جزئية سوى عدم تطبيق
المثال على المثال علم ما هو المتبادر من الجزئيات الجزئيات الحقيقة ودود بما ردد له أو لا ردد بها لجزئيات الحقيقة الإضافية
معاً يلزم استعمال المشتبه في معنيين لا سيما في التعريف واللفظ في التعريف المذكور المراد به لا ردد في المثال المذكور
إضافة الشق الثالث بان يقال المراد كما بهما ما حقيقة الجزئيات حقيقة وإضافة تمام الحقيقة شامل لهما من غير اعتبار
الارتداد المذكور في تطبيق المثال لكن الأول ما ذكره أن أو لا يظهر انهما مثالان للجزئيات لانها حقيقة حقيقة والآخر
أن يقول كالحول بالنسبة للانسان وما قبله أنه كمال ان يكون المراد كالحول بالنسبة إلى افراد الانسان والفرس كزيد وعمر
وهذا الفرس وذلك الفرس علم ان يعتبر هنا مضاف في حذف في علمه أنه بعد كونه خلافاً لا حاجة إلى ايراد علمه بل يكفي
الواحد من المثالين والآخر ان المظاهر في التمثيل بالجزئيات الإضافية ولما كان المذكور في المثال هو معنى الجزئية الحقيقة وكان
ذلك متبادراً في التعريف مع عدم انطباق المثالين أو ذلك ذلك الزيد وقدم ما هو الظاهر في المثال وأورد بعد ما هو
المتبادر في التعريف الإضافية والحقيقة صفة الجزئيات وكذلك المعنى اه يعلم من قوله كالا ضا حث بالنسبة
الانسان والفرس كالا ضا حث بالنسبة إلى تمام حصة الانسان الذي هو تمام حقيقة جزئية الاضافة مثل
الرجل والهندس والرجل وغير ذلك لأن كلا منهما جزئية في المضاف في المضاف له كونه تحت الحقيقة مثل زيد وعمر وغير
غيرها تان كلاهما جزئية حقيقة وبهذا البيان ظهر رجحان ما ذكره من الحق في التوجيه لان التوجيه المذكور في ذلك لا يجوز

وغيره

فقط

فقط

ولما

الماء في جوف الخلق في

كأنه الجسد وأخر النوع

١٠٠

مرفیلا

فقبل الرجوع لا قبل الاستدلال كما استدل عليه
تلفظ الخذف على ما راعك وقد قبل حمل ان يكون له الشركة للعهد الخارجي اي الشركة المحضة المعهودة بقرينة المقابلة فيكون
القول سالما على الخذف فلم يعهد مثله ولم يسبق او التمسح الا انه لا يكون قرينة على العهد نعم يمكن ان يقال ان اللفظ منصوص على
فيعيد كهيئة الشركة هذا اعتمادا على تلك القرينة الظاهر منها ما اشار اليها اليك وتجعل ان يكون المراد منها
البية المحضة فعلم هذا يكون ما ذكره المحقق مندرجا فيما اشار اليك وبقولهم انك الى ترجيح القرينة التي ذكرها على غيرها
على القرينة الثانية فافهم فلا تشاعر فتشامل لسانه الكلمات اي فتشامل لسانه الكلمات او لجمعها على الاختلاف في كل سنة
في السور مع جميع الجميع او بمعنى البقية وفرد فتشامل صفة لقوله جنس مفيد للجنسية وعلة لها ومكانه مفعله كما هو جنس للجنس
كما وقع في شرح التمهيد ونشر المطالع فكانه قال ما فارق تهميد للسؤال الا انه لم يرضه من ذلك وقد اشار المطالع حينئذ الى ذلك
لفظ التام مستدرك فيقع عنه المقول على كثيرين وصرح به ايضا في شرح التمهيد لا يقال لان المقول على كثيرين مراد للملك
اذا المراد بالمقوله على كثيرين الصلة بينه لاجل كثيرين لا المقولبة باللفظ على ما فصله الشريفة العلامة في التمهيد الكبير وهذا
معنى الملكية فيكون بينهما اذ في اصطلاحا فلا حاجة الى ذكره وان لم يلتفت اليه اذ الفرض تحقيق معنى الجنس وهو لا يكون الا بذكر جميع
القبور الواقعة في نفس الامر فلا بد من ذكر الملك ثم هو حقيق لذكر المقول ومنها اخر وقد تفرع ان القبور الواقعة في التوفيق قد يكون
موضعا ليست الا اي عن نوع الانواع وهو النوع الحقيقي اقول النوع اما حقيق وهو المذكور في المتن واما اضافي وهو
تحت الامر وقد قبل في تعريف ما هيته يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولنا وبسبب اضافيا لان نوعيته بالاضافة
الما توفى وليس له من حيث ذاته اما والنوع مطلقا مراتب اربعة لانه اما اعم الانواع وهو النوع العالي كالجنس واهضا
السافل ويسمى نوع الانواع او اعم من السافل واهضا من العالي كالجسم النامي وهو النوع المتوسط او سائر للملك وهو النوع
كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس فظهر من هذا ان النوع السافل ونوع الانواع شئ واحد والنوع الحقيقي شئ واحد ثم انتم
اختلفوا في النسبة بين النوع الاضافي وبين النوع الحقيقي منهم من ذهب الى ان الاول اعم مطلقا من الثاني لاجتماعهما في مثل
الانسان ووجود الاول بدون الثاني في مثل الحيوان والجم النامي والوجود في جوابه الى ان بينهما عموم وخصوصا
لنصا وخراما في الانسان وبما في الاول وجوده ووجود الاول بدون الثاني في الحيوان ووجود الثاني بدون الاول في مثل
الذئب والوضع ثم المحققين من ذهب الى ان الثاني اعم مطلقا من الاول بناء على ما حقق من ان لكل طلي لفراد في نفس الامر نوع
بالتقاسم الى حصصه المضادة ان تلك الافراد وان كان بالتقاسم الى تلك الافراد الموجودة في نفس الامر واحدا بل
من الاقسام الباقية مثله الحيوان جنس بالتقاسم الى الافراد الانسانية والفرسية ونوع بالتقاسم الى حصصه المضادة
ايها فعلم هذا كل نوع اضافي نوع حقيق وتكون بالتقاسم الى حصصه من غير عكس كما في المفهوم التامة اول نوع فربما
يتصور كونها انواعا اضافية فهي انواع حقيق اذا عرفت هذا فاعلم ان الجنس قسم اول النوع ها بنوع الاقسام
اخر اذ ان النوع الاضافي لانه من افراد النوع فلا يصح اضرابه في التوفيق ثم قسم من الانواع بالنوع الحقيقي والفظ
ان مقصوده بيان الواقع لان النوع الحقيقي منقسم الى نوع الانواع هي برز عليه ان النوع الحقيقي علم مذهب الجمهور
يتحقق في البسيط مثل النقط والوضع وكيف يصح الحصر ويحتمل في دفعه الى اختيار مذهب كون النوع الاضافي اعم
مطلقا من النوع الحقيقي حتى يصح الحصر المذكور بناء على ان التفسير المذكور في النوع الاضافي قابلية يقال له نوع الانواع والنوع
الحقيق لم علم مذهب بعض المحققين يذهبون الى ان النوع الحقيقي اعم مطلقا من النوع الاضافي برز عليه ان النوع

مہر حسنہ

والمحتاج هذه المعونة العارمة
في قوله وليس كذلك

9-
الاشياء الاول
ذلك في المقام
للمقام

ان في الجواب فان الجواب اه وقد عرفت ان الاول محمول على الترتيب فيروج السؤال وتصوره وان الثاني ليس هو
 الجنس وانما له على الترتيب لان المراد منه ان الظروف انما هو ملاحظ في جواب ما هو اذ من لا ينطبق الجواب على السؤال
 فانما ان مرادك احد الامرين اما كون قوله دون الحقيقة بمعنى فقط كما في الطالع واما محله حفظ كون تخلفين بالعدد
 دون الحقيقة مقولا عليهم وعلى التصديق ينطبق جوابك ويحصل الاختلاف المذكور بدون ملاحظة جواب ما هو
 كما فصلناه انفا الا ان يكون مراد الختم بهذا التصريح الاشارة الى اشارة من الترتيبين اذ ملاحظة المقولتين متضمنة
 كون في جواب ما هو كذا قد عرفت ما في بعضه من الفرق بين الاول والملاحظة كما اوهاها الختم والادوم للملاحظة
 انما هو انما هو في الجواب بملاحظة الجواب كما لا يخفى واما ما قيل من ان حل كلامك على ما حملت بين فالجواب جعل
 دون الحقيقة فيما نقول مقولا لا يكون للملك وجه فقد عرفت ما فيه من ان توجيه الكلام المص لا تحقيق مرادك والظاهر
 بصدد قوله ان في السؤال اه قد عرفت من ان المراد هو هذا الشئ الاول وعرفت ايضا انما انما الاعتراض المذكور
 بالجواب الذي قرعك فيه فذكر وان في السؤال على الاضراء اه قد عرفت من ان هذا الشئ الثاني غير مراد لانه
 السؤال ولا في الجواب فكذلك الجواب ليس متبنا على جعل قوله دون الحقيقة متعلقا بقوله مقولا لا يكون للملك ان وجه
 كما توجه بل هو مبني على احد الامرين الذين فصلناهما غريب مثلا زمان اه لاشك في الادوم بين الاختلاف بالحقيقة
 وبين الاتفاق بالحقيقة لكن لا يرتب عليه قوله فلا تفاوت في وجود هذا الاعتراض اه لانه كما ان الاختلاف بالحقيقة والادوم
 والاتفاق بالحقيقة مثلا زمان كذلك بينهما بين الاول وبين الاختلاف بالعدد تلازم فيعد ذكرهما الثاني لاجل الحاجة الى الاول
 الاول فمحمول على معنى فقط فيحصل الاضراء بالجميع قطعا على ما بيناه ولوسلم انه في غير التكرار كس بملاحظة الحقيقة
 عليهم يحصل للاضراء كما حققناه ايضا ولا كذلك في الاتفاق بالحقيقة اذ لا يتصور فيه احد التصرفين فلا يحصل للاضراء
 بهما اشارة الى المعترض وان امكن دفعه بما اشارة اليك في آخر كلامه لا يقال الاتفاق بالحقيقة بل في الاتفاق بالحقيقة
 على ما قرره وانما اشارة اليك محتملة فعلى ما ذكره في اندفاع الاعتراض عن المص بتدفع عن الغافل بالتفريق بالحقيقة مع ان هذا مناس
 لقوله هذا ان وجهه فاما ما يدعي من انه لا يتصور فرق بين التصريح والادوم وقد قرأنا الثاني من مجموع التعاريف ولما ثبت
 اليه المص وان في بقيد دون الحقيقة ولعل من كثرة بقيد الاتفاق وخرج الجنس بغير الترتيب كصاحبك شبه بناء على ذلك الا ان
 بملاحظة كونه اولئك المتفقين مقولا عليهم على بناء سابقا وبهذا التحقيق بتدفع الاعتراض المذكور عن بغير بقيد الاتفاق
 فذكر وبالله التوفيق هذا وقد اذنب لا بد من عرضهم لمبعوث واعلم ان لفظه اه قوله ما ذكرنا من جوابك ان جوابك مبني على
 ملاحظة في جواب ما هو وانما لا يحصل لرد الاعتراض بالاشارة بل الاعتراض انما هو بالجنس ودفعه انما هو بالنظر اليه وان جواب
 ان غير متعلق على الاعتراض المذكور صورة ههنا اعتراضا موافقا لما فيه المقام واجاب عنه بجواب الاول ما ذكرنا من جوابك
 في قوله علم ان صحته وانشاء في خبره انما هو في الحقيقة بالمقولة صراحة لا ضمنيا والظاهر فكذلك الخبر المذكور هو لا دليل عليه
 الفساد ثم العجب من انه لا يفرق بين الخبرين لا ندفع الايراد المذكور عما اصله مما لاجل الحاجة الى حصر تعقيب الاعتراض ونقرر في خبر
 علم ان يمكن ان يكون حاد هذا الخبر مرادك ايضا فان قوله فان الحيوان لا يقع جوابا بل يقع الحقيقة الا انما اشتمل السؤال على
 تخلفين بالحقيقة معناه ان الجنس يقع على شئ الطائفتين ولما كان الطائفة المختلفة بالحقيقة مدارا لقرع الجواب بالجنس
 الطائفة المتفقة بالحقيقة يلزم ان يكون الجنس مقولا لا على الطائفة الاولى ومقولا ثانيا على الطائفة الثانية وليس لصراحة
 والضميمة معنى غير هذا فعدا ما ذكر من ان خبره الى ما اشارة اليك ان الخبر كما لا يخفى على العالم الخبير لان اسمنا فينا
 ان ما قرره ان في هذه السئلة واسم ملائمة بهما السؤال والجواب من تأمل حوالنا لم ولن قد تأملنا كلامك انما هو في
 شيئا من العيوب غير ان مشتمل على التعقيب الذي يلزم انواعه في قوة التدقيق بقوله الترتيب وان تأملنا ههنا بالاربع العاقل

[illegible]

175

146

عليه ان يكون في العبد
والنفس العبد
منه

ضمیمہ

خلیدم

اخيار المسند له

کما زعم المسلمون

احمد

برهان الدجما
المعنى

م. خلد

170

خبره بعد انفاضه فرغ خلیل
حتی برنج هم از الاغله
الشان قاله و بیا عفتنا
۷

وَقَوْلُهُ إِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا هُوَ

الطبيب هو المولى خليل

عبد الوهاب الفيضاني

479

فصل دوم

طریقہ

القصص

کونہ رسما

سواء كان صلحاً أو بعضاً

فرخندہ

مسافر

التصدق
التصدق
الحاجة

في التصديقات في ذلك قوله بان موضع الموضع الفعلي المفعول عنده ليس يشترط ان لا يكون ههنا التصديقات وان كان
شأن المطالع توضحها للمقام وقصد الاستيعاب والجميع في كل كيف يتجاسر على الاعتراض بمثله باخلد فقله فقل هذا الامر اخلد
الزائد فيه وشره ويمكن ان يقال خصص جانب التصور بالبيان او انما راعى لانه يكون بعض التصديقات نظريا وكسبا بخلاف جانب التصور
انما من ثم فذهب الى ان التصورات كلها بدنية لا تحتاج الى الكسب وانه فوهم بعضهم ان هذا هو الامام تشكيك لانه ذهبه فقل
1) تخصيص جانب التصور بالبيان في هذا ذهبه الامام مع كونها بديهية فوضوح المقام بل العاجب الانكشاف به في تحرير المرام
المشعور بالاولا ان اوله لم يكن مشعورا به اولا بل لم يطلب المحصول المطلق كما سبق وهو محجوب
المركبة في المطالب الى المادى ويعتلف بعضها مع بعض اشتراك المادى الثانية اعني المادى في المبادئ الى المطالب فقل هذا يكون
عبار عن مجموع المركبتين اعني المركبة في المطالب الى المبادئ والمركبة في المبادئ الى المطالب وهذا ذهب القدماء وعند المتأخرين النظر
عن الترتيب اللازم للمركبة الثانية ولذا عرفت بترتيب امور معلومة فاختار المحقق ههنا ذهبا لا يقدم فيها الترتيب المطالع ثم ان
البيان مبني على وجوب تركيب التعريف او على الغلب على التعريف كما ذهب اليه القدماء او على الغلب كما ذهب اليه المتأخرون
بناء على جواز التعريف بالمفرد عندهم لا عند الاول والظان ان النزاع بينهما مفقود وهو ان المعنى البسيط هل يصح منه الانتقال
الى المطلق في غير ان يكون الوجه المعلوم به الماهية قبل التعريف جزاء في التعريف ولا يصح ذلك الانتقال بل لا بد ان يكون ذلك الوجه
جزاء في التعريف وقد سبق تحفيقه لكن هذا انما يكون اذا كان النزاع في ان التصور المفرد هل يقع في تصور اخر بطريق اختيارى
في الجملة او لا قال القدماء بالنفي وقلنا المتأخرون بالاول واما اذا كان النزاع في ان التعريف بالمفرد هل يقع في تصور اخر بطريق
معبر عند ارباب الصناعة فان نزاعا لفظيا لا يثبت على توفيق النظر فان اعتبر ذلك القليل وقصر النظر بحيث يتناول المسمى
الصناعي بالمفردات وان لم يلفت اليه وقصر بحيث لا يتناول لم يكن التعريف الصناعي بالمفردات الا ان الجواهر لم يعتبره وقصر
النظر مجموع المركبتين او بالتحديد بترتيب امور معلومة مع جواز اعتبار ذلك القليل وتفسيرها بتناوله كما سبق ههنا ان
في حواشي المطالع تبعا لثارعه فلو يلفت الى ما صدر عن بعضهم ههنا البنية اي بالفتح الاخص لانه يلزم من تصور المفردات
تصور انما على ما يقضي قوله الحاصلة انه ليس حصولها كذلك اي بطريق الكسب كما ذكرنا ان طريق الكسب ان يوضع المطلب
المشعور به او لا ثم ينتقل منه الى ما يحصله وهذا غير موجود ههنا بل الموجود انما هو تصور المفردات بحيث يلزم من تصور المفردات
قطعا وحصوله ان ههنا انما هو الانتقال من تصور المفردات الى تصور الجواهر فقل لا يطلع عليه الكسب اولا بديه الكسب ان
ثالثه المشعور اولا بالمط والجوهر المركبتين والقصد بل القصدان وكل منهما غير موجود في اللوازم البنية فلا دخل لها في
المفردات البنية في التعريف اي كونها غير متطابقة للمفردات بالبنية في قصورات لوازم البنية في التعريف اي دخولها في التعريف
المذكور او الفهم فلا دخل لها في تلك المفردات في التعريف اي كونها توقيفا حتى تدخل في تعريف التعريف ثم اقول هذا هو الوجه
عند ما في النسخة وهكذا شرح المطالع ولقول فلا تدخل في التعريف لكان اظهر ولان الاكساب عطف على قوله لان الاكساب
وحاصله ان الاكساب تحصيل لم يحصل بكونه بسبب ذلك التحصيل وقصورات المفردات ليست بسبب التحصيل قصورات اللوازم
لان قصوراتها بديهية لا تحتاج الى انتفاء غير قصورات المفردات ولا لا يمنع كون قصوراتها بديهية الا ان قصورات اطراف
الفضاء لا تنتفع بدهيتها كما في ثلثنا الفاعل اعظم من ثلثنا والممكن ان يحصل القصود في نظرية ولو كان احتياجا قصورات اللوازم
الى قصورات المفردات مقتصريا لنظريتها لكان امثال القضاة المدخون في نظرية وهو بطل قصورات المفردات انما يكون بسبب
لظهور قصوراتها في قصوراتها لا تحصيلها وتحصيلها ان قصوراتها انما هي نفسها ولذا قالوا في تعريف قصور

مسافر

التصدق
التصدق
الحاجة

يعني لو فرض تصور لازم غير مبدئي لم يحصل ذلك التصور بحد تصور المعلوم بل يحتاج حصوله الى امر اخر غير تصور المعلوم فلما لم يحتاج
تصوره الى امر اخر غير علم انه تصور مبدئي وقد عرفت ان ذلك التقدير في الاحتياج لا يمنع البداية هنا غاية ان تصور المعلوم
يكون سببا لظهوره في القلب بحد ذاته لا يحصل له كذا في نفسه وما قيل من ان البداية لا تستلزم العلم ان التوجه شرط فيجوز ان يكون
تصور المعلوم سببا لحصول تصور لازم المبدئي ليس بشئ او غاية التوجه لظهوره لا يحصل له كذا في نفسه انما يتوجه الى ما يوجد في الحقيقة
ولما يوجد هنا ولو كان الموجود ههنا المحصول بحد ذاته لا يكون مبدئيا وهو خلاف ما فرضه لظهوره في القلب والحي ان لم يقع بماتة في المقام
الناقض لما قيل ان تصور لازم المبدئي لا يفيد في المقام وقد عرفت ان افتاد في المقام ما افتاد كما لا يخفى على اهل الولاية
بل بعض اللوازم البينية اه ترق في البيان في الالفاظ الاظهر ان اللوازم المتقدم كالبحر لمفهوم العلم اذ لم يخل في عدم الحصول في مبدئي
اعني عدم البصر في اللوازم المتأخر كترتيبها في الضارب الى لازم القرب وذلك كيف يكون التقدم حاصله في المتأخر بخلاف اللوازم المتأخر
فقد يكون تصور المعلوم مبدئيا لتصوره في نفسه بحد ذاته ولا كما سببا لفرضه متقدما ولا كما نشأ لفرضه متوقفا عليه فكل
يكون هذا القول قريبا عما قيل بل بعض اللوازم البينية والالفاظ ان تقرب علم الوجود في حد ذاته بل سببا لحصوله في الدهن اه فكل
منه في نفسه قد يكون تصور المعلوم مبدئيا لفرضه بحد ذاته لا كما سببا لفرضه بحد ذاته ولا كما سببا لفرضه بحد ذاته
ولا كما نشأ لفرضه متوقفا بحد ذاته هذا ما ما قيل ان الالفاظ ان تفرق هذا من الوجود الثالث اذ لا اختصاص له بالاولين فقد
وقع في غلطين وقد بينا الامر في ذين العيين فانهم ولان الحصول بالاشتباك يكون بالقصد والاختيار اى قصد كسب ذلك المطلب
واختياره وان كان المطلب متوقفا على ذلك الكسب فيتركب واختياره بناء على ان يختار كسبه في نفسه كسب كذا في نفسه
المطلب يحصل عقبيه توليداً او زوماً او خلقاً اذ لا يابى عقبيه عادة على اختلاف في ذلك لكن هذا لا يمنع كون الحصول بالقصد والاختيار
لان مبادئهم اسباباً مبدئية علم ما حققه علم الظاهر بخلاف تصورات اللوازم البينية فانها لما كانت مبدئية غير محتاجة الى الحصول
كما فصلت في الوجه الثاني كانت حاصلة في انفسهم غير ان يتصور للقصد والاختيار مدخل فيها غايتها ان تصوراتنا خلت بالكلية
تصورات المبدئية ولو كانت تصورات المبدئية اختيارية فخطرت هذا ان هذا الوجه بقرب الى الوجه الثاني بل الالفاظ الثالثة متعارفة
ما لا كما انشأ اليه اولا وبهذا التفسير لا يخفى ما قيل ان اراد ان نظرا اختياراً يلمزم ان يكون حصول تصور اللوازم في تصور اللوازم اختيارياً
كذلك وان اراد ان الحصول بعد النظر وعقبيه اختياراً فيرو عليه ان ليس كذلك والحاصل ان لا فرق بين الحصول في الكون
على تقدير وغير اختيارى على تقدير اخر انهم لا يوافقوا في الشق الاول ونعم المدركة والسند انما انشأ اليه من الفرق بين القامين
يعني ان انشأ في دفع سؤال مقدر كانه قيل لو انك في بقوله ما يكون تصور سبباً لاكتساب تصور الشئ وجعل التصور اعني اكتسابه والوجه
لان شاملاً للحد والرسم ايضاً كما فعله في شرح المطالع فسوق كلام الله ان لو انك في لم يكن شاملاً لهما وهذا خلاف الواقع احب اليك
وحاصله ان لو انك في لم يكن شاملاً لهما بناء على ما هو المتبادر من التصور بالتصور بالكتبة والالفاظ الواقعة في التعريف فيبقى ان يخل
على ما يتبادر منها وان امكن تشبوه مع قطع النظر عن المتبادر فاورقوله اما بكتبة او بوجهه اه يشتمل كليهما تشبوه ظاهر غير مبدئي
اللازم في التعريف ولتحديد ان الشئ عند تشريره التردد يحتاج الى ما تشريره ما هو المتبادر ولما كان التردد المذكور غير ظاهر التعريف
كان الشئ المذكور غير ظاهر ايضاً واما الشئ عند التردد فقط جداً غير ان يخل في ظاهره ما هو الظاهر في التعريف اعني على المتبادر
فان يقع ما قيل من ان لو اعتبر المتبادر لم يكن ههنا تشبوه اصلاً ولعمري يعتبر لكان ههنا تشبوه ظاهر فانه قد يكون كسب
المذكور متصوفاً لا ظاهراً انشأ على ان الفرق بين الظاهر والنص مما اعتنى به الاصوليون ولا يلتفت في مثل هذا المقام اليه بل الالفاظ
بمعنى المنصوص ككسبه عند تشريره كما هو المتبادر من وصف الشئ بالظهور هذا في حق هذا ان هذا البيان في شرح المطالع لا لاكتفاء

تقريباً
وصورته ان البداية الاولى

تقريباً
تقريباً

تقريباً
تقريباً

تقريباً

تقريباً
تقريباً

ايضاً لكنه مراد ههنا كذا في الجواب الثالث كما نرى عليه شراح المطالع فسرنا ذكر هذا القيد كما ههنا او تشريره كما في شرح المطالع
يخرج المراد بالبناء على البنية فاقبل من ان تخصيصه التردد ببيان فائزته حكم ليس بشئ لما كان طريق التقسيم في بعض
النسخ صور التقسيم في قول انشأ ان لا يشرع ههنا تقسيم حقيق وهو حاصل ههنا من التردد في الالفاظ في التقسيم انما كان
صور التقسيم الواقعة في التعريف اما تقسيم الحدود واما تقسيم الحد للثبات والاشتراك لعدم مشابهة كل منهما المقام المذكور
بيان ان ههنا المقام ان صور التقسيم ههنا التقسيم الحدود والعلامة المنقولة عن الاصفهان لا للحد فقط بل لكل الالفاظ في قوله مراد
بقوله قد يكون للحدود وقد يكون للحد واستدراكه في المجموع لان لا خير كانهم في قوله يشبه قوله ان ههنا التقسيم صحيح ككل التقسيم
منروط بشرط ثم قد وهو ما استدركه لان صاحب التحقيق صرح بان تقسيم الحد باطل انتهى ولا يخفى ما فيه اولا فلا لا استدراك في
المجموع لان لا خير وهو ما استدركه لان صاحب التحقيق صرح بان تقسيم الحد باطل انتهى ولا يخفى ما فيه اولا فلا لا استدراك في
بان كل منهما واضح في الظاهر والفقير بان الاستدراك المذكور يجعل السؤال الثاني مع جوابه مستدركاً ليس بشئ لانه ههنا في صدر
الواقع ولا ينافي في تقرير السؤال الواحد على ظاهر الظاهر والجواب عنه لكن لا على طريق التثنية اى في التقسيم او التثنية اى في التقسيم
المخاطب والعمى لكن لا على طريق ان التثنية قد شئت فاورق كذا او اوما ولا على طريق ان لم يثبت فيه ولكن قد اراد ان يوضح التثنية على
المخاطب فاورق اما و صور التردد فائز ايراد لفظ صور قد سبقت انفاً والفقير في جوابه بان التقسيم قد يكون جليلاً
كما في تعريف النظر ليس بشئ لان معنى لفظ في السابق تناول القسم الاول للثانية في الواقع كما حققناه وههنا ليس كذلك في التعريف
فيه انشأ ان المراد بالحدود والحد هو مطلق الفرق والتعريف ويؤيد ان الظاهر المذكور مما اعتنى به اهل الاصول والحد عند علمائهم
التعريف الجامع المانع اى تعريف كان ولذا صرح المحقق فيما سبقت ان يكون هذا التعريف رسماً سؤالاً في وجهي والالفاظ هذا سؤال واحد
بعبارة من بعض المتأخرين وكذلك الجواب واحد في تقريره بعبارة من بعض المتأخرين وكذلك لان اصل السؤال متناهية اول التعريف فيقرر بان
تقديره في قسم وتناقض بان لا يرد في الالفاظ وكونها في ما هو المقصود في التعريف الذي هو التثنية وحسب واصل الجواب منع متناهية او
التعريف فيقرر بان لا يرد في الالفاظ وكونها في ما هو المقصود في التعريف الذي هو التثنية وحسب واصل الجواب منع متناهية او
التعريف بان لا يرد في الالفاظ وكونها في ما هو المقصود في التعريف الذي هو التثنية وحسب واصل الجواب منع متناهية او
في تعريف النظر اعني ان الفكر الذي يطلب علمه ارجح على ظن فاروق قد عرفت هذا السؤال في هذا الموضوع وغيره في الحدود المشتملة على التردد
بمعناه اخرى فيقال لفظ او الى اخر ما خرج المحقق ههنا في السؤال الثاني مع جوابه وامتنع عليه شارح الشرف فلهذا نص في ان الالفاظ
سؤالاً وجواباً في جليل العبارتين المختلفتين فاقبل من ان الجواب الاول من الجوابين المذكورين مبني على تسليم كون التعريف مطلقاً
مستنداً الى الفرق في حقيقة ما هو المستفاد من المذكور في مقام التعريف علم ما اوضحه والجواب الثاني مبني على منع كون الفرق مطلقاً
المعنى بل المعنى في الحقيقة فيعرف التعريف علم هذا ينبغي ان يقدم الجواب الثاني على الاول لان قول الشرح ان يقدم على التسليم علم ما اوضحه
ليس بشئ مبني على القول على قوله علم ان ما ذكره انما يكون في الجوابين المتين والتسليم على السؤال الواحد ههنا ليس كذلك لان لكل سؤال
جواباً كافياً ثم زاد هذا على ان لا يخل في قوله متصوفاً التعريف اما تعريف القول الثالث واما تعريف اقتضا الجواب الثاني بقضية كون الفرق
الثاني والجواب الاول بقضية كون الفرق الاول فيبينها شاف انشأ في ما سبق من هذا السؤال الاول وليس هذا السؤال الاول في تعريفه كما
فيما في هذا المقام فيرو عليه ان التردد بين المقصودين بناءً على موضوع التعريف الذي هو التثنية فالحق ان التقسيم لا ينافي في التعريف كما
انشأ اليه الجواب الاول لانه في حيث هو مع قطع النظر عن الافراد وتعدد الاقسام كما يتقرر وهذا التعريف اى تعريف الفرق لا
التعريف وتقدر بان لا يرد في الحد والرسم داخلين تحت الفرق ودخول تعريف لفظ الحد والرسم تحت الفرق عين وصول كل منهما تحت
قد يرد ما قيل الاول ان يقول تعريفاً في الحقيقة نفسياً داخلين تحت مطلق الفرق والانقسام اليهما او كونه متصفاً اليهما او كونه

تقريباً

تقريباً

تقريباً

تقريباً

تقريباً

تقريباً

تقريباً

تقريباً

تقريباً

تقريباً

تقريباً

تقريباً
تقريباً

طریقہ

والله الموفق على كل شيء
وهذا ما كان في ذلك اليوم
صلى الله عليه وسلم في السنة الثانية
حادثة زحف مكة الفدك

المفتي محمد بن عبد الله بن خضير

ادخلوا بالذوق والفهم

ما بعد ما مضى من قضاة

اصطلاحاً
عليه

هذا انفسنا لم نخلد الا للعلم والدين
والاول انسان الارحمة هذا وقرن اولها
انما هو روحه الملم والماتة في بعض احوال
ولا جد ان كان في غير الدم

مسوالم

تر خایلم

طرحه و الفناطرس

اقولو الحمد انما نقول الله ربك ام انما نقول
 نقول للشاقي وقد انسا ربك انما نقول
 نقول لك واما على من انك فكل من انما نقول
 الله ربك انما نقول الله ربك انما نقول
 في ضمة او محمل على الاستخدام واما قوله هو
 الحمد انما نقول

الركب المركب الذي على الارض والبيت واللفظ
المركب الذي على الارض والبيت

لا ان المازوم لا يدل على كونه المازوم البين
وان لم تصور الشايع في تصور الاول
شيئا في المازوم المتقدم لا يصر
بالنسبة الى المعنى مرم
لا يدل
لا يفرد وان لم اقام عليه

شما احسان شایع المطالب

قوله وما بالقيود الى الباء في القيود
وهو قوله ولا على كنه ما جاء في المتن
فقد اطلق القيود على كل ما يقيد
في ذلك على انه في تعريف القيد والقيود
قوله وما استاء الختم هذا من فاسط
في حقيقته عندنا فيقول
الشد

02

او انظار و مشام
و حاشیه

3 فان اراد الناظر ان يفكر في
اللعنة فليذكر كيف يقع في
فجاء بانواعه

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
المطهرين

خالد

نزهت خلیدم ۱

2

2

مرفوعه

الدافع والمقيم هو المدخل الرئيسي

المعانيق

برای هر دو طرف

المسألة الأولى والثانية هذه المدة مائة وخمسة

190

اعنه في ربيع ان تبارك الله

197

فیه فیض اللہ و فیض خلیلہ
حبیب اجاب عالمی و صاحب
المدد و معاندہ فاضل و شریف
الاسم

ارکبہ الاغنیاء

فوق علیہ

الا بغير انهم قالوا الصبيد انما اخذوا الضمان
 باسمهم فاما انهم لم يجدوا الضمان فاما انهم لم يجدوا
 هذا فاما انهم لم يجدوا هذا فاما انهم لم يجدوا
 خ جع ٥٥

جس للقرض

منظر الاله في صوم

فرغ خلیلیم

باب الى اساتيد قديم العلوم والاداءة
والاداءة النظم فكم قدام قديم العلم
لا يقيم تعريف الحكم الذي هو قديم العلم
باب الى الذين هم النظم

[illegible]

تفسير للطرفين

مُتَلَقِّ بِالنَّفْسِ

الحمد لله
فانها وانما
اجتماعها
بجوارها
عزها

المطامير للآل

في كل من يطبق الكلام
 اساطير القديس فان يكون
 التي انما هي الحجة وانما على الساحة
 فان يكون بها
 التي بين يديها
 هذا هو
 ان
 علم
 في
 حين
 و
 تكل

لا يكون
البيض
الألوان
ظاهر
النبت
نحالة
لزمه
بالقوة
والافتقار

هذا النوع الشبه العلامه
في الغالب الصغرى

الحمد لله
ثم اعترف بما الحق
فبما نزل من السماء
بأنه طين

444

5.7

نور محمد علی خلیفہ

[illegible]

بالوفور

کثیره قصه اش بر هاشم

[illegible]



وقفية الأمير غازي للفكر القرآني

وإذا علم أن أقسام الشرعية بسبب الأجزاء فإن كانت حكمة فكلها حكمة...
فإذا علم أن أقسام الشرعية بسبب الأجزاء فإن كانت حكمة فكلها حكمة...
فإذا علم أن أقسام الشرعية بسبب الأجزاء فإن كانت حكمة فكلها حكمة...

هذا هو المقام الذي...

تفسير

تفسير

الشرعية

الشرعية وذكرها مع المحصور دون الطبيعة وهذا قدره المماثل...
الشرعية وذكرها مع المحصور دون الطبيعة وهذا قدره المماثل...
الشرعية وذكرها مع المحصور دون الطبيعة وهذا قدره المماثل...

فإذا علم أن أقسام الشرعية بسبب الأجزاء فإن كانت حكمة فكلها حكمة...
فإذا علم أن أقسام الشرعية بسبب الأجزاء فإن كانت حكمة فكلها حكمة...

٢١١

٢١٢

و انظار الامام هذا من دبره و هو المثل لا يعلم
علم الحاكم بالافاضة انما يشاء من افاضه
عليه عليه شفايتي اولو كنانا
معلومه عليه واحد بحكم الحاكم هذا بحكم
بالزوم علم انما اليه و غير الظاهر

اشبار
في غير علبه ما اورد من وان اريد بعد
الفرق عدم ملاحظتها لان كل ما ذكر
بوجدية الدوام بوجدية الفرق
على ما ذكرنا من الممكن ما ذكرنا
الثاني فيكون فرقا لا لا فرق
الفرق في الخارج لا لا فرق فقط
فيها السلام والله

۱۵۵

الملاحضة

[illegible]

وَأَمَّا الْإِنشَاءُ
فَالْأَوَّلُ الْأَنْبِيَاءُ أَهْلُ الْإِسْلَامِ وَالْآخِرُونَ
الْمُرْسَلِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَالْأَوَّلُونَ الَّذِينَ
يَتَّبِعُونَ هَذِهِ الدِّينَ وَهُمْ أَوْلَىٰ بِالدِّينِ مِنْ
الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ دِينَهُمْ بِالْغُلُوِّ وَالْأَوَّلُونَ
الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ دِينَهُمْ بِالْغُلُوِّ وَالْأَوَّلُونَ
الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ دِينَهُمْ بِالْغُلُوِّ وَالْأَوَّلُونَ

صدی

صدق السالبة فيها ضروريا وكل مادة صدق فيها موجبة مع الخلو كقولنا زيد اما ان يكون في البحر اما ان لا يكون صدق فيها
مسألة وثالث ظاهر مما ذكرنا وصدق فيها موجب منطل من سالبه مع الجمع وذلك لان المفروض عدم العناد في الصدق
وهذا عين معنى سالبه مع الجمع وكذب فيها موجب مع الجمع لان كذب السالبة يقتضي صدق الموجبة قطعا وترك الشك ولو
وكذا الامر كما ذكرنا من جانب التسلية سالبها يعني ان كل مادة صدق فيها سالبه مع الجمع مثل قولنا هذا الشيء اما ان لا يكون
واما لا نشجر كذب فيها موجب وهو خطأ والامر اجتناب الايجاب والسلب وهو خطأ وصدق فيها موجب مع الخلو وذلك لان
المفروض عدم العناد في الجمع فقط دون الخلو فيكون العناد في الخلو ثابتا وهو عين موجب مع الخلو وكذب فيها سالبه مع الخلو
وهو خطأ وان كل مادة صدق فيها موجبة مع الخلو كقولنا ليس زيد اما ان لا يكون في البحر اما ان يكون كذب فيها موجب والا
الامر اجتناب الايجاب والسلب وهو خطأ وما وضد وصدق فيها موجب مع الجمع وذلك لان المفروض عدم العناد في الخلو فقط
فيكون العناد في الجمع ثابتا وهو عين موجب مع الجمع والامر كذا في المثال المذكور وكذب فيها ايضا سالبه مع الجمع والامر
لزم اجتماع النقيضين فحتمها اربع مواد موجبة مع الجمع وسالبة وموجبة مع الخلو وسالبة فكل منها اعتبارات ثلثة فبالنسبة
الى الامر واحد منها صادق واثنان منها كاذبان علم ما حفظناه وان سهر ههنا بعضهم فيكون الجمع اثنى عشر اثنى عشر اعتبارا
اربعه صادق وثلاثة كاذبة فكل من هذا البنية ان الايجاب والسلب شرع واحد اى ما نفع الجمع او ما نفع الخلو لا يجتمعان في
في الصدق ولا في الكذب ^{في النوعين} التبعين يجتمعان في الكذب الصدق والامر الايجابين وكذا التسليين في شرع واحد لا يجتمعان في
لان الصدق ولا في الكذب فغير بالامر الصادق فالامر الشارع العلامة وان كل اثنين صدق بينهما مع بعضها مع الجمع كقولنا هذا
الشيء اما جبر اما شجر صدق بين نقيضيهما مع الخلو كقولنا هذا الشيء اما لا جبر اما لا شجر وذلك لان لزم يصدق ههنا مع الخلو
لجان الخلو عنهما والخلو عنهما يستلزم صدق العينية اعني الموجبة والشجيرة والامر ارتفاع النقيضين في الجبر والشجر وصدق
العينية بطريقه يكون خلق المفروض تثبت مع الخلو بين النقيضين قطعا وهو المطلب في الشارع يعني ان كل مادة صدق
بين عينية مع الخلو كقولنا هذا الشيء اما لا جبر اما لا شجر على تقدير فرضهما عينية صدق بين نقيضيهما مع الجمع كقولنا هذا
الشيء اما جبر اما لا شجر وذلك لان لزم يصدق ههنا مع الجمع جاز الجمع بينهما والجمع بينهما يستلزم كذب العينية والامر اجتناب
النقيضين وهو جبر وكذب العينية في الكون خلق المفروض تثبت مع الجمع بين النقيضين قطعا وهو المطلب في الشارع فكل
او صدق مع الخلو بين النقيضين عند صدق مع الجمع بين العينية في التصديق الصدق الاول وصدق مع الجمع بين النقيضين عند
صدق مع الخلو بين العينية في التصديق بعد الاتفاق في التكيف اى بعد اتفاق النقيضين اى ما نفع الجمع او ما نفع الخلو
او انقيضيهما الحاكمة بجمع الجمع بين العينية والنقيض الحاكمة بجمع الخلو بين النقيضين وكذا انقيض الحاكمة بجمع الخلو بين العينية
الحاكمة بجمع الجمع بين النقيضين في الايجاب والسلب بان يكونا موجبيين وقد سبق مثلهما او سالبين كقولنا ليس اما ان يكون
هذا الشيء لا جبر اما لا شجر او جبر سالبه ما نفع الجمع صادق وقولنا ليس اما ان يكون هذا الشيء جبر او لا شجر وهذا سالبه
الخلو صادق ايضا وكقولنا ليس اما ان يكون هذا الشيء ولو عكس الامر في المثالين فكل ايضا صدق سالبه مع الجمع موجب ومنه
مع الخلو فاقدم في الشارع اما بعد الاتفاق اى اختلاف النقيضين في الايجاب والسلب بان يكون مع الجمع بين العينية موجب ومنه
الخلو بين النقيضين سالبه وبالعكس وبان يكون مع الخلو بين العينية موجب ومع الجمع بين النقيضين سالبه وبالعكس ومنه
احتمالات في الصادق من ثلث الاحتمالات الاربعه سالبه المتفق في المفروض او ما نفع الجمع او ما نفع الخلو عند صدق الموجبة سالبه المتفق
في النوع اى ما نفع الجمع او ما نفع الخلو وذلك امران موجبتان مع الجمع وسالبة كقولنا هذا الشيء اما جبر او لا شجر هذا الشيء اما لا جبر
واما لا شجر اول موجب مع الجمع والثاني سالبه مع الجمع وكلاهما صادقان والثالث موجب مع الخلو وسالبة كقولنا هذا الشيء اما لا جبر
واما لا شجر على تقدير فرض عينية وليس هذا الشيء اما جبر اما لا شجر الاول موجب مع الخلو والثاني سالبه وكلاهما صادقان ايضا واما الامران
الآخران فهما المتخالفان في النوع كما انما تخالفان في التكيف فهما ان صدق واحد كذب الاخر وبالعكس كقولنا هذا الشيء اما جبر او لا شجر
موجبة ما نفع الجمع صادق

الصدق منها بفتح الصاد
وكونه مع ما بينهم اقصا
للقول

والتفصيل باب الاضافة
الاسود

هذا السبع لا يجر اوله

[illegible]

و بعد شروع لفظ
بیان فائز

هو شيخنا العلامة المقدون قدس سره
صاحب الشارح والطرائف

[illegible][illegible]

قد

[illegible]

التي اعتبرها ولا حصر فيما ذكر من هذا الباب و إذا قصد الحصر فيما ذكرنا وانما ظاهر انهم ارادوا بيان ما هو الغالب فلا بد
 ذلك عليهم وما قبل من ان الاختلاف بالعلية والآلة وغيرها داخل في المحمول فلذلك لم يذكر حصرها بل بسبب
 لان الاختلاف بقرائن والمكان والاضافة والقوة والفعل على ما مر عليه فبغيرها لا يفسد في اذ اعتبروا الا بذكرها في العلة
 والآلة وغيرها بل من علمها اعتبارها في اربعة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والابلية من التمام بل من مرجعها في
 ان من ذكر الحدث الثاني لم يعتبر الا بذكرها في اربعة هذه بل من هو الغالب ولما كان هذا اربعة غير خاضعة لذكرها لم يفتى في الحصر
 بل اعتبروا في النسبة المحكية فلما احدثت النسبة في القضاة اتحدت جميع الودعات التي هي ليس الا من العكس او يحتمل هنا
 اختلاف في القضاة بحسب الزمان في لا يوجد اتحاد النسبة فيما قبل بل يوجد التناقض هذا واعلم ان الشارح في التحقيق
 المقام مع التأني لم يصح الشارح وما حصله ان الودعات المذكورة التي هي شروط تحقق التناقض انما اعتبرها لاجل تحقيق
 وحق النسبة المحكية التي بها يحصل التناقض ولما كان غرضهم ههنا تحصيل قضايها مساوية للرفع عما سبق وولدت تلك القضايا
 انما توجد عند وحق النسبة لا غير احدا جازا لا اعتبار بالشروط لتحصيل تلك الودعة التي بها يحصل تلك القضايا بالسارية
 باعتبارهم تلك الشروط ليست بانفسها بل لتحصيل تلك الودعة حتى لو امكن تحصيلها بدون اعتبار تلك الشروط لا يلحق
 لا باعتبارها باعتبارها اصله فهذا يظهر ان المعبر به تحصيل تلك القضايا بالسارية للرفع هو وحق النسبة ليس الا بهذا
 ان يقع ما قبل ان قوله فاعتبارها لاجل تحقيق وحق النسبة شاف لما سلف في قوله نعم قد يعتبر في التناقض ولما اطلق عليه
 انما من زمان القدماء ذكرنا هذه الودعات بشروط لتحقيق التناقض انهم اما ان يدافع الاول فقط واما ان يدافع الثاني فلا في
 التناقض انما يتحقق اذا احدثت النسبة على ما يقتضيه ترتيبه فادعهم بتلك الشروط انما هو تحصيل تلك الودعة الرضية للتناقض
 قالوا ثم عليهم الاكتفاء بتلك الودعة الواضحة واما ما قبل من ان الرد الى تلك الودعة مباغتة الاخلال بالقياس في الشارح
 للمعلم انما هو بيان الشروط التي هي علم ما بينها فكلها ظاهرة علم المعلم مع فالصحيح اعتبار تلك الشروط ليس بشيء لان
 انما هو بانظر الى من يعرف الرضوع والمحل والنسبة شيئا ومن البيان المكشوف ان من يقصر النسبة دون وحق النسبة في القضاة
 حصله من ان التناقض من غير احتياج الى النظر في تلك الودعات ولحق ان اعتبار تلك الشروط انما هو علم المعلم بخلاف
 اعتبار وحق النسبة المحكية نعم في اعتبار تلك الشروط بعض دفع للبدني لكن لا يلزم بذلك ان يكون هذا الصالح المقتضى
 كما زعمه او ان لم يعتبر وحق النسبة المحكية بل اعتبر تلك الودعات الثانية في تحقيق التناقض فلا صحة له ولا في تحصيل شروط
 التناقض فيما ذكر بل لا بد ههنا من وحدث اخرى غيرها فقولنا فلا يجوز شرط التناقض على الجواز المحذور انهم قد عاينوا
 في قوله نعم وان يكذبوا فقد كذبت رسلهم قبل ذلك غير نظير ما قبل من الجواز بترتيب القضاة الشرط ايضا لانه يقال لا يعتبر
 وحق النسبة وجعلت هذه الشروط انما لا يقع للمصراع من مفهوم الشرط. فبعد عدم الترتيب وان مقدم هذه الشرطية متعذر
 الوقوع لما مر من ان موطن التناقض الودعات المذكورة بشرط لتحقيق وحق النسبة المحكية فكيف يتصور عدم اعتبارها انهم
 وذلك لان هذا المقام واقع في مقام الالتزام وان الجواز المحذور انهم عاينوا مقامه ومعناه ان لم يفتى في تحقيق التناقض وحق
 النسبة المحكية بل اعتبر تلك الودعات الثانية فلا صحة لما ذكرنا من ان اعتبار تلك الشروط انما هو تحصيل تلك الودعة الرضية
 ومن البيان انما لا يحصل بتلك الشروط بل لا بد ههنا من شروط اخرى فثبت لم يذكر وان تلك الشروط الاخر بل من علمها
 بتلك الودعة الجامعة للثاني فمن لم يفهم المرام زاد تشييعا في الكلام بل لا بد من وحق العلة والآلة والنسبة والفعل في الجواز
 الى ذلك فمن ارادوا الحصر بما ذكرنا ففساد ظاهر والا فالداعي الى العدول من المصبوط الى المشتبه فيه الجواز الكدر
 فستلزم انما هو الودعات الغير المذكورة ههنا ايضا او كما انها مستلزمة لتلك الودعات الثانية وقبل اعتبار
 هذا هو المشهور في كتب المتأخرين لا في كتبهم وغيرها والبواقي مروودة اليها من وحق الشرط والمحل والكل مندرجة في وحق
 الموضوع وحق الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل مندرجة في وحق المحمول وقد فصل ذلك في محله واكتفى الى بيان

[illegible]



وقفية الأمير غازي للفكر القرآني

أي في الحقيقة والجواب انما فيه اننا نرى ان الآلة لا تصنع هذا النوع من الاتحاد في نفس الموضوع المذكور وانما انما...

هذا القول به...

هذا القول به...

على حالها

فيكون الذات محمولا على الوصف

على حالها قد يلزم منه من المحذورين اعني قلب الحقائق ومخالفة ما اطلق عليه وقوله او جعل عنوان المحل في خبر النفي في...

في خبره

في خبره...

في خبره...

سأله عن

في الحفظ

1994

سكونه في منها بجاله وكونه الاول
بجاله وكونه انشاء بجاله

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

كتاب الاصل في فقه الصلوات
مؤلفه

المقصود منها التنبيل

ما فوق هذا صفا من ان دعوى البلاء بناته
انبا منها بابر هاشم وعلما الله و...

وان كان

وهذه الخطبة فساد ما تشبه فسادنا
الافاض الرسالة هي القسم الاول من
المدنية ورويت لانا القسم الاول من
مقدونيا علم الخطبة كذلك التسمية
غير مقصود علم ما قبل سافران
الرسالة كالاخوة علم التبع

الاعراض
م

تفہیم

في قوله تعالى
 فان كان مراد باللفظ
 الا انه صحت اثبات
 المذكورين في كل
 من يلزم التسوية
 في كل من السابغ

ما صنف
منه و...

و سبب هذا الزيادة مقاصدا
في هذا الكتاب والحمد لله
في هذا الزمان

[illegible]

على يد هذا البعض
أرجو أن يكون قد نفع
كم في جميع أوقاتكم
فما هذا يكون داخل
في جميع أوقاتكم
وكون في أوقاتكم

262A

بجمعهم انهم قالوا نسمع الكلام والربية لنا
 بجمعهم الانسكان الباقى فاننا نخافه الربية
 بجمعهم البديان الطوطم انك الله اورور هاليليان
 ثياجيا لوفان نفس ثياجيا لم عيا حلة الاو
 المكرون فظفر ان انا جانا لانك حقة على
 الاذهار احاجو الربية انك لم ثياجيا الاظفر
 انك فالوساط المكرون انك للعلم ثياجيا
 لا ونفسا على
 اظفر لولم حلة

وادی

(فتح)

17

هذا لهم الشراي والمرص عندنا الشراي
يقدرنا على ان نقراء سله

عن أنفقوا حضا على العجبة
التي بنى ولم يشعروا بان ما قد تم
الحري ان يبسوا فلهذا

والله اعلم

وثنایم

[illegible]

مقام و مرقف

والله اعلم

فقرم

مقدم لکھنؤ

خذ انو ايضا للمطروس

عصام و صاحب انفسه خانم

قال الله

غزوہ

[illegible]

مفتی محمد رفیع

نسخه خطی

فوز علیہ

五

بسم الله الرحمن الرحيم

420

•

e was downlo

٣
 بناء على ان اتمام الوثائق في بيان عمر
 العلم باحد الطرفين من العلم بانفسه
 الشرطية والى العلم بانفسه
 في انفاقه مستقارا او الوضع او العلم
 من العلم بانفسه العلم بانفسه
 بانفسه من الشرطية على العلم
 الاتحاج ودراسة قطعاً وضع عليه
 على الكتب

قدم في شهر ربيع الثاني
والله اعلم بالصواب

11 ~~22~~ 23

و
۱

بیت

عبد المطلب

و

2'

المحلى

2

TR

[illegible][illegible]

[illegible]

فقد علم الاطلاق في
الدين وتكون الاطلاقات
على حد ان الفقيه يفتي
في نفسه صعبا ان يشهد
ان العبد اعطى العلم
الا ان العبد اعطى العلم
فيما عدا الفقيه

ان فيه
 يتبعه الزمان ان نقصه الزمان انما
 لهم عزى جانب فلم قصد القوم وادرس
 السواوة او شاذل في الاوساط
 لمات ففقدت تركيب بلغة نجار
 لا لا سمع شعرا ولا فاعلمه شعرا
 وورد ذلك في الزمان والحول
 وانفرد العلوم وهذا الصلح
 ما سرت اليه بقولنا العلم اد علم

٢٤
لأن البسائر من غايه الصغر بالفتح
وهي شحشفت وان وقع ما ذكر من هي
وهو الشفا من غير شفا من الحسنة
فكان لا مانع من تفرقة اللفظ في
وصفها بحسب معناه ان
بلا هو الا في حق اللفظ فانه ان
ذلك اللفظ شفا من اللفظ التامة

بشمی

كان في

وَقَفَّيْنَا لِامْرِئٍ عَازِيٍّ بِالْفِكَرِ الْقُرْآنِيِّ

THE PRINCE GHAZI TRUST
FOR QUR'ANIC THOUGHT
Est. 2012 CE



وَقَفَّيْنَا لِامْرِئٍ عَازِيٍّ بِالْفِكَرِ الْقُرْآنِيِّ

THE PRINCE GHAZI TRUST
FOR QUR'ANIC THOUGHT
Est. 2012 CE



وَقَفَّيْنَا لِرِيسَالِ الْفِكَرِ الْقُرْآنِيِّ

THE PRINCE GHAFI TRUST
FOR QUR'ANIC THOUGHT
Est. 2012 CE

